الدكتور أحمد جميل شامي
دكتور فئة اولى في الآداب
أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية

النحو العربي

قضاياه ومراحل تطوره

مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر

دار الحضارة للطباعة والنشر

مكتبة لسان العرب
أ علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

SR528n

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى
السيد محمد حسين فضل الله العامة
الرقم: 61299

النحو العربي

قضاياه ومراحل تطوره

تأليف
الدكتور أحمد جميل شامي
دكتور فئة اولى في الآداب
أستاذ العلوم اللغوية في الجامعة اللبنانية

دار الحضارة للطباعة والنشر
عز الدين للطباعة والنشر

جميع الحقوق محفوظة
١٩٩٧م - ١٤١٨هـ

مؤسسة عز الدين
للطباعة والنشر

دار الحضارة
للطباعة والنشر

هاتف: ٨٢١٨٤٣ - ٨٢٠٣٧٨ - خليوي ٢١٨٩٠٦-٣-٠٠٩٦١
فاكس: ٨٦٢٠٥١ - ١ - ٠٠٩
بناية لاند ترايد - بئر حسن - ص.ب: ١٣/٥٢٥١ بيروت - لبنان

المقدّمة

يتناول هذا الكتاب موضوع (النحو العربي)الذي يمثّل أقوى المرتكزات، وأهم الدعائم والأسس التي تقوم عليها علوم اللسان العربي، من لغة وبيان وأدب، ولا بدّ من معرفته لِمَنْ أراد التبحُّرَ في أيّ علم من العلوم، وبخاصّة علم الشريعة فيها[١].

ومن دون النحو تفسد اللغة وتنغلق على الأفهام. وذُكِرَ أنّه أهم من اللغة[٢]:

ومن هنا نستطيع القول: إنّه لا عجب أن يحتلَّ هذا العلم مرتبة عالية، ومكانة مرموقة بين علوم اللسان العربي.

وانطلاقاً من هذه المكانة الخاصّة بالنحو، رأينا أنّه لا بدّ من كشف ملابسات كنا قد لاحظناها خلال تدريسنا هذه المادة في المرحلة الجامعية، ذلك أنّ القدامى والمحدثين عرضوا هذه القضايا، وعالجوها من دون أن تنجلي حقيقتها على ما يبدو؛ ما حدانا على تسليط الضوء عليها، وإعادة النظر فيها من حديد، لكشف ماهيّة النحو العربي بصورة أوضح وأدق، وتحديد زمان انبعاث هذا العلم، وبيان عوامل هذا الإنبعاث التي عجّلت في ظهوره، ومعرفة مؤسّسه، وإدراك أصله، وتعيين مظاهر تطوره، والدواعي التي ساهمت في هذا التطوّر عبر مراحل ظهر فيها ونشأ، حتّى بلغ هذا المستوى الرّاقي من التقنين والتقعيد، مع الإشارة إلى ما رافق هذا التطور من نشاط حثيث متواصل، ومنافسة حادّة بين النحويين، مكّنتهم من إنشاء مدارس ذاع صيتها، فامتازت بتباين المذاهب، وتغاير الإتجاهات واختلاف المرامي والأهداف، لعلّنا ندرك من خلال ازدهار هذا

---

(١) معرفة اللغة والبيان والأدب ضروريّة لأهل الشريعة أيضاً، ذلك أنّ معرفة الأحكام الشرعيّة كلها من الكتاب والسُّنّة، وهي بلغة العرب، ونقلتُها من الصّحابة والتّابعين عرب، وشرح مشكلاتها من لغتهم. راجع (المقدّمة) لابن خلدون، ص ١٠٥٥.

(٢) ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدّمة، ص ١٠٥٥.

سَمْت[1] كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتكسير، والإضافة، والنّسب، والتركيب وغير ذلك، ليلحق مَنْ ليس مَن أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإنْ شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها. وهو في الأصل مصدر شائع، أي نَحوْت نحواً، كقولك: قصدت قصداً، ثمَّ خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم، كما أنّ الفقه، في الأصلْ، مصدر فقهت الشيْءَ؛ أيْ: عرفته، ثمَّ خُصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم. وكما أنّ بيت الله خُصَّ به الكعبة، وإن كانت البيوت كلها لِلّه. وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه. وقد استعمله العرب ظرفاً، وأصله المصدر»[2].

ويبدو تأثير ابن جني واضحاً في ما نقله ابن منظور[3] عن الأزهري[4] حول حدّ النحو لغةً واصطلاحاً؛ إذْ إنَّ هذا العلم، عند صاحب اللسان، هو القصد والطريق. ويكون ظرفاً ويكون اسماً. يقال: نحاه ينحوه، وينحاه نحواً وانتحاءً. هذا من حيث اللغة. أمّا من حيث الإصطلاح، فهو إعراب الكلام العربي.

وبصورة أوضح يقوم نحو ابن منظور على الأمور الآتية:

أ ـ النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره. ومن ثمَّ تسير على طريقتهم وسنّتهم في الكلام.

ب ـ إشارة ابن منظور إلى موضوعات النّحو التي منها التثنية، والجمع، والتصغير، والتكسير، والإضافة، والنّسب والتركيب.

ج ـ الغرض من معرفة علم النحو لحاق مَنْ ليس منْ أهل العربيّة بأهلها في الفصاحة، وإن أخطأ يردّ بقواعد اللغة إليها.

= من مصنّفاته: الخصائص في النحو، سر صناعة الإعراب وشرع الفصيح. هو نحوي بغداي. ولد قبل الثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة ٣٩٢ هـ السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٣٢..

(١) سَمْت: أي الطريق. البستاني، بطرس: محيط المحيط، مادة (س م ت).

(٢) ابن جني: الخصائص، ج ١، ص ٣٤.

(٣) هو محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، صاحب (لسان العرب): كان إماماً لغوياً. ولد بمصر. وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة ثمَّ وليّ القضاء في طرابلس. وترك بخطّه نحو خمسمائة مجلدّ. توفي سنة ٧١١ هـ/ ١٣١١ م.

(٤) هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاوي الأزهري. كان نحوياً من أهل مصر. له (المقدمة الأزهرية في علم العربية) و (موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب) و (التصريح بمضمون التوضيح). توفي سنة ٩٠٥ هـ/ ١٤٩٩ م. الزركلي: الأعلام، ج ١، ص ٢٩٧.

د ـ أصل كلمة نحو أنه مصدر عام من نحوت نحواً ثمّ تحوّل إلى المعنى الإصطلاحي أيْ: الإعراب. وبهذا يرادف النحو الإعراب أيْ: هو بمعناه ويقابله البناء وذكر ابن منظور أنَّ (النحْوي) سمِّيَ من النحو؛ لأنه يحرّف الكلام إلى وجوه الإعراب[1].

ويبدو أنّ نحو ابن جنّي وابن منظور يحمل المعنى القديم الذي يشتمل على الإعراب الذي هو أثر يتركه العامل في أواخر الكلمات، ويتغير بتغيّر العامل[2]، والصرف الذي يتناول بنية الكلمة كالتصغير والتكسير والنسب وغير ذلك من موضوعات علم التصريف[3].

وأوجز ابن عصفور تعريفه للنحو بأنه علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب الفصحاء[4]:

هذه هي معاني النحو عند ابن جني وابن منظور وابن عصفور. فهي في غالبيتها متطابقة وموجزة، لكنّ معاني هذا العلم عند السيرافي[5] كثيرة وتتناول الأمور الآتية:

أ ـ العلاقة بين حركات اللفظ وسكناته.

ب ـ وضع الحروف في مواضعها المناسبة.

ج ـ نظام الكلام وتأليفه بالتقديم والتأخير.

د ـ إدراك الصواب وتجنّب الخطأ.

«وإنْ زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً بخروجه من عادة القوم الجارية على نظريّتهم. فأمّا ما يتعلق باختلاف لغات القبائل، فذلك الشيء مسلّم لهم ومأخوذ عنهم. وكل ذلك محضور بالتتبّع والسماع والقياس المطّرد على الأصل المعروف من غير تحريف»[6].

---

(١) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ن ح و).

(٢) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، ص ٣٣.

(٣) الأشموني: شرح الأشموني، ج ٣، ص ٧٧٩.

(٤) ابن عصفور: المقرّب، ج ١، ص ٤٥.

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد النحوي. قيل: إنه شيخ الشيوخ وإمام الأئمة معرفة بالنحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن. من تصانيفه (شرح كتاب سيبويه). توفي سنة ٣٦٨ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

(٦) أبو حيان التوحيدي: الإقناع والمؤانسة، ص ١٢١.

نتوصل، بعد هذا العرض للتعريفات، إلى نتيجة مفادها أنّ النحو العربي لغةً، هو القصد والطريق والجانب والمقدار والمِثْلُ: ويكون ظرفاً واسماً وجمعه أنحاء ونُحُوٌّ ونُحِيّة: أمّا اصطلاحاً، فهو علم بأصول، نعرف به أحوال أواخر الكلمة المعربة والمبنية، وموضوعُهُ اللفظ العربي مفرداً ومركباً. والغرض منه استهداف الصواب، وتجنّب الخطأ في الكتابة والتعبير. ويُتوخى منه أيضاً الإقتدار على فهمه والإفهام به.

سبب تسميته نحواً:

كان يطلق على هذا العلم، في عهد أبي الأسود الدؤلي، اسم العربيّة[1]. أمّا تسميته بالنحو، فكانت بعد عصر أبي الأسود، إذْ آثر العلماء هذه التسمية استبقاءً لكلمة الإمام علي عليه السلام التي كان يراد بها أحد المعاني اللغوية، من خلال الرواية التي تنصّ على أنّ أبا الأسود عرض على الإمام عليّ عليه السلام ما وضعه من بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجّب والإستفهام، إلى أن وصل إلى باب (إنّ وأخواتها) ما خَلا (لكنّ). فلمّا عرضها على عليّ عليه السلام أمره الإمام بضم (لكنَّ) إليها. وكان أبو الأسود، كلمّا وضع باباً من أبواب النحو، عرضها على (عليّ عليه السلام) إلى أنْ حصل على ما فيه الكفاية، فأمرّه الإمام علي عليه السلام بقوله: «ما أحسن هذا النحو الذي قد نَحَوْت»[2].

لكنّ الزجّاجي علّل تسمية هذا العلم نحواً، مستنداً إلى ما نقل عن أبي الأسود الدؤلي، وما رآه من تفشّي اللحنِ من المولّدين وأبناء العجم، وفساد ألسنة بعض الخاصّة وعدد كبير من عامّة العرب؛ وهذا يعني أنّ الزّجاجي يعزو سبب نشأة النحو إلى أبي الأسود وليس لعلي عليه السلام؛ ما يظهر أنّ العلماء آثروا هذه التسمية استبقاء لكلمة أبي الأسود التي كان يراد بها أحد المعاني اللغوية، وهو القصد.

وفي هذا الشأن يقول الزجّاجي[3] مجيباً مَنْ يسأل عن علة تسمية هذا النوع من العلم نحواً: «إنْ سأل سائل فقال: والسّبب في تسمية هذا النوع من العلم نحواً، ولِمَ حُكِمَ به؟ قيل له: السبب في ذلك ما حكي عن أبي الأسود أنه لما

---

(١) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ١٧.

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء ص ١٨ ـ ١٩.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجّاجي. نُسِب إلى شيخه الزجّاج أصله من صيمر. من مصنّفاته (الجمل) و (الأيضاح) و (الأمالي) توفي ٣٣٩ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٧٧.

سمع كلام المولّدين بالبصرة من أبناء العرب، أنكر ما يأتون به من اللحن لمشاهدتهم الحاضرة وأبناء العجم، وأنّ ابنة له قالت له ذات يوم: يا أبَتِ ما أشدّ الحر. فقال لها: الرمضاء في الهاجرة يا بنيّة. فقالت له: لم أسألك عن هذا، إنما تعجّبت من شدّة الحرّ. فقال لها: فقولي إذاً ما أشدَّ الحرَّ، ثمّ قال: إنّا لله، فسدت ألسنة أولادنا. وهمّ أن يضع كتاباً يجمع فيه أصول العربية، فمنعه من ذلك زياد، وقال: لا نؤمن أنْ يتّكِل الناس عليه، ويتركوا اللغة وأخذ الفصاحة من أفواه العرب، إلى أن فشا اللحن وكثر وقبح، فأمره أن يفعل ما كان نهاه عنه؛ فوضع كتاباً فيه جمل العربية، ثم قال لهم: أنحُوا هذا النحو، أيْ: اقصدوه، والنحو القصد فسُمّي لذلك نحواً»[1].

ولما كان عليّ عليه السلام مؤسس النحو العربي، كما سنرى فيما بعد، فإنّنا نرى أنّ الغيورين على اللغة العربيّة فضّلوا تسمية هذا النوع من العلم نحواً، إستبقاءً لكلمة مؤسّسهِ ابن أبي طالب عليه السلام؛ لذا يسمّى صاحب هذا العلم (نحْويّاً) بتسكين الحاء، وجمعه (نحْويُون) بتسكين الحاء أيضاً.

أهمّيته:

للنحو العربي أهميّة كبيرة؛ إذْ يشكّل عاملاً أساساً في فهم المعنى، والوقوف على دلالة النصّ: ما دفع المفسّرين إلى عدّ هذا العلم إحدى أهم أدواتهم، ولا يستطيعون التصدي لتفسير كلام الله، تعالى من دون هذه الأداة. فقد أنزل الله عزّ شأنه، القرآن الكريم بلسان عربي حين قال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]؛ ويؤدي هذا القول المبين إلى وجوب معرفة قواعد اللسان العربي، وقواعد العرب في لغتهم، وسننهم في توجيه كلامهم، إدراكاً لمعاني الكتاب العظيم.

وأشار إلى هذا الأمر عدد أكبر من المفسرين أو معربي الآيات البيّنات. قال مكي بن أبي طالب[2]: «رأيت من أعظم ما يجب على الطالب لعلوم القرآن، الرّاغب في تجويد ألفاظه وفهم معانيه، ومعرفة قراءاته ولغاته.. وأفضل ما لقارِئ محتاج إليه معرفة إعرابه... ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على

---

(١) الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٨٩.

(٢) هو حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد. مقري. كان عالماً بالتفسير والعربية. ولد في القيروان، وطاف في بلاد المشرق. من مؤلفاته: مشكل إعراب القرآن والهداية لبلوغ النهاية. توفي سنة ٤٣٧ هـ/ ١٠٤٥ م. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٨٦.

أحكام اللفظ به، مطّلعاً على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهمّاً لما أراد الله به من عباده؛ إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني فتظهر الفوائد، ويفهم الخطاب، وتصِحُّ معرفة حقيقة المراد»[١].

وعبرّ ابن هِشام الأنصاري[٢] عن أهمية النحو الذي هو الإعراب نفسه بقوله: «ذلك علم الإعراب الهادي إلى صوب الصواب»[٣].

وعدّ ابن خلدون[٤] هذا العلم من أهم علوم اللسان العربي التي هي، برأيه، النحو واللغة والبيان والأدب. فتلك العلوم تتفاوت بتفاوت مراتبها في التوفية بمقصود الكلام، حسبما يتبيّن في الكلام عليها فناً فناً. وبذلك يكون النحو هو المقدّم منها والأهمّ، إذْ به تتبيَّن أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر. ولولا هذا العلم لجُهِل أصل الإفادة.

ويتابع ابن خلدون مظهراً أهميّة هذا العلم، إذْ إنّ علم اللغة كان من حقّه التقدّم على النحو وغيره؛ لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها، لم تتغيّر بالجملة، ولم يَبْقَ له أثرٌ؛ لذلك كان علم النحو أهمّ من اللغة؛ إذْ الجهْل بِهِ يقود إلى الإخلال بالتفاهم جملةً. أمّا اللغة فليست كذلك.

وتتجلّى أهميّة النحو، في نظر ابن خلدون، في كونه يصون القرْآن الكريم.

والحديث النبويّ الشريف من انغلاقهما على المفهوم، من خلال صون اللغة العربية، وحمايتها من اللّحن الذي أصاب اللسان العربي، بعد أن ترك الإسلام الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وبعد أنْ خالط العرب العجم؛ ما أدّى إلى فساد ملكتهم التي كانت تمثّل أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد؛ وذلك بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتغرّبين من العجم[٥]

(١) ابن أبي طالب، مكي: مشكل إعراب القرآن، ص ٦٣.
(٢) هو محمد عبد الله بن هشام جمال الدين الأنصاري المصري. كان أوحد عصْره في تحقيق النحو. من مؤلفاته مغني اللبيب. توفي سنة ٧٦١ هـ/ ١٣٦٠ م. راجع مقدمة المغني.
(٣) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: المغني ج ١، ص ٩.
(٤) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، أبو زيد الإشبيلي. كان فيلسوفاً مؤلفاً وعالماً اجتماعياً وبحاثة. من مؤلفاته المشهورة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. في سبع مجلدات، أولها المقدمة التي تعد من أصول علم الإجتماع. توفي سنة ٨٠٨ هـ/ ١٤٠٦ م. راجع الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٣٣٠.
(٥) ابن خلدون، عبد الرحمن: المقدّمة، ص ١٠٥٥ وما بعدها.

أمّا السيوطي[1] فقد وضع على رأس منهج المفسّر، الإعراب الذي يكشف معاني التركيب حين يقول: «وأوّل ما تجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلّم عليها من جهة اللغة، ثمّ التعريف، ثمّ الإشتقاق، ثمّ يتكلّم عليها بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب، ثمّ ما يتعلّق بالمعاني، ثمّ البيان، ثمّ البديع، ثمّ يبيّن المعنى المراد، ثمَّ الإستنباط، ثمَّ الإشارات»[2]

غير أنّ الزجّاجي كان قد سبق هؤلاء العلماء إلى إيضاح الهدف من تعلم النحو والإفادة منه من خلال استيعابه وظيفة هذا العلم استيعاباً متكاملاً؛ إذْ تقوم هذه الوظيفة على تقويم كتاب الله عَلاَ شأنه، أيْ: الوقوف على قيمته العظيمة، وتهدف أيضاً إلى معرفة الحديث النبوي الشريف، إذ لا يتمكن لامرىءٍ معرفة بيان القرآن الكريم وحديث الرسول ﷺ، إلاّ من خلال معرفة النحو. كذلك لا يمكنه إدراك لغة العرب على الحقيقة ما لم يقف على حقيقة قواعد هذه اللغة.

وفي ذلك يقول الزجاجي: «الفائدة فيه الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مبدل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله، عزّ وجلّ، الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمدُ، ومعرفة أخبار النبيّ ﷺ، وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنّه لا تفهم معانيها على صحّة إلاّ بتوفيتها حقوقها من الإعراب. وهذا ما لا يدفعه أحد ممَّن نظر في أحاديثه ﷺ، وكلامه، وقد قال الله عزّ وجلّ في وصف كتابه «إنّا أنزلناه قرآن عربياً غير ذي عِوَج»[3].

بعد هذا التعريف بالنحو وبيان أهميته وفوائده، ننتقل إلى معرفة أهم البواعث التي أدّت إلى ظهوره ووضعه عن طريق علماء وغيورين على اللغة العربية. فما هي هذه البواعث؟

بواعث وضع النحو العربي:

لعلَّ أهم البواعث التي ساعدت على وضع هذا العلم تكْمُن في أربعة وهي

(١) هو عبد الرحمن بن أبي بكر، السيوطي جلال الدين. كان حافظاً مؤلفاً وأديباً. له حوالى ستمائة مصنّف. أعتزل الناس في الأربعين، وخلا بنفسه، على النيل منزوياً عن أصحابه جميعاً. كأنّه لا يعرف أحداً منهم، فألّف معظم كتبه. وكان الأغنياء والأمراء يزرونه، ويعرضون عليه الهدايا فيرفضها. وطلبه السلطان مراراً فلم يحضر إليه. الزركلي: الأعلام، ج ٣، ص ٣٠١.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن: الإتقان في علوم القرآن، ج ٢، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٣) الزجاجي، عبد الرحمن: الإيضاح في علل النحو، ص ٩٥.

الآتية: **أولاً ـ الباعث الديني**: لا شكَّ في أنَّ الإرتباط بين القرآن الكريم ونشأة النحو وثيق للغاية؛ إذ إنَّ هذا الكتاب المبارك، كان له تأثيراً بعيد المدى في نشأة هذا العلم، وتطوره وازدهاره على مَرِّ الأيام، بالإضافة إلى عوامل أخرى ساهمت في ظهوره، ونمّوه وبلوغه المستوى الراقي. ولا ريب على الإطلاق، في أنَّ لكتاب الله عظمةً وأهمّيةً ومقاصد، يعجز المرء عن إحصائها، ويشقُّ عليه وصفها. فقد دفعت تلك الفضائل النبيَّ ﷺ والصحابة والفقهاء، والعلماء، والغيورين على الدين الحنيف إلى تعظيمه وتمجيده، والعناية به وحمايته؛ إذ هو ﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: ٥٢]، منزلٌ ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦]. ثم انبرى هؤلاء الحريصون على دينهم الإسلامي لصون القرآن من خلال المحافظة على اللغة العربية التي أنزله الله تعالى، بها. فهو ﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢].

وانطلاقاً من هذه الأهمية للكتاب المبين، فلا غرابة، ولا عجب أن يحرص العلماء المسلمون كلَّ الحرص على الإهتمام بهذا الكتاب الحكيم، وحمايته من كل شائبة تفسد معانيه، وتخلّ بقراءة آياته البيّنات. فهم يَرَوْنَهُ كلّيّة شريعتهم، وعمدة مِلّتهم، وينبوع حكمتهم، وآية رسالتهم، ونور أبصارهم وبصائرهم، وأنه لا طريق إلى الله سواه، ولا نجاة بغيره، ولا تمسك بشيء يخالفه، ويَرَوْنَ أيضاً أنَّ أحداً من الإنسْ والجنّ لا يستطيع أن يأتي بمثله، لأنه الفُرقان الذي أعجزت الفصحاء معارضته، وأغيَت الألبّاءَ مناقضته، وأخرست البلغاء مشكلته[1]، فهم ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء: ٨٨].

ويذهب المسلمون أيضاً إلى أنَّ تأثير هذا الكتاب العظيم في حياة البشرية بوجه عام، وفي حياة العرب بوجه خاص، واضح كل الوضوح، إذ إنَّ التقدم، العلمي الذي تنعم به الإنسانية، في عصرنا الحاضر، هو ثمرة حضارية أينعت في ظلال القرآن الكريم[2] الذي أجمع العلماء والفقهاء على أنه أخرج البشرية من الظلمات إلى النور، وحرّرها من عبودية غير الله، وبيَّن لها سبيل الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة، وحثها على فعل الخير والعمل الصالح، ونهاها عن المنكر والفحشاء.

---

(١) القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ٧ وما بعدها.

(٢) الدُسوقي، محمد: في تاريخ القرآن وعلومه، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، ص ٧.

ومن هنا، أيضاً، نستطيع القول: إنّه لا استهجان على الإطلاق بأن يهبّ المسلمون لحمايته، وحفظه، وفهمه والعمل به؛ إذ كانت سائر العلوم التي عرفوها، أو ابتكروا فيها موجّهة لخدمة القرآن، والإلمام بطرف من أسراره ومعانيه، بالإضافة إلى ذلك كان إكْبَابُهُم على دراسته، وإعرابه، يهدف إلى تحقيق أسمى الغايات وأنبلها، وهي عبادة الله تعالى وخشيته، وتعمير الأرض، وتمكين كلمة الخالق، عزَّ وجلَّ، فيها لتكون هي العليا دائماً.

وما دام القرآن الكريم، في نظر المسلمين، على هذا الجانب الكبير من العظمة والأهميته، والغزارة بالفضائل، والفيض بالفوائد وبُعد المقاصد، فهل من تساؤل أن يتصدى المسلمون لدرء أيّ خطر يهدد قرآنهم؟ وهل من شيء أخطر من اللحن على قراءة كتاب الله، وفهم معانيه؟

إذاً ما هو اللحن؟ وما الدواعي التي أدَّت إلى فشوه وانتشاره، حتى أصاب اللغة العربية التي أنزل الله تعالى بها القرآن؟ وما آثاره على هذه اللُغة، وعلى القرآن بالذات؟

ينطوي اللحن على عدة معانٍ؛ فهو الخطأ والصواب. قال الأنباري[(١)]: «يقال للخطأ لحن وللصواب لحن»[(٢)]. وقيل: إنه الفطنة. جاء في الحديث الشريف: «لعلَّ بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض»[(٣)]. أي: أفطن لها وأجدل. وجاء في (لسان العرب) اللحن هو اللغة، كقول عمر (رضي الله عنه): «تعلمُوا الفرائض والسّنّة واللحن كما تتعلمون القرآن»[(٤)]. والمراد هنا من اللحن اللغة. وقيل: «اللحن يعني النحو»[(٥)].

---

(١) هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسين بن بيان، الإمام أبو بكر الأنباري النحوي اللغوي. كان أعلم الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً. كان يحفظ ثلاثمائة بيت شاهداً في القرآن وأملى كتباً كثيرة، فيها: غريب الحديث، الهاءات، الأضداد، المشكل، المذكر والمؤنث، والواضح في النحو. ولد سنة ٢٧١ هـ وتوفي سنة ٣٢٧ في بغداد. جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٢١٢.

(٢) الأنباري، محمد بن القاسم: الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت ص ٢٣٨.

(٣) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مركز النشر، مكتب الأعلام الإسلامي، ج ٥، ص ٢٤٠.

(٤) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ل ح ن).

(٥) الأنباري: الأضداد، ص ٢٤٠.

ومن معانيه الأساسية التي ذكرتها المصادر، الخطأ في الإعراب. قال أحمد بن فارس: «فأمّا اللحن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية»[1]. وجاء في (لسان العرب) أنَّ اللحن ضد الإعراب، وهو يستملح في الكلام إذا قلَّ، وكأنَّ اللحن في العربية راجع إلى هذا؛ لأنه من العدول عن الصواب. فهو بتسكين الحاء، وهو الخطأ في الكلام. يقال: رجل لاحن لا غير إذا صرف كلامه عن جهته ولَحَن فلان أي: قد أخذ في ناحية الصواب أي: عدل عن الصواب إليها. وقيل: معنى قوله: «وتلحن أحياناً أنها تخطىء في الإعراب»[2].

ويأتي اللحن أيضاً بمعنى الخطأ في أصوات اللغة أو صرفها. وبذلك لا يكون اللحن بمعنى الخطأ في الإعراب فقط[3]. ومن مظاهر اللحن في الأصوات تحريف كلمة (عربي) إلى (أربي) و (طرق) إلى (ترك). وقد نتج هذا النوع، لمَّا ثَقُلَ على الأعاجم إخراج أحرف الحلق، وأحرف الإطباق بوضوح أصواتها؛ فشكا الناس من فساد الألسنة واضطرابها[4]: ومن اللحن في صرف اللغة العربية قول بعضهم: «هذه عصاتي»[5]، فزيدت التاء على بنية الكلمة ووقع اللحن. والأصل: هذه عصايَ بحذف التاء وفتح الياء.

كذلك يقع اللحن في معاني المفردات في مثل: افتحوا سيوفكم، والأصل: سلُّوا سيوفكم. وقد أورد الجاحظ[6] رواية جاء فيها هذا النوع من اللحن. وتفيد هذه الرواية أنَّ زياداً أوفد عبيد الله بن زياد إلى معاوية، فكتب إليه معاوية أنَّ ابنك كما وصفت، ولكن قوِّم من لسانه، وكانت في عبيد الله لكنة، لأنه نشأ بالأساورة مع أمه مرجانة. وكان زياد تزوجها من شيروية الأسواري. وكان قال مرَّة: افتحوا سيوفكم؛ يريد: سلُّوا سيوفكم. فقال يزيد بن مفرغ:

ويوم فتحت سيفكم من بعيد ... أضعت وكل أمرك للضَّياع[7]

---

(١) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، ج ٥؛ ص ٢٣٩.

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ل ح ن).

(٣) مطر، عبد العزيز: لحن العامة في ضوء الدراسات الحديثة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص ٢٨.

(٤) الصالح، الشيخ صبحي: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين بيروت، ص ١١٨.

(٥) الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق المحامي فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، ج ٢، يص ٢٢٣.

(٦) هو أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب الكناني البصري. ويعد إمام البلاغة. وله كتب ممتعة، أشهرها: الحيوان، البيان والتبيين، توفي سنة ٢٥٥ هـ. محمد فريد وجدي: دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثالث، ص ٣٨.

(٧) الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣١٩.

ولا ريب في أنَّ الخطأ في الإعراب وفي أصوات اللغة العربية، وبنيتها، ومعاني مفرداتها، دفعت العلماء والنحويين للذهاب إلى البوادي، للإستماع إلى العرب الأصحاح، والأخذ عنهم اللغة السليمة حيث ينابيعها الصافية؛ وذلك ليحفظوها في المعاجم والتصانيف، شعوراً منهم بأنَّ صون تلك اللغة هو صون للقرآن الكريم، لا بلْ حماية لدين الإسلام.

ومن أبرز أنواع اللحن هو ما كان بمعنى الخطأ في الإعراب، إذ كان السبب المباشر والجوهري في نشأة النحو:

إنَّ اللحن الذي يعني الخطأ في الأعراب كانت له جذور، على حد زعم بعضهم، في العصر الجاهلي[١]، لكن ما يدحض هذا الزعم ما صرح به كل من أحمد بن فارس[٢] وأبي بكر الزبيّدي[٣] اللذين ذكرا أنَّ العرب تكلموا بطباعهم السليمة، ونطقوا على سجيّتهم في الجاهلية، ولم يتسرب اللحن إلى لغتهم إلاَّ عن طريق الموالي[٤]. وفي ذلك قال أبو بكر الزبيدي: «ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها»[٥].

ولخطورة اللحن وأثره السلبي على لغة القرآن الكريم، وبالتالي على الدين، إستخفه العرب، وذمّوه بالإضافة إلى ذمّ اللاّحنين. روي أنَّ عبيد الله بن مروان قال في ذمّ اللحن: «اللحن هجنة على الشريف والعجب آفة الرأي، واللحن في المنطق أقبح من آثار الجدري في الوجه»[٦]. وقيل أيضاً: اللحن أقبح من الشرك.

---

(١) العبيدي، شعبان عوض: النحو العربي ومناهج التأليف، منشورات جامعة ماريونس ١٩٨٩، ص ٧٥ وما بعدها.

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين القزويني. كان نحوياً على طريقة الكوفيين من مصنفاته: المجمل في اللغة، فقه اللغة ومقدمة في النحو توفي سنة ٣٩٥ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٣٥٢.

(٣) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج، أبو بكر الزبيدي الإشبيلي. كان واحد عصره في علم النحو. صنّف مختصر العين وأبنية سيبويه، وما يلحن فيه عوام الناس وطبقات النحويين. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١ ص ٨٤.

(٤) الموالي: جمع مولى وهو المالك والعبد والمعتَق والصاحب. الفيروز آبادي: القاموس المحيط، دار الجيل، ج ٤، ص ٤٠٤، مادة (و ل ي).

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١١. ابن فارس، أحمد: المقاييس، ج ٥، ص ٢٣٩.

(٦) الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٢، ص ٢٤٤.

وتكثر صور ذمّ اللحن واللاّحنين في المصادر العربية، لما تجلبه هذه الآفة من فساد في لغة كتاب الله. قيل إنَّ عمر بن الخطّاب (رضي الله عنه) استقبح رمي قوم، فقال لهم: «ما أسوأ رميكم». فأجابوه بقولهم: «نحن قوم متعلمين»، والصواب: «متعلمون» لكون هذه الكلمة صفة الموصوف المرفوع الذي هو (قوم). فالخطأ في إعرابها دفع عمر إلى القول: «لحنكم أشدُّ عليَّ من فساد رميكم. وروي عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «رحم الله امرأً أصلح من لسانه»[1]. وقيل: إنَّ عمر كان يضرب بنيه على اللحن.

كذلك كان عمر بن عبد العزيز يكره اللحن، ويتلذّذ بسماع الكلام المعرب. روي أنه قال: «إنَّ الرجل ليكلمني في الحاجة يستوجبها فيلحن، فأردُّه عنها، وكأني أقضم حبَّ الرمّان لبغضي استماع اللحن، ويكلمني آخر في الحاجة لا يستوجبها فيُعْرِب، فأجيبه إليها التذاذاً لما أسمع من كلامه»[2]. وقال عبد الملك بن مروان: «ليس للاحن حرمة»[3]. وقيل: إنَّ رجلاً نادى صديقاً له قائلاً: يا أبي سعيد. فأجابه هذا الأخير بقوله: «كسب الدوانيق[4] شغلك عن أن تقول: يا أبا سعيد؟». والمعلوم أن القاعدة النحوية تقضي بأن ينصب المنادى المضاف وجوباً؛ لذلك وجب أن يقال: يا أبا سعيد[5].

وورد في البيان والتبيين للجاحظ أنَّ قاضياً لعن رجلاً على لحنه حين جاء مع أخيه إلى زياد قائلاً له: (إنَّ أبونا مات؛ وإنَّ أخينا وثب على مال أبانا فأكله). فأجابه زياد بقوله: الذي أضعت من لسانك أضرُّ عليكَ مِمَّا أضعت من مالك. ولما سمع القاضي لحن هذا الرجل تضايق للغاية، ثمَّ لعنه، ولم يترحَّمْ على أبيه، داعياً الله أن يلحق الأذى بأخيه، وقال للرجل: «فلا رحم الله أباك ولا نيَّح عظم أخيك. قمْ في لعنة الله»[6].

---

(١) المصدر نفسه ج٢، ص ٢٤٤، وما بعدها.

(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٢، ص ٢٤٥.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢، ص ٢٤٥.

(٤) الدوانيق جمع دانق يأتي بمعنى الأحمق والسارق والساقط من الرجال، ويجيء بمعنى سدسُ الدرهم. وهذا المعنى هو الوارد هنا. وهو معرب من دانكْ بالفارسية البستاني، بطرس: محيط المحيط، مادة (د ن ق).

(٥) ابن عقيل بهاء الدين عبد الله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ج ٢، ص ٢٥٩ وما بعدها.

(٦) الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٢٣.

وكان التهكم باللاّحنين الذين ينتقدون غيرهم على لحنهم، وهم في الوقت نفسه يلحنون، بارزاً من خلال رواية مفادها أنَّ بشر بن مروان قال لغلام له، في حضرة عمر بن عبد العزيز: «أدعُ لي صالحاً، فقال الغلام: يا صالحاً، فقال له بشر: ألقِ منها (ألف). فقال له عمر: وأنت، فزد في ألفك ألفاً»[1]. والصواب: يا صالحُ؛ لأنَّ المنادى هنا مفرد علم، ويجب بناؤه على الضمّ في محل نصب[2] وكذلك يجب القول: ألقِ منها (ألفاً)، لأن كلمة (الألف) واقعة في محل نصب مفعول به لفعل (ألقِ).

ويقابل اللحن الإعراب الذي هو «الإبانة عن المعاني بالألفاظ»[3]. نحو: أكرم عليٌّ حسناً؛ فَرَفْعُ (عليٌّ) دل على أنه فاعل لفعل (أكرم)، ونصب (حسناً) دلَّ أيضاً على أنه مفعول به للفعل نفسه. ولو جاء الإسمان مرفوعين معاً أو منصوبين لحصل لَبْسٌ وغموض في المعنى، ولم يعرف الفاعل من المفعول به. وهذا ما يسمّى بتحريف حركات الإعراب. وقد أدّى مثل هذا التحريف، في قراءة بعضهم، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، إلى فساد المعنى في الآية الكريمة؛ إذ قرىء لفظ الجلالة (الله) بالرفع على أنه فاعل، و (العلماء) بالنصب على أنه مفعول به. وبذلك يصبح المعنى أنَّ (الله) سبحانه وتعالى، هو الذي يخاف العلماء. وبالتأكيد هذا كفر وإلحاد.

وقد تجلّت أهمية الإعراب في دعوة الرسول ﷺ النَّاسَ إلى فهم الكلام وصولاً إلى فهم معاني القرآن من خلال هذا الإعراب فقال: «أعربوا الكلام كيْ تُعربوا القرآن»[4]. وأشاد أبو بكر الزبيدي به، حين صرّح بأن الله العليّ القدير «جعل الإعراب حَلْياً للسان، وزماناً وفصلاً لما اختلف فيه من معانيه»[5]. ويقول في موضع آخر: «ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها»[6].

إزاء ما قيل في اللحن وخطره على القرآن الكريم من خلال قضائه على اللغة

---

(١) المصدر نفسه، ج ٢ ص ٣٢٤.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج ٢، ص ٢٥٧ وما بعدها.

(٣) ابن جنيّ: الخصائص، ج ١، ص ٣٥.

(٤) آرْثرجَفرىَ: مقدمتان في علوم القرآن. تصويب واستدراك عبد الله إسماعيل القساوي. مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٢، ١٣٩٢، ص ٢٦٠.

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١.

العربية، وإزاء ما قيل في الإعراب ومحاسنه وفوائده المردودة إلى الذِّكر الحكيم، فهل من غرابة في أن ينهض العلماء المسلمون لوضع علم يحدد للغة العربية قواعد وقوانين، تعصمها عن الخطأ، وتحميها من الرّطانة واللُّكنات، ليصان بها القرآن والدين من الشوائب؟ ولا عجب على الأطلاق إذا ماحَثَّ هؤلاء العلماء الناس إلى تعلم النحو مشيدين به. كان أيوب السّختياني[1] يقول: «تعلّمُوا النحو، فإنه جمَال للوضيع، وتركه هجنة للشريف»[2]. وقال عمر (رضي الله عنه): «تعلمُوا النحو كما تُعلّمون السنن والفرائض»[3].

ولمّا كان تهديد اللحن للغة العربية بالفساد والضياع، تهديداً مباشراً للقرآن وللدِّين بالذّات، فإنَّ النحو لحماية هذه اللغة من هذا الوباء، صون لهما؛ إذ تتوضح معاني كتاب الله من خلال إعرابه، وتستقيم قراءته، ويزول أيُّ لَبْسٍ فيه من شأنه أن يؤدي إلى فساد تلك المعاني. وهذا ما لا يرضاه فقهاء الإسلام وعلماؤهم، أو يسلّمون به، إيماناً منهم بأن هذا الكتاب الكريم يمثّل دستوراً غيَّر تاريخ العرب، بنقلهم من عبادة الأوثان إلى عبادة الله الواحد، متفيئين بظلال الإسلام، لينهلوا من معين الدين الجديد أسمى القيم، وأنبل المثل، وأشرف المبادىء.

ومن هذا المنطلق يمكن الحكم على أنَّ الباعث الديني كان السبب المباشر في نشأة النحو ووضعه من أجل مقاومة اللحن الذي بدأت مظاهره تبرز مع ظهور الإسلام من عهد النبيّ ﷺ الذي نبّه إلى خطورته بعد أن سمع رجلاً يلحن فقال: «أرشدوا أخاكم فقد ضَلَّ»[4]. ثم أخذ هذا الخطر يزداد ويتفاقم، لأسباب أبرزها اختلاط العرب بالأعاجم بعد أن بشّر النبيّ ﷺ بالدين الجديد، «فدخل فيه النّاسُ أفواجاً، وأقبلوا إليه أرسالاً، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية ففطن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوء إفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب، فعظم الإشفاق من فُشُوّ ذلك وغلبته،

(١) هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني البصري. كان سيّد فقهاء عصره، وكان تابعيًا زاهداً من حفاظ الحديث، ولد سنة ٦٦ هـ وتوفي سنة ١٣١ هـ. الزركلي: الأعلام، ج١، ص ٣٨.
(٢) الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٢٣.
(٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٣.
(٤) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٥، ص ٥.

حتَّى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم، إلى أن سيَّبُوا الأسباب في تقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقيفها لمن زاغت عنه»[١].

ويلتقي ابن خلدون الزبيدي في ردّ انتشار اللحن إلى اختلاط العرب بالأعاجم، وشعوب الأمصار المفتوحة، ويقرر بأنَّ هذا المرض يفسد الملكة اللسانية، بما ألقى إليهُا السمع من المخالفات الأعجمية. إنه يقول في مقدمته المشهورة: «فلما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم، تغيَّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمتعربين من العجم؛ والسمع أبو الملكات اللسانية، ففسدت بما ألقي إليها مما يغايرها، بجنوحها إليه باعتياد السمع»[٢].

كذلك تسهب المراجع الحديثة في الحديث عن ظهور اللحن وانتشاره بشكل خطير، بعد ظهور الدعوة الإسلامية بسبب مخالطة العرب لأهل البلاد المفتوحة. فيرى أحمد أمين أنَّ جزيرة العرب أصبحت مرتاداً للأعاجم، وأنَّ حاضرة الإسلام، في عهد الخلفاء الراشدين، هي المدينة، حيث يؤمها المسلمون من كل حدب وصوب لإداء فريضة الحج؛ ما أدّى إلى فساد اللغة العربية[٣]. وفضلاً عن ذلك تدفق الأعاجم أفواجاً إلى المدينة لقضاء مصالحهم في حاضرة الخلافة، وأقبل الرقيق والجواري إلى الجزيرة العربية، حيث اتخذهم سادة العرب خدماً لإدارة المنازل. وبذلك اختلط العجم بالعرب في البيوت، والأسواق، والمناسك، والمساجد حتى نتج من ذلك الإختلاط خلل في لسان العرب الذين كانوا يتكلمون العربية معربةً وأخذ الفساد يدبّ فيها، فظهر اللحن، وانتشر خارج الجزيرة العربية، حيث خالط عرب مصر الأقباط، وعرب الشام الشاميين، وعرب العراق الفرس والنَّبط[٤].

وبفعل هذا الإختلاط الإجتماعي، ظهر اللحن، فهدَّد اللغة العربية بالفساد، حتى دخل بيوت العلماء والخلفاء. فقد لحن أحد قضاة واسط[٥] عندما قال:

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويّن واللغويين، ص ١١.
(٢) ابن خلدون: المقدمة، ص ١٠٥٦ ـ ١٠٥٧.
(٣) أمين، أحمد: ضحى الإسلام، دار النهضة، مصر، ج ٢، ٢٥١.
(٤) فتحي عبد الفتاح الدجني: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو، منشورات وكالة المطبوعات ـ الكويت، ص ٤٨.
(٥) تمثل هذه المدينة عدة مواضع، وأشهرها (واسط) الحجاج. وسميت بهذا الاسم لتوسطها بين البصرة والكوفة. راجع: شهاب الدين أبا عبد الله ياقوت الحموي الرومي البغدادي. دار صادر، بيروت، ج ٥، ص ٣٤٧.

«أتيتمونا بعد أن أردنا أن نقم»[١]، علماً بأن القاعدة النحوية تقتضي نصب الفعل المضارع بـ (أن) لا جزمه[٢].

وهكذا فإنَّ اللحن الذي أصاب الخاصة والعامَّة من الناس، كان نتيجة لتأثر العرب بالأعاجم الذين يثقل عليهم إخراج الأحرف بوضوح أصواتها في العربية، علماً بأن هؤلاء العرب كانوا قد ورثوا عربيتهم معربةً، وقرأوا والقرآن معرباً، وتناقلوا الأحاديث النبوية الشريفة معربة أيضاً. لكنَّهم أدركوا أنهم، لولا اختلاطهم بالأعاجم، لمّا لحنوا في نطق ولا شذُّوا في تعبير[٣].

إزاء هذا الخطر الشديد الناشىء عن اللحن، خشي العلماء أن تسوء قراءة القرآن، وتفسد معانيه بسبب هذا اللحن، فرَأَوْا أنه لا بُدَّ من علم يضع للغة العربية قوانين وقواعد لضبطها، وتوضيح معانيها خدمة للنص القرآني. قال ابن خلدون في مقدمته: «وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأساً، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطردة شبه الكليات، والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب والمبتدأ مرفوع»[٤].

وعلى هذا الأساس فإنَّ المحافظة عل الإسلام لا تتحقَّق إلاَّ من خلال المحافظة على لغة القرآن الكريم، وذلك بصونها من اللحن بإيجاد علم النحو الذي كان كتاب الله باعثاً على ظهوره ونشأته.

ويظهر أثر العامل الديني في وضع علم النحو واضحاً من خلال نماذج كثيرة، وملاحظات خطيرة، يبدو فيها اللحن بارزاً في قراءة كتاب الله، أو في غيره. ومن هذه النماذج ما جاء في رواية مفادها أنَّ عليَّ بن أبي طالب عليه السلام سمع أعرابياً يقرأ في القرآن من سورة (الحاقَّة) «لايأكله إلاَّ الخاطئين»، فلحن بقوله: (الخاطئين). وهذا اللحن هو الخطأ في الإعراب، إذ أتت هذه الكلمة، في قراءة الأعرابي منصوبة على الإستثناء، في حين أنَّ القاعدة النحوية تقضي بأن ترفع باعتبارها فاعلاً بفعل (يأكل). وبذلك تصبح القراءة الصحيحة: «لا يأكله إلاَّ الخاطئون»[٥]، لأنَّ الإستثناء

---

(١) الجاحظ: البيان والتبيين، ج ٢، ص ٣٢٤.

(٢) الأشموني: شرح الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، ج ٣، ص ٥٤٨.

(٣) الصالح، الشيخ صبحي: دراسات في فقه اللغة العربية، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٤) ابن خلدون: المقدمة، ص ١٠٥٦ ـ ١٠٥٧.

(٥) سورة الحاقة، الآية ٣٧.

مفرغ[1]. ولا شكّ في أنّ خطأ هذا الأعرابيّ، في قراءته الآية الكريمة، أفسد المعنى، وأثار غيض الإمام الذي باشر وضع النحو، وطلب من أبي الأسود أن ينهج نهجه، ويكمل عمله حين دخل على أمير المؤمنين، فوجد في يده رقعة. فسأله أبو الأسود قائلاً: ما هذا يا أمير المؤمنين؟ فأجابه عليه السلام: «إني تأملت كلام الناس، فوجدته قد فسد بمخالطة الحمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه، ويعتمدون عليه. ثمّ ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كله اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أُنبىء به، والحرف ما جاء لمعنى. وقال لي: انحُ هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك. واعلم يا أبا الأسود، أنّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، واسم لا ظاهر ولا مضمر. وإنما يتفاضل الناس، يا أبا الأسود، فيما ليس بظاهر ولا مضمر. وأراد بذلك الاسم المبهم»[2].

ومن النماذج الأخرى التي يظهر فيها اللحن في قراءة القرآن، ما جاءت به بعض الروايات التي تفيد بأنّ أعرابياً قدم في خلافة عمر بن الخطاب[3] (رضي الله عنه)، فقال مَنْ يقرئني شيئاً مما أنزل الله على محمد (ﷺ)؟ فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: إنَّ الله بريء من المشركين ورسوله، بجر لفظة (رسول). فقال الأعرابيّ: أَوَ قد بريىء الله من رسوله؟ إنْ يكن الله بريىء من رسوله، فأنا أبرأ منه. ولما أخبر عمر بما قاله الأعرابي، دعاه وقال له: يا أعرابيُّ، تبرأ من رسول الله؟ فأجاب الأعرابيّ قائلا: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت مَنْ يقرئني؟ فأقرأني هذا الرجل سورة براءة قائلاً: إنَّ الله بريء من المشركين ورسوله بالجر. فسألته مستفهماً: أَوَ قد بريء الله من رسوله؟ وقلت: إن يكن الله تعالى بريء من رسوله، فأنا أبرأ منه. فهدّأ عمر، (رضي الله عنه) من روع الأعرابي، وهوّن عليه قائلاً له: ليس هذا يا أعرابيُّ، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[4] [التوبة: ٣].

---

(١) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط ١٩٦٦، ج ٢، ص ٦٠.

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣) هو ابن نفيل القرشي العدوي، أبو حفص. يمثل الخليفة الثاني بين الخلفاء الراشدين وعدّ أول من لقب بأمير المؤمنين. كان صحابيًا جليلاً، شجاعاً حازماً، صاحب الفتوحات. وكان مضرب مثل في العدل. ولد سنة ٤٠ ق. هـ وتوفي سنة ٢٣ هـ. راجع الأعلام للزركلي، ج ٥، ص ٤٥.

(٤) سورة براءة، الآية ٣، وسميت هذه السورة التوبة. راجع (المعجم الفهرس الألفاظ القرآن الكريم) لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، ١٩٨٧ مادة (ب ر أ).

فقال الأعرابيُّ: «وأنا واللهِ أبرأ مِمَّنْ بَرِيء الله ورسولُه منهم»[1].

من خلال هذه الرواية، نجد أنَّ اللحن الذي أصاب لسان الرجل، فأقرأ الأعرابي الآية خطأً، أفسد المعنى، وأثار استغراب هذا لأعرابي واستهجانه، لا بل دفعه إلى أن يبرأ من الرسول ﷺ ما دام الله تعالى، بريء منه وفق قراءة الرجل الذي جرَّ كلمة (الرسول)، ودفع الخليفة عمر إلى إصدار أمر بأن «لا يقرأ القرآن إلاَّ عالم باللغة».

وتقول رواية أخرى إنَّ زياد بن أبيه[2] بعث إلى أبي الأسود الدؤلي، وقال له: «يا أبا الأسود، إنَّ هذه الحمراء قد كثرت، وأفسدت من ألسن العرب فلو وضعت لهم شيئاً يصلح به الناس، ويعرب به كتاب الله»[3]. غير أنَّ أبا الأسود رفض طلب الأمير. عندئذ طلب زياد من رجل أن يجلس على قارعة الطريق منتظراً أبا الأسود حتى يمُرَّ ليقرأ له الآية الكريمة «إنَّ الله بريء من المشركين ورسوله».

ولمَّا مرَّ أبو الأسود قرأ الرجل الآية بكسر اللام من (رسوله)، فاستغرب أبو الأسود ذلك، وقال: «عزَّ وجه الله تعالى، أن يبرأ من رسوله»[4]. فما كان منه إلاَّ أن عاد حالاً إلى زياد ليعتذر منه على عدم تلبية طلبه في البداية، ويعلن إستعداده للبدء بإعراب القرآن بعد سماعه لحن الرجل في قراءته. وقد أحضر زياد ثلاثين رجلاً اختار منهم أبو الأسود عشرة، وكان بينهم رجل من عبد قيس؛ قال له أبو الأسود: «خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد. فإذا فتحت شفتيَّ، فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها، فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، وإذا كسرتها، فاجعل النقطة، في أسفله. فإن اتبعت شيئاً من الحركات غنَّة، فانقط نقطتين. فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره»[5].

وكانت النقطة فوق الحرف تعني الفتحة، وأسفل المسكور تعني الكسرة، وبين يدي المضموم تعني الضمة[6].

وتعَدَّى اللحن، في القرآن، العامَّة إلى الخاصة، حتَّى شمل البلغاء

---

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبَّاء، ص ٢٠.
(٢) هو أمير داهية وقائد فاتح من أهل الطائف. أختلفوا في اسم أبيه. تبنّاه عبيد الثقفي. أدرك النبي ﷺ وأسلم في عهد أبي بكر. الأعلام للزركلي، ج، ص ٥٣.
(٣) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبَّاء، ص ٢٠.
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.
(٦) رفيدة، عبد الله: النحو وكتب التفسير، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ج ١، ص ٣٨ ـ ٣٩.

والفصحاء، فقد روي أنَّ الحجّاج بن يوسف[1] سأل يحيى بن يعمر[2] قائلاً له: «أتجدني ألحن؟ فقال: الأمير أفصحُ من ذلك. فقال: عزمت عليك لتخبرني أألحن؟ فقال يحيى: نعم. فقال له: في أيِّ شيء؟ فقال: في كتاب الله تعالى. فقال: ذلك أشنع. ففي أيِّ شيء من كتاب الله تعالى؟ قال: قرأت: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ حَتَّىٰ يَأْتِىَ﴾ [التوبة: ٢٤]، فرفعت (أحبّ) وهو منصوب فقال له الحجّاج: طول لحيتك أوقعك، وكان طويل اللحية. فقال رجل ممَّن حضر: أيُها الأمير، حدَّثني كعب الأحبار[3] أنه مكتوب في بعض الكتب أنَّ اللحية مخرجها من الدماغ. فمن تفرط عليه لحيته في طولها يخف دماغه، ومَنْ خفّ دماغه قلَّ عقله، ومَن قلَّ عقله كان أحمق، والأحمق لا يسمع منه. فقال ليحيى: لا تساكني ببلد أنا فيه، ونفاه إلى خراسان»[4].

يبدو، في هذه الرواية، أنَّ الحجاج رأى لحنه في القرآن أمراً خطيراً، لا بل إهانة فظيعة له، نظراً لعظمة الكتاب المجيد. والمعلوم أنَّ مثل هذا اللحن عند الخاصَّة، كالحجَّاج يستغربه الناس، ويستخفّون بصاحبه، ويعيّبونه على هذا الخطأ. لذلك لم يرضَ الأمير نقد يحيى له، فتهكّمه، وهزىء به مَن كان في المجلس، ثمَّ نفي ابن يعمر إلى خراسان، باعتبار أنَّ الحجَّاج مثل يقتدى به، لا موضع انتقاد وتجريح.

وانطلاقاً من تلك المظاهر للحن في الآيات القرآنية، على لسان العامة والخاصة، نستطيع القول إنَّ العامل الديني كان السبب المباشر في نشأة النحو، لأنَّ إعراب كتاب الله، لفهم معانيه وإدراك مضامينه، باعث أضيل على وضع هذا العلم

---

(١) هو أبو محمد الحجاج بن يوسف الثقفي بن الحكيم بن عقيل بن مسعود بن عامر. كان أحد كبار قادة عبد الملك بن مروان. كان ميَّالاً لسفك الدماء. لمَّا كثر التصحيف، وانتشر في العراق، فزع الحجاج إلى كتابه، وطالب بوضع علامات للأحرف المشتبهة. توفي سنة ٨٥ هـ. عن عمر يناهز الأربع والخمسين سنة. دائرة معارف القرن العشرين، المجلد الثالث، ص ٣٥١.

(٢) هو رجل من عذوان من بني ليث. كان عالماً وفقيهاً. روي أنه نقط المصحف. توفي سنة ١٢٩ هـ. طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي، ص ٢٧ ـ ٢٩.

(٣) هو بن مانع بن ذي هجن الحميري. كان في الجاهلية، من كبار علماء اليهود في اليمن. وأسلم في زمن أبي بكر. توفي سنة ٣٢ هـ. الأعلام للزركلي ج ٥، ص ٢٢٨.

(٤) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبّاء، ص ٢٥.

وتأسيس قواعده. وما العمل الذي قام به أبو الأسود الدؤلي من جهة نقط المصحف، إلاّ خطوة مهمّة في نموّ النحو وإيضاح معالمه، صوناً للقرآن الكريم من التحريف والتصحيف واللحن.

بالإضافة إلى ذلك، يظهر الأثر الديني في نشأة النحو، من خلال حرص الأمويين على سلامة اللغة العربية، وعلى القرآن الكريم بالذات؛ وذلك لحاجتهم الماسَّة إلى الحفاظ على كيانهم الجديد، وتدعيم أركانه للاستئثار بالحكم. فقد رأى خلفاؤهم وأمراؤهم أنهم قدوة للناس من الناحيتين الدينية والإجتماعية.

وما داموا هكذا، فعليهم أن. ينجزوا عملاً جليلاً يتباهَوْن به، ويتحدث الناس بهذا الإنجاز العظيم، ثمَّ يثنون عليهم بالمدح والإطراء. وهل من شيء أجلُّ من حماية القرآن، من خلال المحافظة على اللغة العربية؟ لذلك خشي الأمويون أن يتسرب اللحن إلى تلك اللغة، في أثناء قيام دولتهم الفتيَّة، بعد اختلاط العرب بغيرهم من أبناء البلاد التي دخلها المسلمون، فهبُّوا لحمايتها تحقيقاً لحماية القرآن الذي يمثل دستور المسلمين. سئل عبد الملك بن مروان(١) عن تعجيل الشيب إلى رأسه، فقال: «شيبني ارتقاء المنابر ومخافة اللحن»(٢).

وقد كثرت الملاحظات لقصد إصلاح المنطق اللساني في غير الآيات القرآنية. يروى أنَّ أبا الأسود الدؤلي طلب من زياد أمير البصرة أن يأذن له بوضع علم للعرب يعرفون به كلامهم، فرفض الأمير طلبه ومرَّت الأيَّام إلى أن جاء رجل إلى زياد فقال له: «توفي أبانا وترك بنوناً. فقال له زياد: توفي أبانا وترك بنوناً؟ ادعُ لي أبا الأسود. فلما جاءه، قال له: إصنع للناس ما كنت قد نهيتك عنه ففعل»(٣)

والملاحظ أنَّ اللحن في قول الرجل واضح للغاية؛ فكان عليه أن يقول: توفي أبونا وترك بنينا لأنّ (أبونا) في موضع رفع على أنه نائب فاعل، وعلامة رفع الواو لأنه من الأسماء الستة(٤). وكذلك كلمة (بنينا) فهي في موضع نصب باعتبارها

---

(١) بويع له بعد موت أبيه، وتولى الخلافة سنة ٦٥ هـ. وقد خرج عليه المختار بالكوفة، وأتبعه خلق كثير، وبايعوه على المطالبة بدم الحسين بن علي بن أبي طالب. وقد تمكن من القضاء على الثورات التي قامت ضده. وبعد أن استتبَّ له الأمر أخذ يبعث البعوث للجهاد. وكان حازماً عاقلاً فقيهاً متذوِّقاً للأدب. توفي سنة ٨٦ هـ عن عمر يناهز الستين. دائرة معارف القرن العشرين، ج ٦، ص ٣٨.

(٢) الأفغاني، سعيد: من تاريخ النحو، دار مكتبة الفكر، طرابلس، ليبيا، ص ١١.

(٣) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبّاء، ص ٢١.

(٤) ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٤٠.

مفعولاً به لِ(ترك)، وعلامة نصبها الياء لأنها من المحلقات بجمع المذكر السالم[1].

وورد في رواية أخرى أنَّ ابنة أبي الأسود الدؤلي قالت لأبيها متعجِّبة: «ما أحسن السماء، فقال لها: نجومُها. فقالت إني لم أرِدْ هذا؛ وإنما تعجبتُ من حسنها. فقال لها: إذاً فقولي ما أحسن السماءَ. فحينئذ وضع النحو»[2]. وإذا نظرنا إلى كلام ابنة أبي الأسود نجد اللحن فيه ظاهراً. وقد أدّى هذا اللحن إلى سوء فهم مرادها. فهي تريد التعجب من جمال السماء وحسنها. وسبب هذا اللَّبْس أنها لم تنصب (السماء)، بل جرّتها متوهمةً أن (أحسن) مرفوع و (السماء) مخفوضة بإضافة (أحسن) إليها. ووفق قراءتها لتلك الجملة، تصبح (ما) مبتدأ و (أحسن) خبراً له. ويكون معنى الكلام استفهاماً لا تعجّباً. ولاستقامة المعنى، أي: لمجيئه تعجُّباً صحّح أبو الأسود الخطأ، فأصبحت الجملة: ما أحسنَ السماءَ.

إنَّ تلك النماذج من اللحن في كلام الخاصّة والعامّة، أثرت سلباً على القرآن. ولو لم تكن في الآيات القرآنية؛ إذ هي مسيئة للغة العربية بشكل عام، وللقرآن والحديث النبوي الشريف بشكل خاص؛ لأنّ أيّ خطر يواجه تلك اللغة، بنظر المسلمين، يهدد القرآن في آن واحد. من هنا نقول إن المحافظة على كتاب الله نابعة من صميم المحافظة على هذه اللغة. ومن هنا نقول أيضاً إنَّ السببَ الأهمّ في وضع النحو هو سبب ديني؛ إذ إنَّ نشأة هذا العلم ترعرعت في رحاب القرآن الكريم، وإنَّ اللحن في قراءة هذا الكتاب، كان اللافت للانتباه، والدّاعي لتقنين كلام العرب، بما يحفظ عليهم لغتهم فصيحةً سليمةً من الإضمحلال والزوال. نعم نشأ النحو العربي بوحي من القرآن، كما نشأت سائر العلوم الإسلامية والعربية بوحي منه أيضاً، ونضجت في ظلاله لخدمته. وفي هذا يقول مصطفى الرافعي[3] في (تاريخ آداب العرب): «غير أنّا نوثق الكلمة في أنَّ القرآن الكريم كان سبب العلوم الإسلامية، ومرجعها كلها، بأنه ما علم إلاّ وقد نظر أهله في القرآن، مادة علمهم، أو ماده الحياة له»[4].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبّاء. ص ٢١.

(٣) هو بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد الرافعي. كان عالماً بالأدب وشاعراً فذّاً. أصله من طرابلس الشام ولد في بهتيم سنة ١٢٩٨ هـ، ١٨٨١ م، وتوفي في طنطا بمصر سنة ١٣٥٦ هـ، ١٩٣٧ م. كان قد أصيب بصمم، فكان يكتب له ما يراد مخاطبته به. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٣٥.

(٤) الرافعي، مصطفى صادق: تاريخ آداب العرب، ج ٢، ص ١١٨.

لكن أبرز العلوم التي تخدم القرآن هي النحو، لأنه «أخصّ ما يخدم به نص القرآن، ويحافظ به عليه، ويفهم به... فلا عجب إن كان هذا الكتاب الخالد هو الباعث الأول على نشأة النحو، وأن يوضع هذا العلم في رحابه، ابتغاء القدرة على النطق به صحيحاً سليماً من اللحن والقدرة على فهمه، وابتغاء وجه الله، بخدمته وخدمة أتباع دينه»[1].

ومن ذلك يمكن القول إنه، كما بذلت جهود كبيرة لتوثيق النص القرآني بالرواية والكتابة، كذلك بذلت جهود جبَّارة لإنجاز عمل عظيم من قبل العلماء، كانت حاجة المسلمين تدعو إليه، وتحتمه الظروف الإجتماعية، بعد اتساع دولتهم، حيث تعرضت ألسنتهم للضعف، وسلائقهم السليمة للفساد. ويتمثل هذا الإنجاز بوضع علم النحو وما يرتبط به من قواعد وقوانين، وذلك لتأدية واجب ديني إسلامي تجاه من دخلوا في الإسلام الذين رغبوا في تعلّم القرآن، للنطق به نطقاً صحيحاً بعيداً عن الارتضاخ[2] بكلماته ومخارج حروفه، وبهذا يكون الربط بين القرآن والنحو وثيقاً للغاية. فالصادّ عن هذا العلم، في نظر المسلمين، كالصادّ عن كتاب الله؛ لأنَّ ضياع النحو طريق لضياع القرآن وفساد النطق به باضطراب الألسنة، وذهاب ضوابط العربية، وانغلاق معاني القرآن يفقد وسيلة فهمها واستخراج كنوزها.

أمّا العامل الثاني الذي ساعد على وضع النحو ونشأته فهو الباعث القومي.

ثانياً ـ الباعث القومي:

أغفلت معظم المراجع العربية الحديثة هذا العامل والعوامل الأخرى، الإجتماعية والسياسية وتطور العقل العربي. وقد مرَّ بعضهم على ذكرها مروراً عابراً. ولعلَّ ذلك عائد إلى اعتقادهم أن العامل الديني طغى على كل ما عداه من الأسباب والبواعث التي دعت إلى وضع النحو، علماً بأن أحداً لا ينكر على الإطلاق أن الباعث الديني كان على رأس الدواعي والدوافع، لا بل كان أبرزها وأهمها باعتباره سبباً مباشراً لوضع النحو. لكننا لا نستطيع أن نهمل

(١) رفيدة، إبراهيم عبد الله: النحو وكتب التفسير، ج ١، ص ٤٣.

(٢) الارتضاخ مصدر ارتضخ. يقال: تراضخ القوم أي: تراموا. ويقال: هو يرتضخ لكنة أعجمية إذا نشأ مع العجم، ثم صار إلى العرب، فهو ينزع إلى العجم في ألفاظ ولو اجتهد. محيط المحيط لبطرس البستاني. مادة (ر ض خ).

الدوافع الأخرى، وإن كانت أقل تأثيراً من العامل الديني؛ إذ كان لها دور، لا يستهان به في مسألة نشأة علم العربية[1].

نعود لنتكلم عن الباعث القومي ونقول إنَّ الله سبحانه وتعالى، قد أكرم العرب عندما اختار من بينهم رسولاً عربياً، وأكرمهم أيضاً بإنزال القرآن الكريم بلغتهم. قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، فاحتلَّت تلك اللغة مكانةً عاليةً بين اللغات العالمية؛ ما دفع طه حسين إلى القول: «اللغات العالمية ثلاث لغات فقط: اليونانية واللاَّتينية ثمَّ العربية بعد الفتح الإسلامي»[2]. وقد عُزِّز مركز العرب الذين اعتدُّوا بأنفسهم حين خاطبهم الله تعالى قائلاً: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

من هنا نظر العرب إلى أنفسهم نظرة إعجاب وتقدير، وشعروا أنَّ عليهم أن يكونوا كما شاء الله لهم؛ إذ وضعهم في مرتبة تسمو بالعظمة والمنزلة الرفيعة. وقد دفعهم ذلك إلى الأفتخار بكل ما هو عربي، وبخاصة اللغة التي اعتزُّوا بها واعتدّوا اعتداداً قويًّا. وقد ولَّد هذا الإعتزاز في نفوسهم الإحساس بالخوف على تلك اللغة من الفساد والضياع، والإندثار في خضمِّ لغات الشعوب المتدفقة إلى جزيرتهم؛ ما دفعهم إلى الحرص على رسم أوضاعها خشية عليها من الفناء[3]. وبدافع الغيرة عليها ذهب أبو الأسود الدُّؤَلي إلى زياد بن أبيه، وقال له: «إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم، وتغيّرت ألسنتهم. أفتأذن لي أن أضع للعرب كلاماً يعرفون أو يقيمون به كلامهم؟»[4].

وقد ذكر الدكتور فتحي عبد الفتاح أن الموجات البشرية من موالٍ وسيابجة وزطّ من الفرس، وأتراك وأحباش كانت قد تدفقت إلى الكوفة والبصرة حيث شكلَّت مع مرور الأيام تنظيمات صارعت العرب في أرضهم وهزمتهم وانتزعت من

---

(١) الأسعد، عبد الكريم محمد: الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشّواف للنشر والتوزيع، الرياض. ١٩٩٢، ص ٢٢ وما بعدها.
الطنطاوي، محمد: نشأة النحو، ص ١٦ وما بعدها.
العبيدي، عوض محمد: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٣٥.
رفيدة، إبراهيم عبد الله: النحو وكتب، ج ١، ص ١٥.

(٢) حسين، طه: مجلة آخر ساعة، عدد ١٦٢٢، تاريخ ١٤/١١/٦٧.

(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ط ٢، ص ١٢.

(٤) السيرافي، الحسن بن عبيد الله السّيرافي: أخبار النحويين البصريين، اعتنى بنشره وتهذيبه فرنيس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٦، ص ١٧.

أيديهم زمام الأمور في السياسة والإدارة، فتهددت لغتهم بالأنقراض والزوال. وبدافع التعصب لتلك اللغة باعتبارها لغتهم القومية، هبّ العرب لصونها ودرء خطر اللّحن عنها بوضع قوانينها وقواعدها(١).

ويبدو الباعث القومي أكثر وضوحاً في ما قاله الثعالبي: «مَنْ أحبّ الله تعالى أحبّ رسوله محمّداً ﷺ، ومن أحبّ الرسول العربي أحبَّ العرب، ومن أحبَّ العرب أحبّ العربية، ومن أحبَّ العربية عني بها، وثابر عليها، وصرف همته إليها... أعتقد أنَّ محمداً ﷺ خير الرسل والعرب خير الأمم والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على تفهمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاشر والمعاد»(٢).

ثالثاً ـ الباعث الإجتماعي:

بعد تنامي اللحن، شعر علماء العرب بأنَّ الأمر يقضي بحثّ الموالي على تعليمهم العربية، باعتبارهم أخوة للعرب في الدين. فأبو الأسود الدُّؤلي يرى أنَّ هؤلاء الموالي رغبوا في الإسلام، ودخلوا فيه، وصاروا أخوة؛ لذلك يجب تعليمهم الكلام. ويبدو أن التركيز على تعليم هؤلاء الموالي مرده أنهم أصبحوا يمثلون نصف السكان في المجتمع الإسلامي وبخاصة في البصرة التي جاءت إليها القبائل العربية من كل حدب وصوب، ولا سيما بعد الفتح الإسلامي. ثم إنَّ الحياة الإجتماعية في تلك المدينة، قد تغيَّرت مع مرور الزمن؛ إذ أصبحت البصرة تعجُّ بمختلف الأجناس التي لم تستطع إتقان أساليب اللغة العربية في المرحلة الأولى من مجيئها. كما أنَّ الجزيرة العربية أصبحت مرتاداً للأعاجم؛ فَحَاضِرَةُ الإسلام، في عهد الخلفاء الراشدين، هي المدينة، ومقصد المسلمين كلهم في الحج مكّة المكرَّمة. وكان النّاس من جميع الأجناس، يتدفقون للحج لتأديةُ الفريضة التي أمر الله بها من استطاع إليها سبيلاً، أو يأتون لقضاء بعض مصالحهم في حاضرة الخلافة أحياناً. والمعروف أنَّ عرب الجزيرة، كانوا قد ملكوا رقيقاً كثيراً وأسكنوهم معهم في الحجاز وغيره،

---

(١) الدُّجي فتحي عبد الفتّاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٧٤، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(٢) الثعالبي، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور: فقه اللغة وسر العربية، تحقيق مصطفى السقّاء ط ٢، ١٩٥٤، المقدمة ص ١. والثعالبي من أئمة اللغة والأدب. وهو من نيسابور. وكان فرّاءً، يخيط جلود الثعالب، فنسب إلى صناعته. صنف كتباً كثيرة ممتعة. منها: يتيمة الدهر، فقه اللغة، سحر البلاغة ومكارم الأخلاق، الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ١٦٣.

فضلاً عن اختلاط العجم بالعرب في البيوت، والأسواق والمناسك، والمساجد، مَا أدى إلى خلل في لسان العرب. ولم يكن الإختلاط في الأمصار أقل سلباً منه في الجزيرة العربية على اللغة. فقد خالط عرب مصر القبط، وعرب الشام الشاميين، وعرب العراق الفرس والنبط[1]، فدبَّ اللحن إليهم إذ إنَّ اللغة العربية لغة معربة. وهكذا فإنَّ التفاعل الإجتماعي بين مختلف الأجناس من عرب وعجم قد أدّى إلى فَشوِ اللحن الذي شكّل خطراً هدّد اللغة العربية بالضعف والضياع[2].

وذكرت بعض المراجع العربية الأخرى أنَّ مردّ الباعث الإجتماعي يَكْمُن في أنَّ الشعوب المستَعْرَبة وجدت أنها بحاجة ملحّة إلى مَنْ يوضح لها مسائل الإعراب والتصريف في اللغة العربية، ليتسنّى لها النطق بأساليبها، نطقاً سليماً، واتقانها نطقاً جيّداً[3].

بالإضافة إلى ذلك، فقد رأى الدّاخلون الجدد في المجتمع العربي أنه لا بدّ لهم من فهم اللغة العربية، ليتعايشوا، ويتكيّفوا في هذا المجتمع الجديد؛ لأنهم أحسُّوا أنَّ مَنْ يتعلم العربية، تقوده إلى المنطق وتقربه من تولّي مقاليد الأمور. قال ابن شُبْرُمَة[4]: «إذا سرَّك أنْ تعْظُمَ في عين مَنْ كنت في عينه صغيراً، ويصغر من كان في عينك عظيماً، فتعلم العربية؛ فإنها تجريك على المنطق، وتدنيك من السلطان»[5].

رابعاً ـ الباعث السياسي:

ذكر أحمد أمين[6] أنه، بعد انتقال السلطة إلى الأُمويين وإمساكهم بزمام الخلافة، بدأت ظاهرة التعصب العربي تلوح في الأفق، إذ إنَّ الحكم الأموي لم

---

(١) النبط جيل من العجم ينزلون بالبطائح، بين العراقين. وسُمُّوا بهذا الاسم لكثرة النبط عندهم. وهو الماء. وسمي أولاد شيت أنباطاً لأنهم نزلوا هناك هذا أصله ثم استعمل في اختلاط الناس وعوامهم. ومنه كلمة النبطيّة، البستاني، بطرس: محيط المحيط مادة (ن ب ط).

(٢) الدّجني فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٤٨.

(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٢.

(٤) هو عبد الله بن شبرمة بن الطفيل الكوفي. كان من علماء الفقه والحديث توفي سنة ١٤٤ هـ. دائرة معارف القرن العشرين لمحمد فريد وجدي، ج ٥، ص ٣٦٢.

(٥) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: عيون الأخبار، ج ٢، ص ٥٥.

(٦) هو ابن الشيخ إبراهيم الطباخ. كان عالماً بالأدب، غزير الأطلاع على التاريخ، ويعد من كبار الكتاب. مؤلفاته كثيرة. ولد في القاهرة سنة ١٢٩٥ هـ. وتوفي فيها سنة ١٣٧٣ هـ.

يكن حكماً إسلامياً قائماً على قاعدة العدل والمساواة بين فئات الناس، وفي ظله لم يكافأ مَنْ أحسن، عربيًا كان أو مولى، ويعاقب فيه مَنْ أجرم، عربيًا كان أو أعجميًا. وكانت النزعة الجاهلية طاغية على النزعة الإسلامية؛ إذا إنَّ الحقّ والباطل يختلفان باختلاف مَنْ صدر عنه العمل. فالعمل حقّ إذا صدر عن عربي من إحدى القبائل، وهو باطل إذا صدر عن مولى أو عربي من قبيلة أخرى[1]. إذاً هذا التعصب دفعهم إلى الإهتمام بكل ما هو عربي وبخاصة اللغة. فتشكيل القرآن الكريم تَمَّ في عصر الأمويين عندما كان زياد بن أبيه عاملاً لمعاوية على البصرة[2].

خامساً ـ تطوّر العقل العربي:

يضاف إلى البواعث الآنفة الذكر، أنَّ مستوى العقل العربي، من ناحية التطور والرقيّ، قد بلغ حدًّا بعيداً، استناداً إلى مبدأ قانون الإرتقاء عند البشر؛ ما ساعد على وضع علم النحو، بما فيه من مسائل وقوانين، تطورت مع تقلب الظروف، وانتظمت أقيستها انتظاماً دقيقاً[3].

تلك هي البواعث التي كانت تهدف إلى وضع النحو، لصون اللغة، والمحافظة عليها، باعتبارها لغة العرب والإسلام.

وإذا كان علينا أنْ نعرف أسباب نشأة النحو العربي، فعلينا أيضاً أن نعرف، متى وضع هذا العلم، وفي أيّ مكان؟

متى وضع النحو، وأين؟

ذكرت بعض المصادر القديمة أنَّ علم النحو كان موجوداً، قبل الإسلام، لكنَّه اندثر على كرِّ الأيّام، ثمَّ ما لبث أن جُدِّد بعد الدعوة المحمدية على أثر فشو اللحن وانتشاره بين الناس الذين خالطوا الموالي.

وفي ذلك يقول أحمد بن فارس: «نقول إنَّ هذين العِلمين[4] قد كانا قديماً، وأتت عليهما الأيَّام، وقلاً في أيدي الناس، ثمَّ جدَّدهما[5] هذان الإمامان»[6].

---

(١) أمين، أحمد: ضحى الإسلام، ج ١، ٢٧.
(٢) الدّجني، عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٥٧.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٢.
(٤) أي: النحو والعروض.
(٥) أي: أبو الأسود الدّؤلي، والخليل بن أحمد.
(٦) ابن فارس، أحمد: الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العربية في كلامخا، تحقيق مصطفى الشوبي، مؤسسة أ ـ للطباعة والنشر، بيروت ١٩٦٤ م، ص ٣٨.

ويقدم ابن فارس الأدلة على أنَّ العرب، قبل الإسلام، كانوا يتأمّلون مواقع الكلام، ولم يتكلموا عن طبع وسليقة؛ إنما كان كلامهم ناتجاً من خبرة عريقة بقانون العربيّة. يقول في (الصاحبي): «ومن الدليل على عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية، كتابتهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الواو والياء والهمز والمدّ والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالواو، ولم يصوّروا الهمزة إذا كان ما قبلها ساكناً في مثل: الخبْء والدِّفْء والملْء»(١). والغريب في الأمر أنَّ ابن فارس يناقض نفسه بنفسه حين يقول في (معجم مقاييس اللغة): «وهذا عندنا من الكلام المُوَلَّد، لأن اللحن المحدث، لم يكن في العرب العاربة الذين تكلَّموا بطباعهم السليمة»(٢) فكيف يكون النحو قائماً في الجاهلية، وعرب هذا العصر، يتكلمون عن سليقة وطبع سليم؟

وخلافاً لابن فارس، فقد أجمعت معظم المصادر القديمة الأخرى أنَّ النحو العربي لم يكن قائماً في العصور التي سبقت الإسلام؛ لأنَّ العرب، في تلك الحقبة الزمنية كانوا ينطقون عن سليقة جبلوا عليها. وفي ذلك يقول أبو بكر الزبيدي: «ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها»(٣).

وتذهب المراجع العربية الحديثة إلى أنَّ الطرق الخاصّة بالإداء في اللغة، قد التزمت بإطراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية. وبهذا يكون النحو قد نشأ فنًّا قبل أن يكون علماً(٤).

وهكذا فإنَّ غالبية القدماء والمحدثين يَروْن أنَّ النحو لم يوضع في العصر الجاهلي، بل وضع في الصدر الأول للإسلام؛ ذلك أنَّ العرب كانوا ينطقون عن سليقة فطروا عليها قبل ظهورا لإسلام. ولم يكونوا بحاجة إلى ضابط كلامي يخضعون له. فقانونهم ملكتهم التي نشأت معهم. غير أنَّ الأمر تغيَّر بعد انتشار الدعوة الإسلامية ومخالطة العرب لشعوب الأمصار المفتوحة؛ إذ أصبحت الحاجة

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٢) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، ج ٥، ص ٢٣٩.

(٣) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١١.

(٤) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٢، ص ٨٠. فتحي عبد الفتاح الدجني: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي.

ملحّة لإيجاد علم يحمي اللغة من الفساد، ويضع لها قواعد تحفظها من الفناء، وتصونها من اللحن، فنشأ علم النحو[١].

وعلى الرغم من غلبة الرأي القائل بأن النحو العربي لم يكن موجوداً قبل الإسلام بحجة أنَّ العرب كانوا يتكلمون عن سليقة طُبِعُوا عليها، فإنني أميل إلى رأي أحمد بن فارس الذي هو نقيض الآراء الأخرى. ذلك أن علم النحو بقوانينه وقواعده وضوابطه وتراكيبه التي تحتاج إلى إجهاد فكر، وكدّ ذهن، وشحذ عقل، وعمل دَؤوب متواصل، ودراسة وافية معمّقة، وتفصيل وتحليل، واستقراءات واستنتاجات إلى ما هنالك من جهود مضنية وأوقات طويلة، كان موجوداً في العصر الذي سبق صدر الإسلام، لِأَنَّ العرب كانوا يحيطون بكل قواعده وضوابطه. فالمعروف أنَّ أيَّ علم من العلوم أو أيَّ اختراع من الإختراعات لا يتحقق فجأة دون أن تسبقه تحضيرات ومحاولات وأعمال مضنية نتمكن في خلالها حيازته. ومن هنا فإنّني ألتقي ابن فارس بوجود النحو في العصر الجاهلي.

وقد مَال إلى هذا الرأي الشاعر معروف الرصافي[٢] في محاضرة تناول فيها (تاريخ الآداب العربية) حين قال: «ولا شكَّ أن الإعراب كان موجوداً في كلام جميع طبقات العرب في العصر الجاهلي، بدليل الشعراء حتى العبيد كفترة مثلاً كانت لغته فصحى»[٣].

أمّا مكان وضع النحو فكان مدينة البصرة في العراق، وذلك لقرب تلك المدينة من حدود البادية، ولكونها ملتقى القبائل العربية التي بلغ عددها مائتين وتسعين قبيلة[٤]، ومركزاً لطبقة الموالي الذين تكاثروا في المدن الإسلامية كثرة، ظاهرة، ولا سيما في البصرة والكوفة. وكان معظمهم أسرى العرب في الحروب، وكانوا يعملون في حرف ومهن مختلفة كالزراعة والصناعة. فضلاً عن أنَّ تلك المدينة كانت موئلاً للساسانيين الذين حاربوا مع العرب، وللسيابجة والزط من

---

(١) الطنطاوي، الشيخه محمد: نشأة النحو، ص ٢٠.
الدّجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٤٠.

(٢) هو ابن عبد الغني البغدادي الرصافي. كان شاعر العراق في عصره، وعضواً من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق، ولد ببغداد سنة ١٢٩٤ هـ ونشأ في الرصافة. تتلمذ لمحمود شكري الألوسي في علوم العربية. له أروع القصائد في الإجتماع والثورة على الظلم قبل الدستور العثماني. توفي سنة ١٣٦٤ هـ. الأعلام للزركلي، ج ٧، ص ٢٦٨.

(٣) الرصافي، معروف: دروس في تاريخ آداب اللغة العربية ـ جامعة بغداد، طبع وتقديم صلاح خالص ص ١٠٩، طبعة بغداد.

(٤) ابن سعد: الطبقات الكبرى، ج ٧، ص ٥.

بلاد فارس، والأتراك الذين أسروا في الحروب مع العرب والأحباش الذي أقاموا في البصرة منذ عهد عمر بن الخطاب. وكان العراق بشكل عام، والبصرة بشكل خاص مركزاً لإقامة القبائل العربية، وتلك الطبقات والعناصر من الموالي، لرخاء الحياة هناك. وقد أدّى امتزاج هذه الأجناس إلى جعل المدن العراقية وبخاصة البصرة منها أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الذي دفع العلماء إلى وضع النحو، في الوقت الذي لم يكن لعرب الجزيرة حاجة لهذا العلم باعتبار لغتهم فصيحة[1].

وإذا كان العرب بحاجة ملحّة إلى النحو لحماية لغتهم من الرّطانة، وصون قرآنهم من كل شائبة تفسد معانيه، وتُخلُّ بقراءة آياته البيّنات، لكونه منبع شريعتهم، فمن أين أقتبسوه؟ وما أصله؟ ومَن الذي وضعه؟

---

(١) الدّجني، فتحي. أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص ٥٤. محمد الطنطاوي: نشأة النحو، ص ٢١.

أصالة النّحو العربي

تمهيد:

إنّ حاجة العرب للنّحو دفعتهم إلى وضعه، وبعثه من جديد، لصون لغتهم التي أنزل الله، تعالى، بها قرآنهم المجيد، وحفاظاً على شريعتهم النابعة من هذا الكتاب العظيم، وعلى دينهم الحنيف الذي نقلهم من الظلمات إلى النور، وحمايةً لكل ما هو عربي، وفي طليعته اللغة التي يفخرون بها ويعتزّون، وتلبيةً لدعوة الرّاغبين، من غير العرب الذين هم لهم أخوة في الدين، ليتقنوها إتقاناً سليماً يساعدهم على فهم النصّ القرآني؛ ذلك أنّ الكتاب الحكيم يمثّل دستورهم الذي ينظم حياتهم على كلّ الصعد، وفي كلّ المجالات.

وبناءً على ما تقدم، فهل يكون النّحو، عند العرب، مقتبساً من لغات سواهم أم هو أصيل الطابع؟ ومن الذي أسّسه ووضعه منهم؟

أصْلُ النحو العربي:

تعدّدت آراء الباحثين في قضية أصل النحو العربي. فبعض المحدثين يرى أنّ أصل هذا العلم هو اللغة السريانية بفعل اتصال العرب بالسريانيّين منذ الجاهلية. وبفضل هذا الاتصال حصل تأثير بين اللغتين العربية والسريانية. وفي ذلك يقول جرجي زيدان(١): «فالظاهر أنّ العرب، لمّا خالطوا السريان في العراق، اطلعوا على آدابهم وفي جملتها النحو، فأعجبهم، فلمّا اضطروا إلى تدوين نحوهم نسجوا على منواله لأنّ اللغتين شقيقتان. ويؤيد ذلك أنّ العرب بدأوا بوضع النحو، وهم

(١) هو جرجي بن حبيب زيدان. ولد في بيروت حيث تعلم فيها، ثم رحل إلى مصر، فأصدر مجلة الهلال. وله تصانيف كثيرة منها: تاريخ مصر الحديث، تاريخ التمدن الأسلامي، تاريخ العرب قبل الإسلام وتاريخ الماسونية العام. توفي سنة ١٣٣٢ هـ. ١٩١٤ م. الأعلام للزركلي، ج ٢، ص ١١٧.

في العراق بين السريان والكلدان، وأنَّ أقسام الكلام في العربية هي نفس أقسامه في السريانية»[١].

ويذهب شوقي ضيف إلى أنَّ العرب اتصلوا بالسريانية قبل الفتح الإسلامي، ثم قوي هذا الاتصال بعد هذا الفتح، إذْ كانوا يقيمون في حوض دجلة الأعلى، وفي الجنوب حول الحيرة، وفي الحيرة نفسها. وكانوا يدينون بالمسيحية، وتأثر هؤلاء بالسريانية وتعلم الكثير منهم اللسان السرياني[٢].

كذلك يصرح أحمد أمين بأنَّ الآداب السريانية كانت في العراق قبل الإسلام، وكان لها قواعد نحوية؛ ما ساعد على وضع قواعد عربيّة على نمط القواعد السريانية، ذلك أنَّ اللغتين من أصل سامي واحد[٣].

أمَّا الأب إسحاق ساكا، فقد كتب بحثاً عن النحو وأهله، نشرته مجلة العربي يقول فيه: إنَّ معظم العلماء الثقاة يعتقد أن أبا الأسود الدؤلي، اقتبس نحوه من السريان من جهة تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام التي هي الاسم والفعل والحرف[٤]. وهذا التقسيم مفتاح النحو وأساسه الذي تتفرع منه أبوابه وتتنوع شعابه، ومن جهة النقاط السريانية التي تتغير بها الكلمات. وتمثل هذه النقاط الحركات[٥] التي ابتكرها قبل ذلك المطران يعقوب الرهاوي.

كذلك رأى كل من أحمد حسن الزَّيات[٦] وحسن عون أنَّ العرب اقتبسوا نقاط النحو السرياني إلى النحو العربي[٧].

وقد ذهب فريق آخر من المحدثين زاعماً أنَّ العرب اقتبسوا نحوهم من

---

(١) زيدان، جرجي بن حبيب: تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات دار مكتبة الحياة ـ لبنان، ج ١، ص ٢١٩.

(٢) ضيف، شوقي: التطوّر والتجديد، ص ٤٠.

(٣) أمين أحمد: فجر الإسلام، ص ١٨٣.

(٤) ساكا، الأب إسحاق: مجلة العربي، العدد ١٠٦، عام ١٩٦٧، ص ٥١.

(٥) الدّجني، فتحي عبد الفتّاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٦١.

(٦) هو أديب من كبار الكتّاب المصريين. ولد سنة ١٣٠٢ هـ، ١٨٨٥ م في قرية كفر دميرة القديم، في طلخا. ودخل الأزهر قبل الثالثة عشرة. درّس في اللغة العربية في جميع المراحل التعلمية. من مؤلفاته: العراق كما عرفته. وأنشأ مجلتي الرسالة والرواية. وكان عضواً في مجمع اللغة العربية. توفي في القاهرة سنة ١٣٨٨ هـ، ١٩٦٨ م، الأعلام للزركلي ج ١، ص ١١٤.

(٧) الزيّات، أحمد حسن: تاريخ الأدب العربي ص ٢٠٦ ط ٢٥ القاهرة.
عون، حسن: اللغة والنحو، ط (١) ١٩٥٢، الإسكندرية، ص ٢١٥.

اليونانيين مباشرة ومن هؤلاء إبراهيم مصطفى الذي قال، نقلاً عن غيره، إنّ أبا الأسود أخذ النحو عن اليونانية، وهي لغة كان قد قرأها[1]. كذلك ذكر محمد السعران أنَّ النحو العربي كان قد تأثر بمنطق أرسطو في مراحله الأولى[2].

بعد هذا العرض للآراء القائلة إنَّ النحو العربي مأخوذ عن السريانية واليونانية، يظهر لي أنَّ تلك الآراء تجانب الواقع وتبتعد عن الحقيقة؛ ذلك أنَّ جرجي زيدان وأحمد أمين لم يقفا عند هذه القضية وقفة الدارس المحقق؛ فالأستاذ زيدان تعرض لتلك القضية عرضاً، وأحمد أمين لم يدرسها دراسة جيدة وافية. بل كانت دراسته يغلب عليها الاضطراب والتخبط. فهو في كتابه (فجر الإسلام)، عندما ما يتحدث عن الاختلاط البشري بين العرب وغيرهم من شعوب البلاد المفتوحة، يشير إلى النحو العربي من حيث أنّ الآداب السريانية كانت في العراق، قبل الإسلام، وكان لها قواعد نحوية. وقد سهل ذلك في وضع قواعد عربية على طريقة القواعد السريانية، ذلك أن اللغتين تنحدران من أصل واحد؛ وهو الأصل السامي.

كذلك قرن نشأة النحو الهندي بنشأة النحو عند العرب أي أنَّ الهنود قالوا في أوّليّة النحو أنَّ ملكاً من ملوكهم كان يوماً في حوض مع نسائه، فقال لإحداهنَّ بالهندية (ماودكندهي) بمعنى: لا ترشيّ عليَّ الماء. فتوهمت أنه يقول لها: (مودكندي) بمعنى: إحملي حلوى. فجلبت الحلوى. فامتعض الملك من فعلها، فخاشنته في الخطاب، فانكمش على نفسه وامتنع عن الطعام. ثم احتجب فترة إلى أن جاءه أحد الملوك وسلى عنه بأن وعده تعليم النحو والصرف. وقد ذهب هذا العالم إلى (مهاديو) مصلياً مسبِّحاً وصائماً متضرعاً، إلى أن ظهر له وأعطاه قوانين يسيرة، كما وضعها في العربية أبو الأسود الدؤلي. ووعده التأييد فيما بعدها من الفروع. ثم رجع العالم الهندي إلى ملكه ليعلمه إيَّاها. وذلك هو مبدأ هذا العلم. ثم يتابع أحمد أمين قوله بأنه يخشى أن تكون حكاية أبي الأسود، قد وضعت في العربية على نمط الحكاية الهندية. وممَّا يرجح ظنّه أن الحكاية العربية مختلفة الأشكال، متعددة الرواية، تساؤله حين قال: من قائل إنَّ عليّ بن أبي طالب هو الذي أوعز إلى أبي الأسود بوضع النحو؟ ومن قائل إنه عمر بن الخطاب؟ ومن قائل إنه زياد بن أبيه؟ ثم من قائل إنَّ سبب الوضع أنَّ قارئاً قرأ «لا يأكله إلاَّ

(١) مصطفى، إبراهيم: مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد العاشر، ج ٢، ص ٤، ١٩٤٨.

(٢) السعران، محمد: علم اللغة، دار المعارف، القاهرة ص ٣٦، ١٩٦٢.

الخاطئين»؟ ويسترسل أحمد أمين في ترجيح الشكّ في القصة ليصل إلى نتيجة مفادها أنَّ هناك شبهاً بين ذهاب العالم الهندي إلى (مهاديو) مصلياً مسبّحاً، وذهاب أبي الأسود إلى عليّ بن أبي طالب يسأله المساعدة على وضع النحو[(١)].

واللأفت أنَّ الاضطراب والتخبط باديان في ما يدلي به أحمد أمين حول الشبه القائم بين النحو العربي والنحو الهندي حين يذهب مذهب الوسط الذي يقوم على أنَّ العرب أبدعو النحو في الابتداء، وأنَّه لا يتضمن سوى ما اخترعه صاحبه والذين تقدموه. غير أنَّ العرب تعلموا شيئاً من النحو بعد تعلمهم الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق. والنحو الذي تعلموا منه هو ما كتبه أرسطاليس[(٢)] الفيلسوف. ودليل أحمد أمين على ما يقول هو أنَّ تقسيم الكلمة مختلف. قال سيبويه: «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس بالإسم ولا فعل»[(٣)]. وهذا تقسيم أصلي: أمَّا الكلام في الفلسفة فيقسم إلى اسم ورباط، أي: الاسم. والكلمة هي الفعل، والرباط هو الحرف الذي يقال له في اللغات الأوروبية (Conjonction) و (conjonction) أي: ارتباط.

والكلمات اسم وكلمة، ورباط ترجمت من اليوناني إلى السرياني، ومن السرياني إلى العربي. فسميت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو. أمَّا كلمات اسم وفعل وحرف، فإنها اصطلاحات عربية، ما ترجمت ولا نقلت[(٤)].

إنّ التناقض في تصريحات أحمد أمين دفع الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني إلى القول: إنَّ: «أحمد أمين نراه يعترف أخيراً بأنَّ النحو عزبي أصيل العروبة، كما أنَّ التقسيم الذي أثار ضجّة المستشرقين وغيرهم، واعتبروه سريانياً تارة، ويونانياً تارة أخرى، وإنما هو عربي الأصل والنشأة معاً»[(٥)].

---

(١) أمين، أحمد: فجر الإسلام، ص ١٨٣.
ضحى الإسلام، ج ١، ص ٢٤٥ ط ٦، ج ٢ ص ٢٨٥.

(٢) هو أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين. ويمثل أكبر عقل ظهر في السابقين. ولد في اسطاغيرا من مقدونيا سنة ٣٨٤ قبل الميلاد، وتوفي سنة ٣٢٢ ق. م. مارس، في بداية حياته صناعة الطب. وفي عصر إزدهار الفلسفة ظاهت فلسفته فلسفة أستاذه أفلاطون ونقضتها، حتى يخيّل للمرء أن هذا الفليسوف تعمّد فلسفة أستاذه لغرض في نفسه. الأعلام للزركلي، ج ١، ص ١٦٤.

(٣) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ج ١، ص ١٢.

(٤) أمين، أحمد: ضحى الإسلام، ج ٢، ص ٢٨٥ ـ ٢٩٣.

(٥) الدّجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٧١.

أمّا رأي الأب إسحاق ساكا القائل إنَّ النحو العربي سرياني الأصل بدليل التقسيم المنطقي الموجود في النحو العربي الذي ينقسم فيه الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وهو التقسيم نفسه وموجود في السريانية، فهو رأى نجلّه ونقدره، لكنّه لم يبلغ حدود حقيقة أصل هذا النحو. وقوله في تقسيم الكلام قول صحيح. لكنَّ المعروف أنَّ معظم لغات العالم تتضمن التقسيم الكلامي نفسه الموجود في اللغة العربية[1]. وصحيح أيضاً أنَّ الرواة العرب ذكروا هذا التقسيم عند حديثهم عن نشأة النحو العربي بقولهم إنَّ الإمام عليّاً ألقى لأبي الأسود صحيفة فيها (بسم الله الرحمن الرحيم)، والكلام كله اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمَّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل»[2]. ففي هذه الرواية لم يذكر الرواة أنَّ هذا التقسيم الكلامي الذي ألقاه علي بن أبي طالب عليه السلام على أبي الأسود أخذه عن السريان أو اليونان، بل هو نحوٌ عربيٌّ من ابتكار الإمام نفسه.

والسؤال الذي نطرحه: كيف أتى الأب إسحاق بتلك الأخبار؟ وعلى أيّ شيء اعتمد حتى يصرح بأنَّ النحو، عند العرب، مقتبس من السريان؟ فإذا كان اعتماده على الظاهرة التي تخص الأفعال، من حيث الصيغ الزمنية بقوله: إنَّ نظام الفعل في العربية هو نفس نظام الفعل في السريانية؛ ففي العربية نقول: بعتك الدار. فالفعل (باع) في هذه الجملة يشير إلى الحاضر في حين أنه في صيغة الماضي. ومثل هذا نجده في السريانية. ثم قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١][3]. ففي هذه الآية يرى الأب إسحاق أنَّ الفعل (تقتلون) مضارع، ولكن النص لا يشير إلى الحال أو الاستقبال، وإنما يشير إلى الزمن الماضي[4].

ونرد على حجج الأب إسحاق وبراهينه بأنَّ الفعل الذي استشهد به خاطىء في حالة القطع، لأنَّ (باع) فعل ماضٍ دالّ على الزمن الماضي فقط، ولا يدل على الحاضر؛ لأنَّ البيع انتهى في وقت معين. كذلك كان استشهاده بالآية الكريمة خاطئاً أيضاً لأنَّ الذي جعله يشير إلى الماضي، ليس الفعل، كما يرى، بل

---

(١) الدّجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٧١.
(٢) القفطي، عليّ بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص ٤.
(٣) الدجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي، ونشأة النحو العربي، ص ٧٢ ـ ٧٣.
(٤) الدّجني، فتحي عبد الفتّاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٧٣.

الجملة. فلو استعملنا الفعْل منفرداً ما دلَّ على الماضي. فلو قلنا: لِمَ تقتلون هذا الرجل؟ فهنا نشير إلى المضارع، لا إلى الماضي، كما يذهب الأب إسحاق.

وبهذا تكون آراؤه مضطربة لا تقترب من الحقيقة كثيراً.

وهناك اتجاه يرى أن طريقة الشكل هي اللبنة الأولى في بناء النحو العربي، فيذهب إلى أنَّ النحو، عند العرب أخذ نقاطه عن السريانية، مرجِّحاً أنَّ أبا الأسود كان يعرف السريانية بطريقة الاتصال المباشر أو عن طريق الترجمة[1].

وقد مثَّل هذا الاتجاه حسن عون الذي، يبدو لنا، أنَّ آراءه ينقصها السند التاريخي، وهي قائمة على التخمين ثمَّ الترجيح؛ ذلك أنّنا لم نملك أيَّ دليل يثبت أنَّ أبا الأسود كان يعرف السريانية ويتقنها. فكتب التراجم القديمة والحديثة، لم تُشِر إلى مثل تلك المعرفة؛ علماً بأنَّ الرواة والمؤرخين الذين عرضوا سيرته وصفاته وما نُعِتَ به، لم يذكروا أنه تعلم السريانية. حتى إنَّ أبا الأسود نفسه لم يشر إلى تعلمه تلك اللغة. ومع ذلك لا يجوز الجزم والحكم بأنه لا يعرف السريانية، فربما كان يعرفها بسبب سهولتها، وحث الرسول ﷺ على تعلم اللغة الأجنبية، لمخالطة أبي الأسود السريان في البصرة وملاحظات العلماء والدارسين لتاريخ النحو العربي التي كانت تشير إلى نوع من الاقتباس الذي لم يحدّد بل ورد من خلال إشارات معينة أو باجتهاد محدود كإشارات أحمد أمين وجرجي زيدان وأحمد حسن الزَّيات والأب إسحاق ساكا[2]

أمّا الاتجاه الذي يمثله عدد من المحدثين كالمستشرقين (ليتمان) و (كارل بروكلمان) وأحمد زكي الأنصاري والشيخ محمد الطنطاوي وغيرهم يرى أنَّ النَّحو عربيّ محض، وليس منقولاً عن السريانية. وبذلك يصرّح الشيخ محمد الطنطاوي بأنَّ النحو نشأ في العراق، صدر الإسلام، نشأة عربية على مقتضى الفطرة، ثم تدرج به التطور تمشياً مع سُنَّة الترقي إلى أن كملت أبوابه، غير مقتبس من لغة أخرى، لا في نشأته ولا في تدرجه[3]. كذلك صرَّح عبَّاس حسن بأنَّ القواعد اللغوية، ومنها النحوية، مستمدة من الكلام العربي الأصيل مباشرة. وبها نستطيع أن نحاكي العرب، ونجعل كلامنا مثل كلامهم، ونجريه معه في مضمار واحد، وذلك هو القياس[4] في اللغة وفروعها. وقال بعض المستشرقين إنَّ النحو العربي

---

(١) المرجع نفسه، ص ٧٤.

(٢) الدجني، عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص ٧٣.

(٣) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٢١.

(٤) القياس يعني محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية، حمل كلامنا على كلامهم، في صوغ =

لم ينتقل من اليونان إلى بلاد العرب «وإنما، كما تنبت الشجرة في أرضها، كذلك نبت علم النحو عند العرب، وهذا هو الذي روي في كتب العرب من زمن»[1]. وذكر المستشرق كارل بروكلمان أنَّ الذي يتكرر دوماً عند علماء العرب هو أنَّ علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بقطع النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي، لا من القواعد اللاتينية، ولا من الهندية[2].

إنَّ هذا الاتجاه يقابل الاتجاهات التي أسلفنا ذكرها ويرى أنَّ النحو العربي عربيّ النشأة، أصيل الطابع، وظهر بدافع عربي أصيل. ولم يتأثر بالسريانية أو اليونانية أو باللغات المجاورة. ويستند هذا الفريق إلى اتفاق معظم الرّواة والمؤرخين القدامى الثقاة، على أنَّ النحو العربي، ابتكره العرب ولم يأخذوه عن غيرهم.

قال ابن سلاّم الجمحي[3]: «أوّل مَنْ أسّس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي»[4]. وذكر ابن الأنباري: «أنَّ أوّل من وضع علم العربية، وأسّس قواعده، وحدَّ حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي»[5].

كذلك صرّح أبو الطيّب اللغوي[6] في (مراتب النحويين) بأنَّ «أوّل من رسم

= أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات وغير ذلك. راجع: اللغة والنحو لعباس حسن، ص ٢٢.

(١) محاضرات ليتمان، راجع نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي، ص ٢٢.

(٢) بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية عبد الحليم البخار، دار المعارف، ط ٤، ج ٢، ص ١٢٤.

(٣) هو محمد بن سلاّم الجمحي أبو عبد الله. كان إماماً في الأدب من أهل البصرة. له مؤلفات كثيرة، ولد سنة ١٥٠ هـ ٧٦٧ م. وتوفي سنة ٢٣٢ هـ، ٨٤٦ م. الأعلام للزركلي، ج ٦، ص ١٤٦.

(٤) الجمحي، محمد بن سلام: طبقات الشعراء، ص ٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي. دار الكتب المصرية ج ١، ص ١٤.

(٥) ابن الأنباري، عبد الرحمن: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص ٣.

(٦) هو عبد الواحد بن علي، أبو الطيّب اللغوي. يعدّ من أغنى علماء اللغة في القرن الرابع الهجري ثروة لفظية، ومن أوسعهم اطلاعاً. وهو أحد الذين أدّوا اللغة العربية ودارسيها خدمة عظيمة بما صنفوه من كتب وموسوعات. ولد ونشأ في عسكر مكرم. مولده سنة ٢٦١ هـ ووفاته سنة ٣٤٥ هـ. راجع (أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة) تأليف عادل أحمد زيدان، مطبعة العاني، بغداد ط ١ سنة ١٩٧٠.

النحو أبو الأسود الدؤلي الذي أخذه عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»[1].

ويبدو لأصحاب هذا الاتجاه أنَّ العرب لم يقتبسوا النحو من أية لغةٍ أخرى، بل ابتكروه واخترعوه بأنفسهم، نظراً للحاجة الماسة إليه. وليس أدلّ على ذلك، عندهم، ممَّا ذكره الرواة والمؤرخون القدماء الموثوق بهم.

ويبقى الاتجاه الأخير الذي يمثل المذهب الوسط. وقد ضمَّ هذا الاتجاه عدداً من المستشرقين والمحدثين العرب. ولعل المستشرق (ليتمان) كان أبرزهم. وكان الدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني قد عدَّه في الفريق الذي ينفي اقتباس النحو العربي من أية لغة أجنبية[2]، وهو في الواقع كان يقف موقفاً وسطاً من قضية الاقتباس. فقد قال في إحدى محاضراته: «ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً وسطاً؛ وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلاّ ما اخترعه هو والذين تقدموه، لكن لـمَّا تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا شيئاً من النحو»[3]. ولعله يقصد بـ (شيئاً من النحو) النقاط التي أخذها العرب من السريانية؛ وهي نقاط تشبه دائرة الخمسة أو السكون. وتلك النقاط لا تدل على أنها عربية كما ذكرها الرواة[4]. ويمضي ليتمان في الكشف عن رأيه مظهراً البراهين والأدلة على كلامه حين يقول:

«وبرهان هذا أنّ تقسيم الكلمة مختلف. قال سيبويه فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. وهذا تقسيم أصلي. أمَّا الفلسفة فينقسّم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط، وهذه الكلمات ترجمت من اليوناني إلى السرياني، إلى العربي، فسميت هكذا في كتب الفلسفة، لا في كتب النحو. أمّا كلمات اسم وفعل وحرف، فإنها في اصطلاحات عربية ما ترجمت ولا نقلت»[5].

ومن أنصار هذا الاتجاه فتحي عبد الفتاح الدجني الذي لا ينكر أنَّ العرب أخذوا عن السريانية النقاط المعروفة اليوم بالحركات. وذلك لا يضير النحو العربي، ولا يحط من قدره، أو يقلّل من قيمته. فبرأيه أنَّ أبا الأسود أخذ نقاطه عن السريان ويبرر هذا الرأي بأنه لو كان أبو الأسود هو مبتكر الحركات لكان

(١) أبو الطيب اللغوي: مراتب النحوين ص ٦.
(٢) الدجني فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٧٤.
(٣) محاضرات ليتمان. راجع (نشأة النحو لمحمد الطنطاوي)، ص ٢٢.
(٤) الدّجني فتحي عبد الفتاح الدجني: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي ص ٧٥.
(٥) محاضرات ليتمان: راجع (نشأة النحو) للشيخ محمد الطنطاوي، ص ٢٢.

ابتكرها عربية خالصة، وأشار إلى أنها عربية على الأقل، كما فعل للخليل بن أحمد عندما طوّرها. وتشبه نقاط أبي الأسود الخمسة أو السكون. وشكلها هذا لا يدل على أنها عربية، في حين أنَّ حركات الخليل فهي عربية؛ فالضمة من الواو، والفتحة من الألف، والكسرة من الياء، فضلاً عن أنَّ النقاط (الإعجام) نشأ متأخراً عن عصر أبي الأسود، وهو العصر الذي نما فيه النحو العربي وازدهر[1].

وعلى الرغم من إقرار الدكتور فتحي الدجني بأخذ النحو العربي النقاط السريانية، فهو، في الوقت نفسه يقر بعروبة النحو أصلاً ونشأةً. نافياً يونانيته أو تأثره بها، لأنّ العرب لم يتصلوا باليونان مباشرة، بل كان الاتصال بهم عن طريق السريان[2].

ولكي نكون منصفين في حكمنا، لا ننسَ أنّ عدوى التفكير الأرسطو طاليسي الذي يخلط بين الدراسات اللغويّة والدراسات المنطقيّة والميتافيزيقيّة[3] قد انتقل إلى اللغة العربيّة ودراساتها، وبخاصة دراسات أصل اللغة والدراسات النحوية، على أثر ترجمة اللغة اليونانية إلى العربيّة عن طريق السريان.

ويظهر أثر المنطق اليوناني في النحو العربي، واضحاً من خلال المقولات العشر[4]، وتطبيقها في التفكير النحوي العام. فقد نظر النحاة إلى اللغة نظرتهم إلى الأشياء والمحسوسات، فجعلوا الكلمة جوهراً، كما جعلوا للمادّة، وذهبوا إلى أنّ جوهر الكلمة لا يتغيّر إلاّ بإعلال أو إبدال. «فالأصل أو الجوهر في (قال) (قوَلَ)

---

(١) الدّجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ٧٥.

(٢) الدجني، فتحي عبد الفتاح، أبو الأسود الدؤلي، ص ٧٦.

(٣) ذكر تمام حسّان أنّ «هذه الدراسات اللغويّة القديمة تختلط إلى حدّ كبير جداً بالنظريات المنطقيّة والميتافزيقيّة. ولقد اعتبر كتاب اللغة من الإغريق الجملة حكماً منطقياً، واعتبروا طريق الإسناد النحوي بنفس الطريق التي اعتبروا بها الموضوع والمحمول في المنطق. وإنّ من يقرأ ما كتبه أرسطو في المقولات والعبارة والتحليلات الأولى والثانية ليجدها مليئة بالنظرات التي تختلط بين التفكير اللغوي والفلسفي؛ خذ مثلاً من كلامه في مقولة (الكم): ويقال نفس الشيء عن الكلام. فمن الواضح أنّ الكلام ذو كميّة لأنه يقاس بالمقاطع الطوال والقصار؛ وأقصد بذلك الكلام المنطوق. ويقول في الفصل العاشر من المقولات: إنّ الأزواج المتقابلة التي تنطوي تحت مقولة الإضافة تتضح بنسبة كل فرد منها إلى الآخر وهذه النسبة تدلّ عليها علامة الإضافة، أو أيّ حرف آخر.
حسّان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢.

(٤) هي: الجوهر، الكم، الكيف، الزمان، المكان الإضافة، الوضع، الملك، الفاعلية والمفعولية.

وفي فعل الأمر من (وفى) (إوفِ)... وفي (قاضٍ) (قاضي)»[١].

وبشأن تأثر العربيّة بالسريانيّة، ولو بشكل محدود، فهو أمر واقع، نظراً لمبدأ الاقتراض من اللغات بفعل تأثر بعضها ببعض؛ ذلك أنّ اللغة الانكليزيّة استعارت طريقة الجمع اللاّتينيّة في بعض استعمالاتها. Formula جمعها Formula جنباً إلى جنب مع Formulas.

وكذلك اللواحق اللاّتينية التي أضافتها اللغة الانكليزيّة إلى كثير من الكلمات التي أصلها جرماني مثل: Bewil drment و Shortage Hin drame[٢] وكذلك قياساً على Agréable الفرنسية Bearab le extable.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، فلا نستغرب تأثر نحو العربيّة بنحو السريانية، ولو قليلاً، ذلك أنّ اللغة السريانية كانت فيما مضى، أقدم اللغات السامية وأشهرها، وأوسعها انتشاراً. واستطاعت، بفعل شهرتها، التغلّب على جميع اللغات في القرن الخامس قبل الميلاد، وبقيت محافظةً على مكانتها حتى الفتح الإسلامي، ثمَّ بدأت تضعف شيئاً فشيئاً، بسبب مخالطة أهلها العرب؛ فقامت على أنقاضها اللغة العربيّة[٣]. ولا ننسَ أنَّ العربية والسريانية من أصل واحد.

واللغة العربيّة لغة ساميّة كالسريانيّة، لها قواعدها النحوية والصرفيّة. كذلك للسريانيّة أصولها في النحو والصرف؛ فبعد اطّلاعنا على عدد من الكتب العربيّة النحويّة، كالكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرّد وغيرهما، وعلى عدد من الكتب التي عالجت النحو السرياني، كغرامطيق اللغة الآرامية السريانية للقس بولس الخوري، واللغة السريانيّة بأجزائه الثلاثة لغبريال وكميل أفرام البستاني، ظهر أنّها تحتوي أموراً تكاد تكون متشابهة؛ إن لجهة الحرف، أو لجهة الحركات، مثل الفتح، والخفض، أو لجهة النقط، كوضع نقطة للدال من تحت، ونقطة للرّاء من فوق[٤]، أو لجهة المضمون الدائر حول الكلمات المفردة، أي الصرف، وتركيب الكلام؛ أي: النحو، أو لجهة تقسيم مادة النحو إلى أبواب وفصول، كباب (اسم النكرة والمعرفة) وباب في (حروف الإضافة الداخلة على المفرد)؛ أي حروف المعاني، كمعاني (الباء) و (اللاّم) و (إلى)[٥].

---

(١) حسّان، تمام: مناهج البحث في اللغة، ص ٢٦.

(٢) أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، ص ١١٢. وهذا رأي جسبرسن نقله إبراهيم أنيس.

(٣) الخوري، القس بولس: غرامطيق اللغة الآرامية السريانية ص ٦ وما بعدها.

(٤) الخزري القس بولس: غرامطيق اللغة الآرامية السريانية، ص ٦ وما بعدها.

(٥) المرجع نفسه، ص ٤٥٨. راجع فهرس هذا المرجع، ص ٤٥٨.

والمعروف أنّ عملية التأثر والتأثير بين لغتين يحتكُ شعبهما بعضه ببعض أمر واقع ومسلم به، بفعل التفاعل الحضاري. لكنّ هذا لا يقودنا إلى التسليم بأنّ النحو، عند العرب، كلّه أو بغالبيته مقتبس من اليونانين أو السريان.

فعلى الرغم من تأثر هذا النحو بالمنطق اليوناني من خلال المقولات العشر، وبالنحو السرياني من خلال النقاط التي تشبه السكون، أو من خلال التقسيمات لأبواب النحو وفصوله، فإنّ النحو هو الإعراب من فعل ومفعول وغير ذلك من الأقسام، وليس متوقّفاً على التقسيمات وغيرها. ويبقى بمعظمه عربيّ الطابع، عربيّ الأصالة في نشأته وتسميته معاً.

وهذا رأينا الذي يمثل موقفاً وسطاً من قضيّة أصل النحو العربي، ويتوافق مع الاتّجاه الذاهب إلى أنّ هذا العلم عريق بالعروبة، لأن الدافع إلى وصفه كان نابعاً من حاجة العرب الماسّة إليه، لدرء خطر اللحن الذي هدّد لغتهم بالزوال وقرآنهم بالانغلاق على الأفهام، والذاهب أيضاً إلى أنّ العرب استعانوا بالنقاط التي أخذها أبو الأسود عن السرياينة، لتساعد على جودة القراءة لمدة قصيرة، بالرغم من كونها، في بدايتها، نقاطاً صغيرة، إلى أن ظهر الخليل بن أحمد، فطوّرها من خلال تحويلها إلى نقاط عربيّة خالصة ما زلنا نستعملها إلى يومنا هذا.

ونرى أن هذا الاتجاه هو الاتجاه المعقول والمقبول؛ لتجرده من الانكار المطلق بعرَبيَّة هذا النحو، ومن التعصب المطلق لها من خلال عدم الإقرار بمبدأ التأثر والتأثير والتفاعل الحضاري بين الشعوب.

وإذا كان النحو، عند العرب، من صنيعهم وابتكارهم بغالبيّته، فَمَنِ الذي وضعه وأسَّسَهُ.

الإمام عليّ عليه السلام مؤسس النّحو العربي

تعدّدتِ الآراء واختلفت في قضيّة مؤسس النّحو العربي وواضعه، بين القدامى أنفسهم، وتباينت وتضاربت أيضاً بين الباحثين والدّارسين المحدثين.

ونتج هذا التباين من روايات المتقدّمين وآراء المحدثين الذين نسبوا وضع النحو إلى غير عالم قديم.

وتوضيحاً للأمر، رأينا أنّه من المفيد عرض هذه الروايات مقسّمة على ثلاثة أنواع، إضافةً إلى هذه الآراء، لعلّنا، من خلالها، نتوصل في النهاية، إلى معرفة المؤسس الحقيقي للنّحو العربي.

فالنّوع الأوّل يمثّل رواياتٍ تسند هذا العلم، من حيث النشأة والابتكار، إلى أبي الأسود الدّؤلي؛ ذكر السيرافي أنّ النّاس اختلفوا في أوّل مَنْ رسم النحو، فقال بعضهم: «أبو الأسود... وأكثر الناس على أبي الأسود الدُّؤلي»[1].

وأشار هذا العالم إلى روايةٍ ورد فيها أنّ أبا الأسود جاء إلى عبيد الله بن زياد يستأذنه في أن يضع العربيّة[2]، فرفض. وقد جاءه قوم، فقال أحدهم: «أصلحك الله، مات أبانا وترك بنونا. فقال: عليَّ بأبي الأسود وضع العربيّة»[3].

وأورد السيرافي نقلاً عن يحيى بن آدم، روايةً أخرى جاء فيها أنَّ «أوّل مَنْ وَضَعَ العربيّة أبو الأسود الدِّيلي»[4].

أمّا أبو بكر الزبيدي فنقل روايات توضح السبب الذي دفع أبا الأسود إلى وضع النحو حين قال: «وهو أوّل مَن أسّس العربيّة، ونهج سبلها، ووضع قياسها؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سراة النّاس ووجوههم يلحنون؛ فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف، وحروف النّصب والرفع والجرّ والجزم»[5] وممّا رواه هذا العالم، نقلاً عن غيره، قوله: «قال أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون القالي، ثمّ البغدادي حدَّثنا أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي الزجّاج النّحوي، قال: حدّثنا أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، قال: أوّل مَنْ وضع العربيّة ونقّط المصاحف أبو الأسود ظالم بن عمر»[6].

وممّا ذكره الزبيدي من الروايات رواية تُظهر أنَّ ما أوجب على أبي الأسود وضع النحو، هو أنّ ابنته كانت معه في يوم قائظ شديد الحرّ. فشاءت أنْ تتعجّب من الحرّ الشديد. فقالت: «ما أشدّ الحرِ. فقال أبوها: القيظ؛ وهو ما نحن فيه يا بنيّة، جواباً عن كلامها لأنّه استفهام. فتحيرّت، وظهر لها خطؤها، فعلم أبو الأسود أنّها أرادت التعجّب. فقال لها: قولي يا بنيّة: ما أشدَّ الحرَّ! ؛ فعمل باب التعجب وباب الفاعل والمفعول به وغيرها من الأبواب»[7].

---

(١) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ١٣.
(٢) المقصود بالعربية النحو. راجع (طبقات النحويين واللغوين) للزبيدي، ص ٢١.
(٣) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ١٧.
(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٥) أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢١.
(٦) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
(٧) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

يضاف إلى هذا ما ورد من روايات في (نزهة الألبّاء) لأبي البركات ابن الأنباري، تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدّؤلي. فقد روي أنّ هذا العالم جاء إلى زياد بالبصرة، فقال: «إنيّ أرى العرب قد خالطتِ الأعاجم، وتغيّرت ألسنتهم. فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير! تُوفي أبانا وترك بنونا. فقال زياد: توفي أبانا وترك بنونا؟ أدعُ لي أبا الأسود! فقال: ضع للنّاس الذي نهيتك أن تضع لهم»[1].

ورُوِيَ عن بعضهم أنه قال: «أوّل مَنْ وضع النحو أبو الأسود الدّؤلي»[2].

ووردت رواية أخرى في (نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء) تتناول اللّغط في الآية(٣) من سورة (براءة). فرُوِيَ أنّ أعرابيّاً قدم في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (رَضِيَ الله عنه) فقال: «مَنْ يُقرئني شيئاً ممّا أنزله الله على محمد ﷺ؟ فأقرأه رجل سورة (براءة) فقال: (إنَّ اللَّهَ بريىءٌ من المشركين ورسوله) بالجرّ. فقال الأعرابي. أوَ قد برِىءَ الله من رسوله؟! إنْ يكن اللَّهُ بريئاً من رسوله، فأنا أبرأ منه. فبلغ عمر (رَضِيَ الله عنه) مقالة الأعرابي، فدعاه، فقال له: يا أعرابي، تبرأ من رسول الله ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إنّي قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فَسَألْتُ مَنْ يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة (براءة). فقال: إنّ الله بريىء من المشركين ورسوله. فقلت: أوَ برِىءَ الله تعالى من رسوله؟ إنْ يكن الله تعالى بريىء من رسوله فأنا أبرأ منه. فقال عمر (رضيَ الله عنه) له: ليس هكذا يا أعرابي! فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنَّ اللَّهَ بريىء من المشركين ورسولُه. فقال الأعرابي: وأنا والله، أبرأ مِمّن بَرِىءَ اللَّهُ منهم. وأمر عمر أن لا يقرأ القرآن إلاّ عالم باللغة، وأمر أبا الأسود الدّؤلي أنْ يضع النحو»[3].

وبشأن قراءة هذه الآية الكريمة، رُوِيَ أيضاً، نقلاً عن القفطي، في كتابه (إنباه الرواة على أنباه النحاة) أنَّ زياداً سمع بشيءٍ ممّا عند أبي الأسود، ورأى اللحن قد فشا على اللسان العربي بسبب الموالى. فقال لأبي الأسود: «أظهر ما عندك لتكون للناس إماماً. فامتنع من ذلك وسأله الإعفاءَ، حتى سمع أبو الأسود قارئا: (إنَّ اللَّهَ بَرِيىء مِن المشركين ورسولِه)[4] بالكسر. فقال: ما ظننت أمر

---

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص٢١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣) ابن الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله: نزهة الألبّاء، ص ٢٠.

(٤) سورة التوبة، أو براءة، الآية ٣.

الناس آل إلى هذا! فرَجَعَ إلى زياد، فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير. فلْيَبْغِني كاتباً لَقِناً يفعل ما أقول. فأتِيَ بكاتب من عبد القيس، فلم يرضه. فأتي بكاتب آخر... فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطةً فوقه على أعلاه، وإن ضممت فمي، فانقطْ نقطةً بين يدي الحرف، وإن كسرت، فاجعل أمارة ذلك نقطتين. ففعل ذلك؛ وكان أوّل ما وضعه لهذا الباب»[1].

كذلك رَوَى النديم[2] أنَّ أبا الأسود «هو أوّل مَنِ استنبط النحو، وأخرجه من العدم إلى الوجود، وأنه رأى بخطه ما استخرجه، ولم يعزه إلى أحد قبله»[3].

ويمثّل النوع الثاني الروايات التي تنسب وضع النحو العربي إلى نصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز. غير أنّ هذه الروايات قليلة جداً، ولقلتها تكاد لا تذكر. وأشار إليها السيرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين)[4]، وأبو بكر الزبيدي في (طبقات النحويين واللغويين)[5].

لكنّ ابن الأنباري نفى أن يكون هذان العالمان أوّل من أسّس النحو، حين قال: «فأمّا زعم مَنْ زعم أنّ أوّل مَنْ وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز بن الأعرج، ونصر بن عاصم، فليس بصحيح؛ لأنّ عبد الرحمن أخذ عن أبي الأسود، وكذلك أخذ عنه أيضاً ابن عاصم الليثي، ويقال عن ميمون الأقرن»[6].

أمّا النوع الثالث من الروايات فينسب استنباط النحو إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام. فقد رُوِيَ أنّ أبا الأسود الدّؤلي أخذ هذا العلم عن عليّ عليه السلام، وكان لا يخرج شيئاً ممّا أخذه عن هذا الإمام حتى بعث إليه زياد قائلاً له: «إعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع النّاس به، وتعرب كتاب الله»[7].

---

(١) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ١، ص ٥.
(٢) النديم هو واضع الفهرست وليس ابن النديم. راجع ترجمة (الفهرست) إلى الفرنسية، وكتاب ثريا مِلْحِس (محمود بن الحسين البغدادي) المعروف بأبي الفتح كشاجم. دار الكتاب اللبناني، ط ١، ١٩٨٠.
(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧.
(٤) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ١٣.
(٥) أبو بكر الزبيدي، محمد بنْ الحسن: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٦.
(٦) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص ١٦. وما بعدها.
(٧) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ١٥.

ورُوِيَ أيضاً أنّ أبا الأسود سُئِلَ عَمَّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو، وأرشده إليه، فقال: «تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله»[1] وذُكِرَ أيضاً أنّ أبا الأسود قال في حديث له: «ألقى إليَّ عليٌّ أصولاً احتذيْتُ عليها»[2].

وتسرد المصادر العربية القديمة الكثير من هذه الروايات؛ فقد جاء في (إنباه الرواة) للقفطي أنّ الجمهور من أهل الرواية يصرّح بأنّ أوّل مَنْ وضع النحو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام. وذكر هذا الجمهور أيضاً أنّ أبا الأسود الدّؤلي قال: «دخلت على أمير المؤمنين عليّ، عليه السلام، فرأيته مطرقاً مفكراً. فقلت: فِيمَ تفكر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية. فقلت له: إنْ فعلت هذا أبقيت فينا هذه اللغة العربيّة. ثم أتيته بعد أيّام، فألقى إليَّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم، الكلام كلّه اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل فيه ما وقع لك. واعلم أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر وشيء ليس بظاهرٍ ولا مضمر؛ وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر، ولا بظاهر. فجمعت أشياء، وعرضتها عليه؛ فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت منها: إنّ وأنّ وليت ولعلّ، وكأنّ، ولم أذكر لكنّ فقال: لِمَ تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها. فقال: بلى هي منها، فزدها فيها»[3]. وصرّح القفطي بأنّ «هذه الرواية تعدّ الأشهر من أمر ابتداء النحو»[4].

وروي أيضاً عن أبي الأسود قال: «دخلت على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فأخرج لي رقعةً فيها: الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فساداً في كلام بعض أهلها، فأحببت أن أرسم رسماً يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن عليّ عليه السلام، ولم يظهره لأحد»[5]

وذُكِرَ أيضاً أنّ أهل مصر قاطبةً، يرَوْنَ، بعد النقل والتصحيح، أنّ أوّل من وضع النحو هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأنّ أبا الأسود الدّؤلي أخذه عنه[6] ورُوِيَ أنّه قيل لأبي الأسود: «من أين لك هذا العلم؟ فقال:

---

(١) أبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٢١.
(٣) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاه، ج ١، ص ٤.
(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.
(٥) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة، ج ١، ص ٥.
(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦.

لقِنتُ[1] حدَوده من عليّ بن أبي طالب عليه السلام»[2] وكان أبو الأسود قرأ على أمير المؤمنين عليّ عليه السلام[3].

ورُوِيَ أنّ أبا الأسود كان كلمّا وضع باباً من أبواب النحو عرضه علي عليّ عليه السلام، إلى أن حصل ما فيه الكفاية. قال له: «ما أحسنَ هذا النحو الذي قد نحوت»[4].

وقد صرّح ابن الأنباري بأنّ عليًا أوّل مَنْ وضع النحو فقال: «إعلم أيّدك الله بالتوفيق، وأرشدك إلى سواء الطريق، أنّ أوّل من وضع علم العربيّة، وأسّس قواعده، وحدَّ حدوده، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) وأخذ عنه أبو الأسود الدّؤلي»[5].

وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى وغيره أنّ عليًا عليه السلام هو الذي وضع النحو، وأنّ أبا الأسود أخذه عنه. كذلك حكى أبو حاتم السجستاني.

أنّ أبا الأسود أخذ النحو عن عليّ عليه السلام[6].

وكان ابن الأنباري قد عرض للروايات المختلفة في (نزهة الألبّاء) متوصلاً في النهاية إلى القول: «والصحيح أنّ أوّل مَنْ وضع النحو عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه)، لأنّ الروايات كلّها تسند إلى أبي الأسود، وأبا الأسود يسندها إلى عليّ عليه السلام، فإنّه رُوِيَ عن أبي الأسود أنّه سُئِلَ، فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ قال: لفقت[7] حدوده من عليّ بن أبي طالب»[8].

يضاف إلى هذا أنّ ابن خلدون ذكر في مقدمته المشهورة أنّ أبا الأسود كتب في النحو بإشارة عليّ عليه السلام الذي شعر بتغير الكلمة، بعد مخالطة العرب الأعاجم؛ ما دفعه إلى ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثمّ استأنف الناس

---

(١) يقال: لَقِنَ الكلام من فلان، تلقّنه، أخذه من لفظة وفهمه. راجع محيط المحيط لبطرس البستاني، مادة (لَ ق نَ).

(٢) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة، ص ١٥.

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٤) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص ١٨ ـ ١٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٦) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٧) يقال: لفق الشيء، أي: أخذه وأصابه. راجع (محيط المحيط) لبطرس البستاني، مادة (ل ف ق).

(٨) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألبّاء، ص ٢٢.

الكتابة فيها من بعده، إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد[1].

بعد هذا العرض لتلك الروايات المتضاربة، نلاحظ أنّ المصادر التي أوردتها اكتفت بسردها وعرضها من دون مناقشتها، لتصل في النهاية، إلى تحديد واضع النحو الأصيل، بعد تحليل وتعليل. ولم تكلّف نفسها عناء هذا الجهد إلاّ قليلاً. ولعل ذلك راجع إلى طريقة القدماء في عرض الروايات، أو إلى منهجهم الذي اعتادوه.

غير أنّ المراجع الحديثة نقلت هذهِ الروايات، واطلعت عليها، ودرستها، وناقشتها، لتصل، في نهاية الأمر، إلى تحديد واضع النحو. وكانت آراء الباحثين فيها متغايرة إلى حدّ ما. لكنّ الغالبية منهم تجمع على أنّ أبا الأسود هو أوّل مَنْ وضع النحو، وأنّ قليلاً منهم يرى أنّ سواه أخرج هذا العلم من العدم. كما أنّهم أنكروا جميعاً أن يكون عبد الرحمن بن هرمز، أو نصر بن عاصم الليثي أوّل من أسّس العربيّة، متفقين بآرائهم مع آراء القدامى في هذا الشأن.

والأمر الذي حدا المحدثين إلى عدم الأخذ بغالبيّة هذه الروايات الاضطراب فيها، والتناقض الواضح بين العلماء والمؤرخين. فمعظم المصادر القديمة، من (أخبار النحويين البصريين) للسيرافي، و (طبقات النحويين واللغويين) لأبي بكر الزبيدي، مروراً بـ (نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء) لابن الأنباري، و (إنباه الرواة على أنباه النحّاة) للقفطي، وصولاً إلى (المقدمة) لابن خلدون، يغلب عليها التناقض؛ فالمصدر الواحد منها يشتمل على عدة روايات مختلفة في ما يتعلق بواضع النحو؛ ما حمل الباحثين على الشكّ والريبة؛ لذا توصّل كل باحث، بأسلوبه الخاص، إلى استنتاجات معينة اقتنع بها، بعد دراسات وتعليلات استند إليها في ما وصل إليه من حقائق.

فمن القائلين والمقتنعين بأنَّ أبا الأسود أوّل مَنْ وضع النحو، الدكتور فتحي عبد الفتاح الدّجني الذي قال: «لن أبالغ إذْ أقول: إنّ النحو العربي اقترن باسم أبي الأسود الدّؤلي، وأصبح اسمه يتردّد على ألسنة الملايين من العلماء والمثقفين في أنحاء العالم»[2] ويقول في موضع آخر: «إنّ أبا الأسود الدؤلي هو الذي أسّس النحو العربي، وغرس بذوره الأولى في فجر الإسلام الحنيف»[3].

---

(١) ابن خلدون، عبد الرحمن: كتاب العبر، المقدمة، ص ١٠٥٧.

(٢) الدّجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ١٦٠.

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

ويذهب الدّجني إلى أنه اعتمد في إقرار هذا الرأي، على آراء القدماء الموثوق بهم، والمشهود لهم بغزارة العلم وفيض المعرفة والاستقامة والصدق ثمَّ يزعم أنه اعتمد على الروايات التي تجمع على أنَّ أبا الأسود هو منشىء النحو العربي، إمّا بدافع شخصي، أو بدافع ديني أو قومي. ومن هذا المنطلق يؤكد الدكتور فتحي أنّ أبا الأسود هو الذي وضع علم النحو، وغرس بذوره الأولى لِاعتبارين: أولهما اتفاق جمهور الرواة من القدماء على أنه وضع النحو، وأخرجه من العدم. والثاني اعتراف النديم بأنه رأى نحو أبي الأسود بنفسه، وتحدّث عن فقدانه بنفسه، بالإضافة إلى شهادة القفطي الذي يذكر أنّ أبا الأسود استنبط النحو وأنه رأى بخطّه ما استخرجه ولم يعزه إلى أحد قبله، فضلاً عن شهادة أولاد أبي الأسود. قال ابنه حرب: «أوّل باب رسمه أبي باب التعجب وقيل: باب الفاعل والمفعول»[١].

أمّا عبد العال سالم مكرم فقد رأى أنّ أبا الأسود هو الذي وضع الأسس الأولى للنحو. ويقصد بالأسس الأولى تنقيط المصحف، تنقيط إعراب. وبهذا التنقيط وضع الأساس الأوّل. ونحو أبي الأسود ليس، بنظره، المصطلحات التي سجّلتها الروايات الآنفة الذكر، بل نحوه «هو، في الواقع، تثبيت للنطق العربي حين قراءة القرآن»[٢].

وذكر الشيخ محمد الطنطاوي أيضاً أنّ أبا الأسود هو واضع هذا الفن مستنداً، مثل الدكتور الدجني، على رواية النديم الذي يريانه موضع ثقة. وتفيد هذه الرواية أنّ رجلاً يدعى محمد بن الحسين كان يجمع الكتب فيراها النديم، ويقلّبها فيجدها عجباً، إلاّ أنّ الزمان قد أخلقها، وعمل فيها عملاً أدرسها. وقد رأى فيها صاحب (الفهرست) دليلاً على أنّ النحو. من صنع أبي الأسود[٣].

ويذهب شعبان عوض إلى أنّ أبا الأسود لم يضع النحو بالطريقة نفسها التي تتحدّث عنها هذه الروايات. ولكنّه وضعه بنَقْطِهِ للمصحف لأنّ نَقْط المصحف قضيّة تعود إلى الإعراب بالدرجة الأولى الذي هو أساس في النحو العربي. ومعنى هذا أنّ «أبا الأسود هو الذي وضع النواة للنحو العربي على الصورة التي نعرفها اليوم»[٤].

---

(١) الدّجني، فتحي عبد الفتاح: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، ص ١٦٠.
(٢) مكرم، عبد العال سالم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص ٥٦.
(٣) الطنطاوي، الشيخ محمد: تاريخ نشأة النحو، ص ٢٨.
(٤) العبيدي، شعبان عوض محمد: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، ص ٤٩.

وبذلك يؤكدّ شعبان عوض أنّ أبا الأسود وضع النحو من خلال نقطه المصحف «حتّى ينطق القرآن، ويُقرأ بصورة معربة سليمة»[1].

أمّا شوقي ضيف فيذهب إلى أنّ عمل أبي الأسود وتلاميذه الذين هُمْ قُرّاء الذكر الحكيم، ومنهم نصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز وميمون الأقرن وغيرهم، لا يخرج عن كونه نَقْطاً للمصحف، ونقطاً جديداً للحروف المعجمة في المصاحف، تمييزاً لها من الحروف المهملة. ومن هذا كان يؤخذ عنهم النقطان جميعاً: نقط الإعراب، ونقط الإعجام. وبذلك أحاط لفظ القرآن الكريم بسياج منيع يدفع عنه اللحن، ومعنى هذا أنهم رسموا بدقّة نقط الإعراب، وليس قواعده. كما رسموا نقط الحروف المعجمة في مثل الباء والتاء والثاء والنون[2].

أمّا الذي وضع النحو، برأي شوقي ضيف فهو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي من دون سواه؛ لذلك فهو يرفض الروايات التي تنصّ على أنّ عليًا أو أبا الأسود، مع تلاميذه، هم الذين وضعوا علم النحو لكنه يعترف بأنّ عملهم كان باعثاً لهم ولمعاصريهم على التساؤل عن أسباب الإعراب، وتفسير ظواهره؛ ما هيّأ للبعض الأنظار النّحوية. كذلك يرفض أنْ يكون كلٌّ من علي عليه السلام وأبي الأسود واضعي النحو، ولكنّ عملهما ينحصر في نظرات متناثرة هنا وهناك كالاختلاف في كلمات اللغة. فمنها ما يقبل الحركات الثلاث، كالفتحة والضمّة والكسرة، وهو الأسماء المعربة. ومنها ما يلزم حركة واحدة، وقد يلزم السكون، وهو الأسماء المبنيّة[3].

ويرى شوقي ضيف أنّ واضع النحو الحقيقي هو مَنْ أتيح له أنْ يصوغ تلك النظرات صياغة عملية تقوم على اتخاذ القواعد، وما فيها من أقيسة وعلل. وهذا ما فعله، برأيه، عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي كان أوّل نحوي بصريّ وضع علم النحو. ولم يكن هذا النحوي من تلاميذ أبي الأسود، بل كان من القرّاء[4].

ولتأكيد دور ابن أبي إسحاق في وضع النحو، يذكر شوقي ضيف أنه حرص،

---

(١) المرجع نفسه، ص ٥٢.
(٢) ضيف، شوقي: المدارس النحويّة، ص ١٧.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٨.
(٤) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

مع تلاميذه البصريين، على صياغة امتازت بالدقة واطراد القواعد القائمة على الاستقراء الدقيق والتعليل[1]، كي تصبح كل قاعدة أصلاً مضبوطاً تقاس عليه الجزئيّات قياساً دقيقاً[2].

واللاّفت للانتباه أنّ الدكتور شوقي يطعن في الأخبار والروايات التي سردناها سابقاً، لاضطرابها حيناً، وتناقضها أحياناً، كما يرى هو؛ ما حمله على الشكّ والريبة فيها، بقطع النظر عن صدق المؤرخين، ومكانة عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وأبي الأسود الدؤلي الدينية والعلمية، وعمّا يتحليّان به من مكارم الأخلاق، ومن عفة ومروءة وشهامة وإجلال الناس لهم.

ومع تقديرنا لآراء القدامى والمحدثين الذين يغلب عليهم الميل إلى أنّ أبا الأسود هو واضع النحو، باستثناء شوقي ضيف، فإنّا نخالفهم ونميل إلى أنّ عليّ بن أبي طالب هو مؤسس علم النحو العربي كما يبدو لنا من التحليل الآتي.

بعد أن تطرّقنا إلى عرض شامل للروايات التي تتحدّث عن واضعي علم النحو، نلاحظ أنّ المنسوبة لكلٍ من الإمام عليّ عليه السلام وأبي الأسود تكاد تكون متساوية تقريباً، وأنّ المنسوبة لغيرهما قليلة جداً، ولا يؤخذ بها لعدم وجود أدلّة وبراهين يستند إليها رواتها. وبعد عرضنا لآراء عدد من المحدثين يبدو لنا أنّ معظمهم يذهب المذهب القائل: إنّ أبا الأسود هو واضع النحو العربي لأسباب وعلل دعموا بعا وجهة نظرهم.

أمّا نحن فقد تبيّن لنا، من خلال الروايات القديمة، أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام هو أوّل مَنْ وضع النحو لأسباب كثيرة. منها أنّ المؤرخين والرواة لم يجزموا أو يؤكدوا أنّ أبا الأسود هو المؤسس الأوّل لهذا العلم، في حين أنّ ابن الأنباري يرفض المزاعم القائلة إنّ أبا الأسود أو نصر بن عاصم، أو عبد الرحمن بن هرمز أسّسوا النحو؛ وإنما الصواب أنّ عليًا عليه السلام أوّل مَنْ وضع هذا العلم. ويصرّح معلّلاً رأيه بقوله: «والصحيح أنّ أوّل مَنْ وضع علم النحو عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه)، لأنّ الروايات كلها تسند إلى أبي الأسود أنه سُئِلَ، فقيل له: من أين لك هذا النحو؟ قال: لفقت حدوده من عليّ بن أبي طالب

---

(١) يقصد باطراد القواعد التشدد بعدم قبول الشاذ أو التعويل عليه، ويقصد بالأستقراء معرفة صحة المادة التي تشتق منها القواعد النحوية. ويتطلب ذلك رحيلاً إلى أعماق الصحراء، من نجد وبوادي الحجاز وتهامة حيث الينابيع الصافية للغة.

(٢) ضيف، شوقي: المدارس النجوية، ١٨.

عليه السلام»[1] حتّى إنّ كلمة (حدوده) التي استعملها أبو الأسود تعني، برأينا، أبعاده، وأنه ينطوي على موضوعاث كثيرة وأبواب عديدة، وضعها عليّ عليه السلام ثُمَّ أخذها عنه أبو الأسود وتلاميذه من بعده. وتتكرر كلمة (حدوده)، فضلاً عن لفظة (قواعده) بتصريح آخر يخبرنا فيه صاحب (نزهة الألبّاء) أنّ علياً عليه السلام أوّل مَنْ وضع هذا العلم، وأنّ أبا الأسود نقل عنه فيقول: «إعلم أيّدك الله بالتوفيق، وأرشدك إلى سواء الطريق، أنّ أوّل مَنْ وضع علم العربية، وأسّس قواعده، وحدّ حدوده أمير المؤمنين عليٌّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي»[2].

أوَ لَيْسَت لفظة (قواعده) التي عبّر بها ابن الأنباري، تعني أنَّ علياً عليه السلام لا ينحصر عمله في إطار نظرات نحوية بسيطة متناثرة، كما يزعم شوقي ضيف، وإنما تشمل قوانين كثيرة كانت مرتكزاً مهمًّا لعلم النحو وأساساً له؟.

وماذا تعني ألفاظ عبارة عليّ عليه السلام الموجّهة لأبي الأسود والممثلة بقوله له: «فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربيّة»[3] أوَ ليست تعني كلمة (كتاباً) المصنّف الذي يودعه صاحبه فصُولاً تتناول مسائل كثيرة متعلقة بموضوع ما؟ وما المقصود بـ (أصول العربيّة)؟ أو ليست هي المفاهيم التي تساعد على بناء القواعد، وتمكن النحويين من تثبيت الأحكام المتعلقة بموضوعات كثيرة؟ والمعروف أنّ أبرز هذه الأصول النحوية السماع، القياس، الاجماع، واستصحاب الحال[4].

والغريب في الأمر أنَّ بعض المحدَثين، كفتحي عبد الفتّاح الدّجني وغيره، ذكروا أنّ القدماء الذين ردّوا وضع النحو إلى أبي الأسود، كالنديم، على سبيل المثال هم المشهود لهم بالسيرة الحسنة والثّقة الكبيرة، والمكانة العالية في النَّباهة ورجَاحة العقل، وغير ذلك من الصّفات التي تجعل صاحبها موثوقاً به. ونسأل هؤلاء: أليس أبو البركات ابن الأنباري موثوقاً به؟ أوَ لَمْ يكن صدوقاً، ديّناً، خيْراً فاضلاً؟ أوَ لَمْ يكن أعلم أهل عصره بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً؟ قيل: إنّه كان يحفظ مائة وعشرين تفسيراً بأسانيدها، وكان يملي من حِفْظِهِ وليس من كتاب. أوَ لم يكن زاهداً متواضعاً[5]؟

(١) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألبّاء، ص ٢٠ ـ ٢١.
(٢) ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد: نزهة الألبّاء، ص ١٧.
(٣) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة، ج ١، ص ٤.
(٤) راجع (لمع الأدلة) لعبد الرحمن بن الأنباري، ص ٨١ وما بعدها. و (الإقتراح في أصول النحو) لجلال الدين السيوطي، ص ١٤ وما بعدها.
(٥) السيوطي، جلال الدين: بغية الوعاة، ج ١، ص ٢١٢. الزركلي: الأعلام، ج ٦، ص ٢٢٢.

أمّا أبو حاتم السجستاني الذي حكى أنّ أبا الأسود أخذ النحو عن عليّ عليه السلام، أوَ لَمْ يكن إماماً في علوم القرآن واللغة والشعر، وأعلمهم في العروض واستخراج المعمّى[1]؟ ومعمر بن المثنى الذي صرَّح بأن عليًا عليه السلام هو مَنْ وضع النحو وأنّ أبا الأسود أخذ عنه، أليس صحيحاً ما ذكره الجاحظ في حقّه حين قال: «لم يكن في الأرض خارجيّ أعلم بجميع العلوم منه[2]؟».

والمثير للاستهجان أنّ الدكتور فتحي عبد الفتّاح يَعْزُو وَضعَ أبي الأسود النَّحو، لدافع شخصي أو ديني أو قومي. ونحن، بدورنا، نسأله: ألم يكن عند أمير المؤمنين عليه السلام إحساس شخصي، أو شعور ديني، أو دافع قومي، لوضع هذا العلم؟ أوَ ليس هو ابن عبد المطلّب الهاشمي القريشي، وأحد العشرة المبشّرين، وابن عمّ الرسول ﷺ، وصهره، وأحد الأبطال البواسل في الحروب التي وقعت بين المسلمين والمشركين، لنشر دين الإسلام الحنيف، وجعل كلمة الله، تعالى، هي العليا دائماً؟ أوَ ليس هو أوّل مَنْ أسْلَمَ، بعد السيّدة خديجة[3] أمّ المؤمنين، على يدي الرسول ﷺ، صبيّاً قبل أنْ يَمَسَّ قلبَهُ عقيدة سابقة، أو يخالط عقله شوب[4] من شرْك موروث؟ أوَ لَمْ يربَّ في حجر النبيّ ﷺ؟ ألم يبقَ ملازمه، ولا يفارقه؟ ألم يكن اللّواء في يده في أغلب المشاهد؟ ألم يؤاخِ خاتم الأنبياء الذي قال له: أنت أخي؟ أَلَمْ يكن كاتب وحيه وأقرب الناس إلى مصاحبته وبلاغته، وأحفظهم لقوله وجوامع كلمه[5]؟

نعم... ! إنَّ سيرة الإمام عليّ عليه السلام الذي لازم الرسول ﷺ فتيًا يافعاً في غدوه ورواحه وسلمه وحربه، حتى تخلّق بأخلاقه، واتّسم بصفاته، وفَقِهَ عنه الدّين، وثقف ما نزل به الروح الأمين، لا ريب في أنّها بعثت فيه الغيرة على لغة

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٠٦.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٥.

(٣) هي بنت خويلد من أسد بن عبد العزى، من قريش. كانت الزوجة الأولى للرسول ﷺ، وأكبر منه سنّا. ولدت بمكة سنة ٦٨ قبل الهجرة/ ٥٥٦ م. وقد نشأت في بيت شريف، وورثت أموالاً كثيرة قبل زواجها من محمد ﷺ، أتاحت لها العمل في التجارة في بلاد الشام، وأنجبت للرسول ﷺ القاسم، وعبد الله، وزينب، وأم كلثوم وفاطمة. وكانت أوّل من أسلم من الرجال والنساء. توفيت بمكة سنة ٣ قبل الهجرة/ ٦٢٠ م.
أمّا علي عليه السلام فقد ولد سنة ٢٣ قبل الهجرة/ ٦٠٠ م، وتوفي سنة ٤٠ هـ/ ٦٦١ م. راجع (الأعلام) للزركلي، ج ٢ ص ٣٠٢ وج ٤ ص ٢٩٥.

(٤) شوب لها عدة معانٍ، منها غلاف القارورة والعسل. وهنا معناها الخلط والمزج.

(٥) عبده، الشيخ محمد: نهج البلاغة، المقدّمة تحت عنوان: مَنْ هو الإمام علي عليه السلام؟

القرآن الكريم، والدين الحنيف، لدرء خطر اللحن المشين؛ وذلك بوضع علم العربيّة قبل أيّ كان، لحمايتها وصونها من الرّطانة والتحريف.

ولا شكّ أيضاً، في أنَّ هذا الإمام الهاشميّ القريشي رغب في أن يسارع، قبل غيره إلى وضع هذا العلم لصون اللغة باعتبارها لغة قومه.

أمّا الحجّة التي قدّمها الدكتور فتحي، ليدعم بها رأيه؛ وتفيد أن جمهور الرواة متفق على أنّ أبا الأسود هو أوّل مَنْ وضع النحو العربي، فهي حجة واهية؛ لأنها نقيض لما قاله القفطي نفسه؛ فقد جاء في (إنباه الرواة) أنّ الجمهور من أهل الرواية يصرّح بأنّ أول مَنْ وضع النحو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وذكر هذا الجمهور أيضاً، أنّ أبا الأسود اقال: «دَخَلْتُ على أمير المؤمنين عليّ، عليه السلام، فرأيته مطرقاً مفكرّاً. فقلت له: فِيمَ تفكّر يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت ببلدكم لحناً، فأردت أنْ أضع كتاباً في أصول العربيّة. فقلت له: إنْ فعلت هذا أبقَيْتَ فينا هذه اللغة العربية. ثمَّ أتيته بعد أيّام، فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلّه اسم وفعل وحرف... ثمّ قال: تتبعه وزد فيه ما وقع لك. واعلم أنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر... فجمعت أشياء وعرضتها عليه؛ فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها: إنَّ وأنَّ وليت، ولعلّ وكأنّ، ولم أذكر (لكنَّ) فقال: لِمَ تركتها؟ فقلت له: لم أحسبها منها. فقال: بلى، هي منها، فزدها فيها»[1].

كذلك صرّح القفطي بأنّ هذه الرواية «تعدّ الأشهر من أمر ابتداء النحو»[2].

وممّا يدحض حجّة الدكتور فتحي أيضاً إجماع أهل مصر قاطبةً؛ إذْ يَرَوْنَ، بعد النقل والتصحيح، أنَّ أوّل مَنْ وضع النحو هو علي بن أبي طالب عليه السلام، وأنّ أبا الأسود الدّؤلي أخذه عنه[3].

ويبدو أنّ الدكتور فتحي يستند إلى أدلّة وبراهين تدعم رأيَ القائلين. إنَّ الإمام علياً عليه السلام هو واضع النحو، بدلاً من أن يدعم رأيه القائل: إنَّ علم النحو من صنع أبي الأسود.

أمّا دليل الشيخ الطنطاوي الذي يلتقي دليلاً آخر أدلى به فتحي عبد الفتاح

---

(١) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ١، ص ٤.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥.
(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦.

الدجني، وهو الاستناد إلى رواية النديم الذي هو موضع ثقة بنظرهما، فهو دليل ضعيف وأنه ليس من الإنصاف والنزاهة والموضوعيّة، الحكم على صاحب (الفهرست) بتلك الأحكام، وعلى غيره من الرواة بالشك والريب والانحياز من دون أنْ نملك ما يثبت حكمنا.

وأدلّة كل من عبد العال سالم، وشعبان عوض، لا تقلُّ ضعفاً عنها عند الدّجني والطنطاوي، ذلك أنهما رأيا نَقْطَ أبي الأسود المصحفَ الأساس الأوّل للنحو العربي. في حين أنّ مثل هذا النقط، للدلالة على الرفع والنصب والجرّ والتنوين، يعدّ «عملاً منطقياً فلسفيًا حصرياً»[١]. كما أنّ هذا العمل لا يبيح لنا التسليم بأنّ أبا الأسود أوّل مَنْ وضع النحو؛ فلعلَّ هذا النقط كان باعثاً لتلاميذ أبي الأسود، وللناس، على التساؤل عن أسباب هذا الإعراب، وتفسير ظواهره؛ ما هيَّأ للبعض أنظاراً نحويةً بسيطة لا تعدّ، بالمطلق، أساساً للنحو أو قوانين له[٢].

أمّا إنكار شوقي ضيف على عليّ عليه السلام، وضعَ النحو، فليس في محلّه؛ إذ إنَّ براهينه وحججه غير مقنعة، لأسباب أبرزها تصريح الجمهور من أهل الرواية بأنَّ أوّل مَنْ وضع النحو، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، واعتراف هذا الجمهور بأنّ أبا الأسود قال له الإمام عليّ عليه السلام: «سمعت ببلدكم لحناً، وأردت أنْ أضع كتاباً في أصول العربية»[٣] فنحن نسأل الأستاذ شوقي: ماذا تعني كلمة (كتاباً)؟ ألا تعني أنها مؤلّف يضمّ بين دفّتيه موضوعاتٍ نحوية من مرفوعات ومنصوباتٍ ومجروراتٍ، وأبواباً أخرى؟ حتى ولو لم يكن يجمع بين مطاويه كلَّ الأبواب النحوية والصرفية، أَلَمْ يشتمل على قسم كبير منها يعدّ نواةً للنحو؟ فلو كانت هذه اللفظة لا تعني ذلك، لَمَا وردت بهذا التعبير؛ وإنما كان من الممكن أن ترد بتعبير آخر. ونسأله أيضاً: أَلَمْ يكُن تصريح الإمام عليّ عليه السلام بأنّ «الكلام كله اسم وفعل وحرف؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمّى، والفعل ما أنبأ عن حركة للمسمّى، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل... وأنّ الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر، وشيْء ليس بظاهر ولا مضمر...»[٤] تعريفاً لأهم ما يرد في ميدان النحو، والأساس الذي يرتكز عليه هذا العلم؟.

---

(١) نور الدين، عصام: مجلة الغدير، العدد الثاني، كانون الثاني، ص ٩٤.
(٢) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٢، ١٧ ـ ١٨.
(٣) القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ١، ص ٤.
(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤ ـ ٥.

وانطلاقاً ممّا تقدّم، فإننا نرى تسويغ شوقي ضيف لوجهة نظره القائلة: إنّ عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي أوّل من وضع النحو، أمراً يجافي الواقع، وبخاصةٍ حين ذهب إلى أنّ ما وضعه عليّ عليه السلام وغيره بمثل مصطلحات المبتدأ والفاعل والمفعول، أو ربّما كان بعض ما وضعوه اختلافاً في كلمات اللغة، وأنّ منها ما يقبل الحركات الثلاث[1]، وتسمّى الأسماء المعربة، وأنّ منها ما يلزم حركة واحدة، وقد يلزم السكون؛ وهو الأسماء المبنية وهذه المصطلحات والاختلافات في اللغة ما هي، بنظر ضيف، إلاّ نظرات متناثرة هنا وهناك، ثمّ تمكّن ابن إسحاق الحضرمي من أن يصوغها صياغة علمية تقوم على اتخاذ القواعد، وما يُطوى فيها من أقيسة وعلل[2]. على العموم، يَجْدُرُ بنا أنْ نعترف بأنّ لابن إسحاق الحضرمي، دوراً فاعلاً بالنهوض في صياغة علم النحو صياغة دقيقة قائمة على الاستقراء والتعليل، لكنّه لم يكن أوّل مَنْ وضع هذا العلم، للأسباب التي عرضناها سابقاً. كذلك كان لأبي الأسود فضل كبير في تنقيط المصحف وإعجامه. لكنّ عمله هذا لا يدفعنا إلى القول: إنّه الواضع الأوّل لعلم النحو لدواعٍ أشرنا إليها آنفاً. غير أنّ الخطوات الأولى التي خطاها الإمام عليّ عليه السلام على طريق النحو هي اللّبنة الأساس في مداميك صرح هذا العلم. وبهذه الخطوات يكون هذا الإمام قد شقّ الطريق لمن جاء بعده، ومهّده له، ثمّ فتح باب هذا العلم على مصراعيه لِمَنْ خلفه من العلماء الذين جالوا في رحابه، وصالوا في ميْدانه، فأقاموا صرحه بالصورة التي بين أيدينا في وقتنا الحاضر.

وفضلاً عن ذلك، فقد كان للإمام عليّ عليه السلام اليد الطولى على أبي الأسود في الإرشاد، والإشراف عليه، وتقريره لما صحّ في استنتاجه، كما أشرنا سابقاً.

ولعلّ أبرز البراهين التي نستطيع بها القول إنّ عليًا عليه السلام هو المؤسس الأوّل للنحو العربي، والتي تدحض مزاعم القائلين إنّ أبا الأسود هو واضع هذا العلم، السعي لفهم النصّ القرآني؛ ذلك أنّ القرآن الكريم يعدّ مناط الأحكام التي تنظّم الحياة بجميع نواحيها الاجتماعية والاقتصادية والشرعية والسياسية بشكل خاص؛ إذْ إنّ السياسة كانت تتمحور بطريقة مباشرة أوْ غير مباشرة حول النصوص القرآنية التي كان يستشهد بها ويستفيد منها الطامحون إلى الحكم والسلطة.

---

(١) يقصد بها الفتحة والضمة والكسرة.

(٢) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٧ ـ ١٨.

ولمّا كانت الغاية من النحو، بالدرجة الأولى، ضبط النصّ وفهمه، فإنّ اهتمام عليّ عليه السلام بوضع النحو لم يكن بعيداً عن المسرح السياسي؛ لأنه يخدم محور السياسة الإسلامية، وإن كان الصراع، عند عليّ عليه السلام، قد أخذ دائماً الجانب الديني، «حفظاً له كما رسمه القرآن الكريم، وكما طبّقه الرسول الأعظم»(١).

من هنا يمكننا القول: إنّ عليًا عليه السلام هو مؤسس النحو العربي؛ لأنّ ما قام به يعدّ الحجر الأساس في بناء صرح هذا العلم، وخطوةً أولى على سبيله تتمشّى مع قانون التطوّر والارتقاء؛ وهذا يلفت الانتباه إلى النحو، ويقود إلى التفكير في الإعراب، ووضع الأبواب النحويّة كلّها لاحقاً. فالإمام عليّ عليه السلام وضع مبادىء وتعاليم من الممكن الاستضاءة بنورها، والنسج على منوالها.

أمّا ما بقي من تعريفات ومصطلحات وتقاسيم وأبواب، فهي من عمل مَنْ جاء بعده كابن أبي إسحاق الحضرمي، والخليل بن أحمد الفراهيدي وغيرهما.

من هنا نستنتج أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام يعدّ الواضع الأوّل للنحو العربي الذي تطوّر مع مرور الزمن، ثمّ جعله من جاء بعده علماً مستكمل الدعائم، مرتّب الأبواب، منظّم التقسيم، غنياً بالتعريفات والمصطلحات العلمية الخاصة المتجلّية على صفحات الموضوعات النحوية.

وإذا كان الإمام عليّ عليه السلام واضع النحو العربي، فما هو أوّل ما وُضِعَ من هذا العلم؟

أوّل ما وُضِعَ مِن النحو:

وقف العلماء تجاه هذه القضية موقفين متعارضين. فذهب الفريق الأول إلى أنّ أوّل ما وُضِعَ من أبواب النحو ما أصابه اللحن. فعند ما سمع عليّ عليه السلام أعرابيًا يقرأ من سورة (الحاقّة) «لا يأكله إلاّ الخاطئين»(٢) أدرك وقوعه في اللحن بقوله (الخاطئين). وهذا اللحن هو الخطأ في الإعراب؛ إذ أتت هذه الكلمة، في قراءة الأعرابي منصوبة على الاستثناء في حين أنّ القاعدة تقضي بأن ترفع، باعتبارها فاعلاً لـ (يأكل). وبذلك تصبح القراءة الصحيحة «لا يأكله إلاّ الخاطئون». لأنّ الاستثناء مفرغ. واستناداً إلى مايذهب إليه هذا الفريق، ربّما يكون

---

(١) نور الدين، عصام: مجلة دراسات عربية، العدد ٥، آذار ١٩٨٨، ص ٤٩ وما بعدها.
(٢) سورة الحاقّة، الآية ٣٧.

أوّل ما وضع من أبواب النحو باب (الاستثناء)، وربّما يكون غيره من الأبواب. فالأمر متوقف على أوّل لحن يقع فيه اللاّحن، ثمّ يستمر الوضع فيما بعد ذلك على هذا النمط.

لكن يشير كل من الشيخ محمد الطنطاوي والذكتور محمد عبد الكريم إلى أنَّ الباب الموضوع أوّلاً منوط بالرواية التي قويَ سندها من بين الروايات لأنَّ جمهور النحاة يرى أن روايات كثيرة ومستفيضة اقترن فيها الوضع باللحن[١].

أمّا الفريق الثاني فيرى أنَّ أوّل باب نحوي وُضع ما كثر جريانه على اللسان؛ لأنَّ هذا الوضع مبنيّ على أساس من التفكير في استخراج القواعد من الكلام، واستنباط القوانين لداعي فشو اللحن. وبذلك يكون الموضوع الأوّل من النحو ما كثر دورانه على اللسان، ثمَّ ما يليه، وهكذا؛ ولذلك قالوا: إنَّ الموضوع الأول يكون الفاعل، والثاني المفعول به، والثالث المبتدأ ويليه الخبر وهكذا[٢].

وإذا كانت أصول النحو العربي من وضع الإمام عليّ عليه السلام، وأنَّ أول ما وضع منها ما كثر دورانه على اللسان، فهل تنامى في علم العربيّة وتطوّر بعد التأسيس؟ وما المراحل التي تطوّر فيها؟

(١) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٢١، الأسعد، محمد عبد الكريم، الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٢٧.
(٢) المرجعان السابقان نفسهما: ص ٢١، ص ٢٧.

الباب الثاني

مراحل تطوّر النحو العربي

الفصل الأوّل:

تطوّر النحو العربي في المرحلتين الأولى والثانية

الفصل الثاني:

تطوّر النحو العربي في المرحلتين الثانية والرابعة

تطوّر النحو العربي في المرحلتين الأولى والثانية

تمهيد:

ممّا لا شكَّ فيه أنّ لكل علم من العلوم مراحل وأطواراً، يمر بها، قبل بلوغه حدَّ الاكتمال، كما يمر الإنسان بأطوار ومراحل، نشأ خلالها، ويتدرّج، فيكون وليداً، فناشئاً وشاباً، ثم كهلاً. وينضج عقله، ويتطور تفكيره، وتتوسع أفق معارفه ومداركه. كذلك نشأ علم النحو، في بدايته الأولى، صغيراً شأن الإنسان، ثمَّ نما وترعرع، وتطور وازدهر عبر الزمان، وذلك بإضافة ما استدركه اللاّحقون وما ابتدعوه إلى ما وضعه السَّابقون. ومن ثمَّ دُوِّن وصنِّف شيئاً فشيئاً في كتب وتصانيف النحَّاة.

وانطلاقاً من هذه المسلّمات، يمكن القول إنَّ علم النحو العربي لم ينشأ أوّل مرَّة ناضجاً مفرّع الأصول، مقعّد القواعد، في مرحلة واحدة، وإنَّما نشأ فكرة عامَّة، تقوم في بادىء الأمر على استنكار اللحن، واستهجان الخطأ وردّه إلى الصواب من دون تفسير أو شرح، أو تعليل وسرعان ما اتّضحت هذه الفكرة بعض الوضوح في الأذهان. ولا ريب في أنَّ الدافع إلى التفكير بهذه الفكرة والعناية بها، كان ناتجاً من كثرة الخطأ، وانتشار اللحن، كما أشرنا آنفاً، وعدم التمرّس الكافي باللغة، والوقوف على أسرارها واستعمالاتها؛ ما دفع العلماء إلى ضرب المثل وسوق الدليل، لبيان صحة ما ذهبوا إليه، وإثبات تأصله في اللغة، وجريانه على نمط أسلوب العرب[1].

ومن هنا نستطيع القول إنَّ اللغة العربية كانت قد مرَّت بمراحل من الاضطراب وعدم الاستقرار ثمَّ جاءت الضوابط المتبعة في الإداء لتسلك طريقاً طبيعياً في التكوين، فكانت تلك الضوابط، أوّل الأمر، بسيطةً غير مطّردة، لكن مع مرور الأيام أتيح لها أن تنمو، وتنتشر، وتستقر في النفوس على وجه يجعلها ملكةً

(١) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٣٤ وما بعدها.

ومن الشواهد النحوية على الخطأ في اللغة العربية، في مراحلها الأولى قبل أن تنضج، إهمال الأعراب الممثل بحذف النون من المثنى من غير إضافة في قول الشاعر:

هما خطتا إمّا إسار ومنّة وإمّا دم والقتل بالحر أجدر[1]

والمراد خطتان.

والجدير بالذكر، أنّ علم النحو اكتمل وضعه قبل سائر العلوم؛ وذلك لشعور العرب بالحاجة الماسّة إليه، لدرء خطر اللحن المتفشّي على الألسنة. وقد تمّ وضعه في العصر الأموي، لأنّ اللغة العربية، بعد قيام الدولة الأمية، لم تعُدْ لغة تخص العرب داخل جزيرتهم، بل أصبحت لغة لدولة ناشئة قوية قامت على أنقاض دولتين كبريتين هما دولتا الفرس والروم. وقد نتج من الفتوحات تدفق الموالي إلى الجزيرة العربية حيث وجدوا أنفسهم أحوج الناس إلى تلقي النحو، رغبةً منهم في تقويم لسانهم، وتخليصه من رطانة العجمة، وحبًا في معرفة لغة الدين الذي اعتنقوه، وطمعاً في رفع مكانتهم ومنزلتهم بين العرب، فعزموا وصمّموا على دراسته والتزيد منه، فبرعوا فيه دراسةً وتأليفاً؛ ما دفع البعض إلى القول، في وقت من الأوقات: «إنه علم الموالي»[2].

وهكذا أصبحت اللغة العربية، بعد قيام الدولة الأموية لغة دولية يتسابق العرب والموالي لفهمها، بعد انتشارها وتعاظم نفوذها باعتبارها لغة دين هو الإسلام؛ لذلك، لا عجب على الإطلاق أن يوضع النحو، في تلك المرحلة، بعد أن نضج، ودنا جناه. لدرء خطر اللحن عن القرآن الكريم[3].

وفي مطلع العصر العبباسي[4]، أخذ العلماء يدرسونه دراسة واسعة النِّطاق في البصرة والكوفة. ثم بلغ غاية الاكتمال في بغداد، وذلك قبل نهاية القرن الثالث الهجري، بعد أن مرّ بمراحل أربع نشأ فيها وتطور.

بعد هذا التمهيد، نعود إلى عرض المراحل الأربع التي نشأ فيها النحو وهي:

---

(١) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص ٨٠ ـ ٨١.
(٢) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٣٤.
(٣) عوض، شعبان: النحو العربي ومناهج التأليف، ص ٨٩.
(٤) يبدأ العصر الأموي من سنة (٤١ هـ ـ ١٣٢ هـ)، والعصر العباسي من (١٣٢ هـ ـ ٦٥٦ هـ).

مرحلة الوضع والتّأسيس:

بعد التمهيد لنشأة النحو بصورة عامّة، ننتقل إلى البحث في نشأته وتغيّره، خلال كل مرحلة من مراحل تطوره، مبتدئين بالمرحلة الأولى التي بدأت من عصر علي بن أبي طالب عليه السلام وأبي الأسود الدؤلي أيْ: في النصف الأول من القرن الأول للهجرة، إلى أول عصر الخليل بن أحمد، أيْ: في الربع الأخير من القرن الثاني للهجرة. وفي هذه المرحلة كان النحو قد تمّ وضعه، وكان ذلك في عهد بني أميّة.

وقد استأثرت البصرة بهذه المرحلة؛ إذ لها فضل كبير في وضعه وتعهّده في نشأته، في حين كانت الكوفة مشغولة عنه برواية الأشعار والأخبار والنوادر والملح حوالي مائة سنة[1].

واستمرّ علماء هذه المرحلة بتثمير ما نقلوه عن علي عليه السلام، وأبي الأسود الدؤلي. وفي هذه المرحلة كان أبو الأسود وعبد الرحمن بن هرمز يمثلان الطبقة الأولى من البصريين. ثم ظهرت الطبقة الثانية، فنشط علماؤها من تلاميذ أبي الأسود كنصر بن عاصم الليثي ويحيى بن يَعْمُر[2] بإعجام حروف القرآن الكريم كالجيم والخاء والغين بالنقط لدفع التصحيف، وتمييزاً لتلك الحروف المعجمة من الحروف المهملة؛ وذلك بأمر من الحجّاج بن يوسف بعد إعجام القرآن بالشكل من قبل أبي الأسود لدفع التحريف. والمعلوم أنَّ عمل أبي الأسود كان يسمى نقط الإعراب، وعمل تلاميذه المشار إليهم، نقط الإعجام، لتمييز بعضهما عن بعض.

وفضلاً عن ذلك فإن تلك الطبقة البصرية التي أخذت عن أبي الأسود، وُفّقت في استنباط كثير من أحكام النحو، وعجلت على نشر هذا العلم، وإذاعته بين الناس[3].

وما كُوّنَ من النحو في هذه المرحلة، كان قليلاً، ويعتقد أنه كان شبه الرواية للمسموع. ولم تظهر معالم الشرح والتفسير والتعليل، والقياس على كلام العرب، في تلك المرحلة إلاّ بعد ظهور عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. كذلك لم تظهر خلافات كثيرة بين العلماء، لقلّة الأخطاء الشائعة لقرب عهد القوم بسلامة اللغة

---

(١) الأسعد، عبد الكريم محمد: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٣٤.

(٢) ومنهم عنبسة الفيل، وميمون الأقرن. طبقات النحويين للزبيدي، ص ٢٧ ـ ٢٨.

(٣) لم يدرك أحد من علماء هذه الطبقة الدولة العباسية. نشأة النحو للطنطاوي، ص ٣٨.

المعربة، ولم يضع العلماء المؤلفات الكثيرة، بل اعتمدوا على ما حفظوه في صدورهم، وما يروونه بلسانهم. غير أنَّ نتفاً، في مواضيع متفرّقة من النحو، أثرت عنهم، ولم تكن بمستوى الكتب المنظَّمة[1]. وذهب بعض المؤرخين إلى أنَّ أبا الأسود وضع مختصراً في النحو[2].

ومع مرور الأيَّام، أخذ النحو في مرحلة الوضع، يتناول عدداً من المسائل، كمسألة خطأ يقع فيه قائل، فيرد السامعُ العارف باللغة هذا المخطىء إلى الصواب كقول الأعرابي: «مات أبانا وترك بنوه»[3]، أو مأخذ يتوهم بعضهم أنَّ عربياً فصيحاً وقع فيه، فيحاولون أخذه به. فيأتي هذا الفصيح ليبيّن لهم وجه خطئهم، ويرشدهم إلى الصواب.

وبدأ النحو، في هذه المرحلة، يتناول مسائل تتمثل بأسئلة عن ضبط معيّن، أو عن استعمال خاص. وكانت تلك الأسئلة توجه إلى مَن يحيط بأمور اللغة إحاطة واسعة؛ فقد روي عن أبي الأسود أنّه قال: «من العرب مَنْ يقول: لولاي لكان كذا وكذا... ويستوحى من هذا الخبر أنّ الكلام هو ردّ على سؤال وُجّه إلى أبي الأسود عن جواز استعمال الضمير بعد (لولا) فأجاب بأن ذلك جائز مستشهداً بالقول الآتي:

وكم موطن لولاي طحت[4] كما هوى[5]

وبذلك يكون النحو قد خطا خطوة إلى الأمام، غير أنَّ مدارسته، في هذه المرحلة، قبل ظهور، ابن أبي إسحاق الحضرمي، ظلَّت سائرة، على هذا النمط من دون تعليل، أو شرح أو تفسير ومن دون اللجوء إلى القياس[6].

---

(١) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٣٧ ـ ٣٨. عبد الكريم محمد: الوسيط في تاريخ النحو، ص ٣٤. طبقات النحويين: أبو بكر الزبيدي ص ٢١ وما بعدها.

(٢) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٣٨.

(٣) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ١٧.

(٤) طحت بمعنى: تهت أي: ضعت. الفيروزآبادي: القاموس المحيط، ج ١، فصل الطاء باب الحاء، ص ٢٤٦.

(٥) سيبويه: الكتاب، ج ٢، ص ٣٧٤. والبيت بكامله يكون:

وكم موطنٍ لولاي كما هوى ... بأجرامه من قلّة النيق منهوي

(٦) القياس في اللغة هو مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال. ثار بشأنه خلاف طويل بين البصريين والكوفيين. فذهب البصريون إلى جوازه على المشهور الشائع من كلام العرب، وجوّزه الكوفيون على كل ما سمع عن العرب، ولو كان شاهداً =

ومن ذلك ما روي عن الحجّاج أنّه سأل يحيى بن يعمر قائلاً: «أتجدني ألْحَن؟ قال: نعم، في كتاب الله. قال: ذاك أشنع له، ففي أيّ شيء من كتاب الله؟ قال: قرأت «قل إنْ كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها، وتجارة تخشَوْنَ كسادها ومساكن ترضونها أحبّ إليكم من الله ورسوله[1] فترفع (أحبّ)، وهو منصوب قال: إذاً لا تسمعني ألْحَن بعدها»[2]. وكان جزاؤه النفي إلى خراسان. والملاحظ أن يحيى بن يعمر كشف خطأ الحجّاج، ثم صوّبه بقوله: وهومنصوب من دون أيّ تعليل أو شرح وتفسير ويتبيَّن لنا أيضاً أنَّ الحجّاج الحريص على سلامة لسانه راغب في تقويته، لا يريد أن يتتبَّعَ أحد سقطاته، أو يقف على أخطائه. ودليل ذلك نفيه يحيى إلى خراسان. ويشير عمل الحجّاج إلى أنَّ مدارسة النحو، في هذه المرحلة، كانت تواجه، في بدايتها، بطئاً في تطورها.

وروى أيضاً أنَّ نصر بن عاصم الليثي كان يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ١ ـ ٢] من غير تنوين. فلمّا أخبر أنَّ عُرْوة[3] ينوّن، قال: بئسما قال، وهو للبئس أهل[4].

وهكذا كانت مدارسة النحو، من عصر عليّ وأبي الأسود ما تلاه، إلى الوقت الذي ظهر فيه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، آراءً وإجابات غير معلَّلة، أو مقيسة على الشائع الاستعمال في كلام العرب. وبظهور هذا العالم تطور النحو؛ إذ ازدادت مسائله، ومباحثه، وأضيف عدد من القواعد، وجرت مناقشات بين العلماء حول بعض المسائل حين جدَّ العلماء في تتبّع النصوص واستخراج الضوابط، ثمّ دُوّنت بعض الكتب ككتاب (الهمز) لابن أبي إسحاق الذي كان «أوّل مَنْ بَعَجَ النحو ومَدَّ القياس وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القياس بالنحو»[5] وورد في أخبار

= واحداً شاذاً. فقد أجاز الكوفيون حذف (أن) المصدريّة في مثل: تسمعَ بالمُعَيْدِي خير من أن تراه. ومنعه البصريون واعتروه شاذاً لا يقاس عليه.

(١) سورة التوبة، الآية ٢٤.

(٢) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٣.

(٣) هو عروة بن الزبير بن العوّام الأسدي القرشي. كان أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، عالماً بالدين صالحاً كريماً. ولد سنة ٢٢ هـ ٦٤٣ م وتوفي سنة ٩٣ هـ ٧١٢ م. الأعلام للزركلي، ج ٤، ص ٢٢٦.

(٤) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٧.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣١.

النحويين البصريين أنه «أشَدُّ تجريداً للقياس، وكان أبو عمرو[١] أوسع علماً بكلام العرب»[٢].

وكان ابن أبي إسحاق بمثل مع ابن أبي عقرب[٣] الطبقة الثالثة من البصريين. وقد لمع نجمه وتألّق بعد أن غلب أبا عمرو بن العلاء الذي قال: «فغلبني ابن أبي إسحاق يومئذ بالهمزة فنظرت فيه بعد ذاك»[٤] كذلك اعترف له المشاهير من العلماء كيونس بن حبيب، فقال[٥]: «هو والنحو سواء، أي: هو الغاية»[٦] ثم سأل رجل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه قال: «فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلاّ علمه لضُحِكَ به، ولو كان فيهم أحد له ذهنه ونفاذه، ونَظَرَ نظرَه كان أعلم الناس»[٧].

ومن المظاهر التي تشير إلى أنَّ ابن إسحاق طوَّر النحو، في هذه المرحلة، بروز فكرة التعليل والقياس عند هذا العبقري الذي قال عنه أبو الطيب اللغوي: «وكان يقال: عبد الله أعلم أهل البصرة وأعقلهم، ففرّع النحو وقاسه»[٨]. وقد أشرنا آنفاً إلى أنه أوّل من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل.

وتتجلّى فكرة القياس عنده عند ما خطّأ الفرزدق لورود بعضِ الشواذ في أشعاره، حيث عابه في قوله:

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يَدَعْ   من المال إلاّ مُسْحتةً أوْ مُجَلّفُ[٩]

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمّار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التيميّ المازني. راجع طبقات الزبيدي، ص ٣٥.

(٢) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٥.

(٣) هو معاوية بن عمر الديلمي، أبو نوفل. كان فقيهاً نحوياً. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٣، ص ٢٩٤.

(٤) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣١.

(٥) هو أبو عبد الرحمن البصري. كان بارعاً في النحو. سمع عن العرب، وروى عن سيبويه. وله قياس في النحو ومذاهب يتفردبها. ولد سنة تسعين للهجرة وتوفي سنة اثنتين وثمانين ومائة. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٦٥.

(٦) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٢٦.

(٧) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٣١. السيرافي: أخبار النحويين، ص ٢٦.

(٨) أبو الطيّب اللغوي: مراتب النحويين، ص ٦ الزركلي: الأعلام، ج ٤، ص ٧١.

(٩) الطنطاوي، محمد: نشأة النحو، ص ٧٣. وعضّ زمان، أي: شدته والمسحة المستأصل والمجلّف أي: الباقي منه بقية. أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين ص ٣٢.

فقد رفع الفرزدق (مجلّف) علماً بأنّ من حقّها النصب، باعتبارها معطوفة على (مسحة) والسبب أن القياس يحتّم ذلك ويوجبه.

وفي موضع آخر عاب ابن أبي إسحاق الحضرمي الفرزدق مرّة ثانية، حين سمعه ينشد شعراً من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان قائلاً:

مستقبلين شِمالِ الشام تضربنا   بحاصب كنديف القطن منثورِ
على عمائمنا يلقى وأرحُلُنا   على زواحف تُزجَى مُخُّها رِيرُ

وذلك لأنه جرَّ (رير)، والصواب رفعها، باعتبارها خبراً لِـ (مخّها)؛ لأنّ القياس يقضي برفع خبر المبتدأ. وبسبب استمرار ابن إسحاق في مراجعة الفرزدق فإنَّ هذا الأخير هجاه بقوله:

ولوكان عبد الله مولى هجوته   ولكنَّ عبد الله مولى مواليا[1]

فأخذ عليه ابن أبي إسحاق، وعابه لقوله (مواليا)؛ والصواب: مولى موالٍ، لأنه أجرى كلمة (موالٍ) المضافة مجرى الممنوع من الصرف؛ إذ جرها بالفتحة، والمفروض حذف الياء والتعويض منها بتنوين العوض لتصبح الكلمة موالٍ قياساً على ما نطق به العرب في مثل (جوارٍ).

إلى جانب ابن أبي إسحاق، تمسك نحويون آخرون بفكرة القياس، في هذه المرحلة. منهم عيسى بن عمر[2] الذي عدّه أبو بكر الزبيدي من الطبقة الرابعة البصرية مع أبي عمرو بن العلاء. فقد قاس النصب في كلمة (مطراً) الواردة في هذا البيت:

سلام الله يا مطراً عليها   وليس عليك يا مطر السلام[3]

على النصب في عبارة (يا رجلاً)؛ إذ جعل مطراً في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة بالنداء.

وقد حذا عيسى حَذْوَ ابنْ أبي إسحاق في الطعن على العرب إذا خالفوا القياس. ومن ذلك تخطئته النابغة الذبياني[4] حين قال:

---

(١) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٢١ ـ ٢٢. أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) هو مولى خالد بن الوليد بن المخزومي. نزل في ثقيف، وأخذ عن ابن أبي إسحاق. توفي سنة ١٤٩ هـ. أبو بكر الزبيدي. طبقات النحويين، ص ٤٠ وما بعدها.

(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٢٥.

(٤) هو زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني المصري، أبو أمامة. كان من فحول الشعراء =

فبتُّ حين ساورتني ضئيلةٌ　　　من الرُّقْش في أنيابها السُّمُّ نَاقِعُ[(١)]

والقياس يقضي بأن يقال: السمُّ ناقعاً. لأنَّ (ناقع) حقها النصب على الحال؛ ذلك أنَّ المبتدأ قبلها تقدّمه الخبر الذي هو الجار والمجرور (فيها). في حين أنَّ النابغة ألغى شبه الجملة لتقدمه وجعل (ناقعاً) الخبر.

والجدير بالقول أنَّ عيسى بن عمر ساهم في تطوير النحو، في مرحلة الوضع والتكوين، وذلك من خلال ما دوّنه من كتب، وما أحدثه من إبداع في مضمار هذا العلم؛ ما دفع الخليل بن أحمد إلى قول فيه هذه الأبيات:

ذهب النحو جميعاً كلُّهُ　　　غير ما أحدث عيسى بن عُمَرْ

ذاك الكمالُ وهذا جامعٌ　　　فهما للناس شمسٌ وقمر

وهما بابان صارا حكمةً　　　وأراحا من قياسٍ ونظر[(٢)]

والكتابان اللَّذان وضعهما عيسى هما: (الجامع) والآخر (المكمَل). وقيل: الكامل أو الإكمال[(٣)]. ويعتقد أنه جمع مسائل النحو وقواعده في الكتاب الأول، ثم أكمل تلك القواعد والمسائل في الكتاب الثاني. وقد أقام أكثر قواعد (الجامع) على الأكثر في كلام العرب. وسمّى ما شذَّ عن ذلك لغات.

وهناك مسائل نحوية كان عيسى بن عمر يطرحها على غيره من العلماء للاستئناس بآرائهم، ومنها مسألة حكم الإسم بعد (إلاّ) في عبارة: (ليس الطيِّبُ إلاّ المسك). فقد روي أن عيسى جاء إلى أبي عمرو بن العلاء وسأله قائلاً: «ما شيء بلغني أنَّك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنَّك تجيز (ليس الطيِّبُ إلاّ المسكُ) بالرفع، فقال أبو عمرو: نمت يا أبا عمر، وأدلج[(٤)] الناس! ليس في الأرض حجازيّ إلاّ وهو ينصب وليس في الأرض، تميميّ إلاّ وهو يرفع»[(٥)]، وكأنه يشاء

= الجاهليين، وأحد الأشراف في الجاهلية. وكان خَطِيًا عند النعمان بن المنذر، ثم ما لبث أن انقلب عليه النعمان بعد تغزّله بزوجته. توفي سنة ١٨ ق. هـ، ٦٠٤ م. الأعلام للزركلي، ج ٣، ص ٥٤.

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٤١. وساورتني: واثبتني، ضئيلة: حيّة دقيقة قليلة اللحم. الرقش جمع رقشاء وهي التي فيها نقط. بيض وسود. الناقع الثابت والقاتل.

(٢) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٣١ وما بعدها. ووردت لفظة (بطلَ) بدل (ذهَبَ). أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٤٢.

(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٢٦.

(٤) الأدلاج: السير آخر الليل. محيط المحيط مادة (د ل ج).

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٣.

أن يظهر أنّ الإسم بعد (إلاّ) في مثل هذا التعبير منصوب وجوباً عند الحجازيين لأنه خبر لليس، أو مرفوع وجوباً، عند بني تميم، باعتباره خبر المبتدأ وأنّ ليس للنفيّ مثل (ما) التميمية.

ورأى قومٌ أنَّ الرفع بعد (إلاّ) في مثلِ العبارة السابقة نوع من اللحن. فقد قيل: ليس ملاكُ الأمر إلاّ طاعةُ الله والعملُ به، بالرفع بعد (إلاّ). فلم يجيزوه، وقال أحدهم: «ليس هذا من لحني ولا لحن قومي»[1].

وكان عمرو بن العلاء من الذين نشطوا في هذه الرحلة فنظروا في النحو والتصريف وتدربّوا وقاسوا. وقد تشدّد أبو عمرو بالقياس كابنِ أبي إسحاق، فقال له بعض معاصريه: «أخبرني عمّا وضعت مِمّا سميته عربيَّةً. أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟ فقال: لا. فقلت كيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حُجَّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»[2].

وفي أواخر هذه المرحلة خطا النحو خطوات متقدمة، عندما بدأ النُّحاة يفسرون نظرياتهم، وآراءهم، ويشرحونها، ويعلّلونها. فقد روى الأصمعي فقال: قال عيسى بن عمر لأبي عمرو بن العلاء: أنا أفصح من معد بن عدنان فقال له أبو عمرو: لقد تعديت. فكيف تنشد هذا البيت:

قد كنَّ يخبئنَ الوجوه تستُّراً　　فاليوم حين بدأنَ للنظار

أوْ بدين للنظار؟ فقال عيسى: بدأن. فقال له أبو عمرو: أخطأت، يقال: بدا يبدو، إذا ظهر، وبدأ يبدأ إذا شرع في الشيء. والصواب: حين بَدوْنَ للنظّار.

ومِمّا يؤكد ظاهرة الشرح والتفسير والتعليل التي اعتمدها العلماء قبيل نهاية هذه المرحلة، ما حكاه الأصمعي[3] عن أبي عمرو بن العلاء قال: «سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغُوبٌ[4]، جاءته كتابي فاحتقرها. فقلت له: أتقول: جاءته

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩.
(٣) هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد. يعدّ أحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. وكان الرشيد يسميه (شيطان الشعر). من تصانيفه: الإبل، الأضداد، خلق الإنسان والخيل وغيرها. ولد ١٢٢ هـ ٧٤٠ م وتوفي سنة ٢١٦ هـ ٨٣١ م. الأعلام للزركلي ج ٤، ص ١٦٢.
(٤) لغوب: أعياه التعب. محيط المحيط للبستاني جادة (ل غ ب).

كتابي!؟ قال: نعم، أليس بصحيفة»[1]. فحمله على المعنى؛ وقد جاء ذلك في كلامهم.

وهكذا يردد أبو عمرو قول الأعرابي متعجباً (جاءته صحيفة). ويظهر من كلام أبي عمرو أنه معترض على كلام الإعرابي، ويريد منه تفسيراً لهذا الكلام. غير أنَّ الرجل يجيبه بأنَّ الكتاب صحيفة في المعنى. ولهذا السببُ لحقت تاء التأنيث الفعل:

ومن الأمثلة على شروحات العلماء وتعليلاتهم، ما قاله عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء في قراءة قوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا﴾ [سبأ: ١٠][2]. فهما يقرآن بالنصب، لكنهما يختلفان في التأويل. ولكل منهما حجَّته المغايرة لحجة الآخر. فعيسى ينصب الطير باعتبارها معطوفة على محل المنادى. أمَّا أبو عمرو فيخالف هذا الرأي؛ لأنه يرى أنَّ المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه. فكان يجب أن يُرفع؛ وإنما الوجه بالنصب على إضمار فعل مناسب هو (سخَّرنا) ويستدل لوجهة نظره بقول تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ [سبأ: ١٢] أي: سخَّرنا لسليمان الريحَ[3].

وجملة القول إنَّ مرحلة الوضع والتكوين، كانت تمثّل المدخل إلى النحو العربي بكل أبعاده، ومسالكه. ففيها وضعت طائفة كبيرة من أصول هذا النحو وقواعده توِّجت بفكرة التعليل، وظاهرة القياس اللتين تمسك بهما ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وسرعان ما أَنِسَ الناس إلى هذا العلم، ففصّلوا القول فيه، ووضعوا فيه الكتب اليّ تضمّ بين دفنيها، إلى جانب النحو والصرف، اللغة والأدب، وغير ذلك من العلوم، وذلك مسايرةً لروح العصر، إذ كان النحوي، حينذاك، أديباً ولغويًا وصرفيًا، والأديب لغويًا ونحويًا وصرفيًا، وهكذا[4].

وسرعان ما لبثت هذه العلوم تتفرع، وراح يستقل بعضها عن بعض، ابتداءً من أوائل المرحلة الثانية، فاشتهر بعض العلماء بالنحو، وبرَّز آخرون باللغة.

مرحلة النشوء والنمو:

إذا كانت مرحلة وضع النحو وتأسيسه، قد بدأت من عصر الإمام عليّ عليه

(١) ابن جنيّ: الخصائص، ج ١، ص ٢٤٩.
(٢) ومعنى (أوِّبي) رجّعي.
(٣) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص
(٤) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٣٩.

السلام، وأبي الأسود الدّؤلي، وانتهت أوّل عصر الخليل، فإنَّ مرحلة النشوء والنمو، بدأت من عهد الخليل بن أحمد البصري، وابن الحسن الرّؤاسي[1] الكوفي، إلى أوّل عصر المازني[2] البصري، وابن السكّيت الكوفي[3].

وقد أشرنا آنفاً إلى أنَّ علماء هذه المرحلة الأولى، كانوا من البصريين، ولم يكن لعلماء الكوفة أيّ دور فيها؛ وذلك لانصرافهم عن مدارسة النحو إلى رواية الأشعار، والمليح والأخبار مدة لا تقلّ عن مائة عام[4]. وقيل لانشغالهم عن كل ذلك بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه، وبالقراءات وروايتها رواية دقيقة؛ ما جعلهم يحظَوْنَ بمذهب فقهي هو مذهب أبي حنيفة[5].

أمّا في المرحلة الثانية، فقد تغيّر الأمر؛ إذ اشترك الكوفيون مع البصرين جنباً إلى جنب بالنهوض بهذا العلم، ونافسوهم في طلبه والإقبال على تعلّمه، والنظر في مشكلاته ومسائله، وكثرة التأليف فيه؛ وذلك للظفر بشرف هذا العلم، من خلال تلاقي علماء البصرة والكوفة، وطمعاً بجوائز الخلفاء الذين جعلوا من بغداد حاضرة للخلافة، ومرتاداً للعلماء من الكوفين والبصرين.

والجدير بالذكر أنّ علّماء المرحلة الأولى، كانوا يركزُون، في مباحثهم، على النواحي الإعرابية المتمثلة بحركات أواخر الكلمات. وقلّما تناولت تلك المباحث النواحي الصرفية المتعلّقة بأبنية الكلمة، خلافاً لعلماء المرحلة الثانية الذين تناولوا مسائل صرفية، تراعي أحوال الأبدنية؛ إذ هالهم ما أصابهم من أخطاء دفعتهم إلى تصويبها.

---

(١) هو محمد بن الحسن بن أبَي سارة الرّؤاسي، أبو جعفر. نشأ بالكوفة، ثمّ جاء إلى البصرة. وسميّ بالرّؤاسي لكبر رأسه. وهو أوّل مَنْ وضع من الكوفيين كتاباً في النحو اسمه الفيصل. وكان أستاذ الكسائي والفرّاء. ومن تصانيفه: الإفراد والجمع. بغية الوعاة للسيوطي ج ١، ص ٨٢.

(٢) هو بكر بن محمد بن بقيّة بن حبيب أبو عثمان. ولد بالبصرة، ونسب إلى بني مازن. كان إماماً في العربية. وكان لا يناظره أحد إلاّ قطعه لقدرته على الكلام. ومن تصانيفه: علل النحو، وكتاب في القرآن الكريم، وتفاسير كتاب سيبويه والتصريف. توفي سنة ٢٤٩ هـ. بغية الوعاة للسيوطي، ج ١، ص ٤٦٣.

(٣) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف بن السكيت، كان عالماً بنحو الكوفيين، وعلم القرآن واللغة والشعر، له تصانيف كثيرة في النحو ومعاني القرآن، وتفسير دواوين العرب. توفي سنة ٢٤٤ هـ. واللغة. بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٤٩.

(٤) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٣٧.

(٥) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٥٣.

فالفرّاء يرى أنَّ أصل (اللهمَّ) «يا ألله أمّنا بخير». وقد طرأ عليها اختزال لكثرة دورانها على لسانهم[١]. في حين أنَّ الخليل يرى أنَّ الأصل (يا ألله) فحذفت (يا) ثم لزمتها الميم المشدَّدة عوضاً منها. ومن ذلك (لن) التي أصلها في نظر الخليل (لا أنْ) فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف لالتقاء الساكنين. لكنَّ الأصل في نظر الفرّاء (لا) وأبدلت الألف نوناً فيها على نحو ما أبدلت ميماً في (لَمْ)[٢]. كذلك ذهب الفرّاء إلى أنّ أصل (الآن) (أوان)، فحذفت منها الألف الوسطى وغيّرت واوها إلى الألف، وأدخلت عليها الألف واللام. ويقول: «وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أنْ تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثم تركتها على مذهب (فَعَلَ) أي: على أصلها الفعلي، فأتاها النصب من نَصَب فَعَل، وهو وجه جيّد»[٣].

لذلك اتّجه العلماء إلى تناول المباحث الصرفية إلى جانب المسائل الإعرابية، فأصبح النحو يضمُّ هذين العلمين.

وقد امتازت مرحلة النشوء والنمو عن سابقتها، بنشاط علماء البصرة والكوفة معاً، في تقصّي المأثور عن العرب واستقرائه، وإعمال الفكر فيه، واستنباط القواعد والقوانين منه. فما هي أسباب ذلك النشاط؟

أسباب نشاط البصريين والكوفين في المرحلة الثانية:

لعلَّ أسباب نشاط البصريين والكوفين في مدارسة النحو وتطويره تعود إلى الأمور الآتية:

١ ـ التعصّب البلدي: إنَّ الاختلاف السايسي بين البصريين والكوفيين ولّد في نفوسهم التعصّب البلدي؛ فكانت الكوفة مقراً لعليّ عليه السلام وأتباعه، في حين كانت القصرة موئلاً لعائشة[٤]، رضي الله عنها، إليّ أعلنتَ الحرب ثأراً لعثمان، رضي الله عنه، فحدثت معركة الجمل بعد أن استنكرت أم المؤمنين قتل الخليفة

---

(١) الفراء: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٠٣.

(٢) السيوطي: جمع الهوامع، دار المعرفة، بيروت ج ٢، ص ٣.

(٣) الفراء: معاني القرآن ج ١، ص ٤٦٧.

(٤) هي بنت أبي بكر الصدّيق. تزوجها النبيّ محمد ﷺ. فكانت من أكثر النساء عقلاً وأغرزهنّ فضلاً وأعلاهنّ في الدين كعباً. استنكرت مقتل عثمان؛ ما حملها على المطالبة بقتلته من علي عليه السلام. لكنَّ عليًا لم يستطع ذلك فوقعت معركة الجمل وانتصر فيها عليّ. وجدي، محمد: دائرة القرن العشرين، ج ٦، ص ٧٩٢. وذكر خير الدين الزركلي أنّها ولدت سنة ٩ ق هـ، ٦١٣ م وتوفيت سنة ٥٨ هـ، ٦٧٨ م. الأعلام: ٣، ص ٢٤٠.

عثمان استنكاراً حملها على المطالبة بقتلته من عليّ عليه السلام للاقتصاص منهم. غير أنَّ علياً لم يستطع تسليم المتهمين البالغ عددهم عدة آلاف نفر، علماً أنهم عملوا على توليته الخلافة. فلو أمر عليّ بتسليمهم وقتلهم لكانوا فضّوا هذا الأمر، ولا يسلمون حتى تسفك آخر قطرة من دمائهم؛ ما يؤدي إلى صدع لوحدة المسلمين؛ لذلك امتنع عليّ عليه السلام عن تسليمهم فثارت ثائرة عائشة وأنصارها، ووقعت المعركة التي انتهت بهزيمة أم المؤمنين. ثم أعقبها اختلاف عنيف في سياسة البلدين. وتعمّق هذا الاختلاف، وتفاقهم على مرّ الأيام. وسرعان ما اشتدّ بعد أن ناصر الأمويُّون أهل البصرة وناهضوا أهل الكوفة؛ إلى أن قامت دولة بني العبّاس، فعطفت على الكوفيين؛ فعَزَّ جانبهم بعد ذلّ، وأفل نجم البصريين بعد تألّق[1].

وقد أدَّى هذا الاختلاف بين البلدين إلى التباري والمفاخرة، وجرَّ السكان فيهما إلى تطاول بعضهم على بعض، مُوَلّداً في نفوسهم إيثارَ المخالفة في المسائل العلمية على الموافقة عليها. ثُمَّ قويت المنافسة بين البصرة والكوفة في المسائل النحوية، بعد أن عملت عوامل الخلاف عملها، ووضعت الحدود الفاصلة، حائلةً دون الوفاق بينهما؛ ما أدَّى إلى ازدهار النّحو وتطويره خلْقاً وإبداعاً[2].

وكانت الغاية من هذا التنافس البلدي تحقيق كل فريق النصر على الآخر ليظهر عليه[3].

٢ ـ الرغبة في الوصول إلى الحقائق العلمية، للإعتزاز بالنفس، والتباهي أمام الرأي العام. فقد أذكت تلك الرغبة زوح النشاط بين البصريين والكوفيين وألهبت حماستهم؛ لأن الفريق الذي يبتكر ويبدع متوصلاً إلى إيجاد قواعد وقوانين، سيعتز ويعتدّ بما أوجده من حقائق علميّة. لذلك، فلا عجب أنْ يكِبّ هذان الفريقان على معالجة النحو والنهوض به.

٣ ـ الطمع في نائل الخلفاء الذين شجّعوا علماء المدينتين على دراسة هذا العلم. فالجوائز والمكافآت التي كان الخلفاء يعدون بها من يبدع ويخترع من قوانين نحوية كانت تُشَجّع البصريين والكوفين على الاهتمام بالنحو لسبر أغواره وكشف أسراره، واستخراج ضوابطه وقواعده، فضلاً عن أنَّ أحكام الخلفاء

---

(١) وجدي، محمد: دائرة معارف القرن العشرين، ج ٦، ص ٧٩٢.
(٢) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ١٢٣ وما بعدها.
(٣) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص ١١٤.

والأمراء في المجالس، التي كانوا يعتمدونها، بحضور علماء من البصريين والكوفيين، كانت تزيد من اهتمام الفريقين بدراسة النحو، وتَبُثُّ فيهم، روح العزم والتصميم على تطوير هذا الفنّ تهيّباً من تعليقات الخلفاء والإمراء الذّين كانوا ينصرون ويخذلون، ويرفعون وينزلون.

وهناك سبب جوهري دفع الكوفيين إلى مزاحمة البصرين في ميدان هذا العلم يتمثل في التخلّف الذي لحق بهم على ما فاتهم من شرف النحو. فغلب على بحوثهم الناجية الصرفية؛ إذ استنبطوا للصرف كثيراً من القواعد التي سبقوا بها البصريين حتى عدّهم المؤرخون الواضعين للصرف الذي كان عند البصريين في المرتبة الثانية بعد النحو[1]. ولدفع هذا التخلف اللاحق بهم، تهالك الكوفيون على النحو، وتزاحموا بالمناكب، شأن المفرط الذي يحاول تلا في خطئه؛ فبرز منهم العلماء الذين سارعوا إلى التأليف. وكان (الفيصل) أوّل مؤلف تداولوه بينهم.

ولانشغال الكوفين بالصرف، في هذه المرحلة، ظهرت مباحثه في أبواب الكتب و التصانيف النحوية؛ ما دفع العلماء إلى إطلاق اسم (النحو) على العِلْمَين معاً، وظلَّ هذه الإندماج قائماً حتى تداولَته بعض كتب المتأخرين. لذلك صار معنى النحو، في نظر البعض، علماً تعرف به أحوال الكلم العربية إفراداً وتركيباً، ليشمل الأمرين أي: النحو والصرف[2] ولا يغب عن البال أنَّ الأمور التي لا تتصل اتصالاً وثيقاً بالنحو كاللغة والأدب والأخبار، قدِ أنفصلت عَن النحو وتقلّصت عن كتبه، في أوائل هذه المرحلة، خلافاً للصرف الذي يختلف عن سائر علوم اللغة العربية بقرابته الدنيا بالنحو. لكنَّ الخليل الذي كان يمثل غرَّة جبين تلك المرحلة. جمع بين اللغة والنحو[3].

وإذا كان النحو، في هذه المرحلة، قد قفز قفزة نوعية في الازدهار والتطوير، فمن هم العلماء البصريون والكوفيون الذين يعود لهم الفضل الكبير بالنهوض بهذا الفنّ؟ وما الأعمال التي قاموا بها حتّى لمعت أسماؤهم في كتب المؤرخين؟

---

(١) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ٤٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ٤١.
(٣) الفراهيدي، الخيل بن أحمد: معجم العين، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨٧ هـ، ١٩٦٧ م، الجزءان: الأول والثاني، معظم الصفحات.

مشاهير علماء البصرة والكوفة في المرحلة الثانية:

نبدأ أوّلاً بالمشاهير من البصريين الذين نشطوا بالنهوض بهذا العلم. وأوّل نجم تألّق بينهم هو الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي تجلّى نشاطه بالذهاب إلى البادية لمقابلة العرب هناك، والاستماع إلى أحاديثهم، واستجماع كل ما سمعه عنهم، ثم العودة إلى البصرة ليشحذ ذهنه، ويتعمق بدراسة هذا الفنّ، فحقّق غايته «في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه.. وعمل أوّل كتاب العين الذي به يتهيّأ ضبط اللغة»[1].

وليس بغريب أن يقوم الخليل بهذا العمل الجليل، فهو عالم ذكيٌّ فطِن، وأوّل مَنِ استخرج العَروض وحصر أشعار العرب بها، واستطاع أن يستنبط منها «ومن علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق»[2]. سئِل ابن المقفع[3] عن الخليل فقال: «رأيتَ رجلاً عقلُهُ أكثر من علمه»[4] وكان الناس يقولون: «لم يكن في العربيَّة بعد الصحابة أذكى منه»[5] ويعد أوَّل من جمع حروف المعجم في بيت واحد وهو:

صِفْ خَلْقَ خَوْدٍ كَمِثْلِ الشَّمْسِ إذْ بَزَغَتْ   يَحْظَى الضَّجيجُ بِهَا نَجْلاءُ معطارُ[6]

إنَّ كل ما ورد في كتاب سيبويه هو من الخليل. ورد في (أخبار النحويين البصريين) أنَّ «الخليل أستاذ سيبويه وعامَّة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل، وكل ما قاله سيبويه: سألته أو قال من غير أن يذكر قائله فهو الخليل»[7].

وبهذا يكون الخليل بن أحمد جمع أصول النحو، وفرَّع فروعه، وضرب المثل وساق الدليل، وعلّل الأحكام. فقد استطاع هذا العالم أن يكتشف القوانين

---

(١) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٣٨.

(٢) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٧. السيرافي: أخبار النحويين، ص ٣٨.

(٣) هو عبد الله بن المقفّع المعدّ من أئمّة الكتّاب. أصله فارسي. ولد في العراق ١٠٦ هـ، ٧٢٤ م وتوفي سنة ١٤٢ هـ ٧٥٩ م. هو أوّل مَن عني في الإسلام بترجمة كتب المنطق. وترجم عن الفارسية كتاب (كليلة ودمنة). ورسائله آية في الإبداع. خير الدين الزركلي: الأعلام، ج ٤، ص ١٤٠.

(٤) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٤٩.

(٥) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٥٨.

(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٥٩.

(٧) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٤٠.

العربية في النحو والصرف اكتشافاً دقيقاً، وبثّها في رسائل نذكر منها: رسالة في معنى الحروف، ورسالة في جملة آلات الإعراب، ورسالة ثالثة في العوامل، ورابعة سمّاها «شرح صرف الخليل» يعتقد أنه أودع فيها أبنية كلام العرب المستعمل والمهمل على مراتبها الأربع من الثنائي البالغ سبعمائة وستّةً وخمسين ألفاً، والثلاثي البالغ تسعة عشراً ألفاً وستمائة وخمسين، والرباعي والخماسي البالغين مئات الألوف من الأبنية[1] بالإضافة إلى تلك الرسائل فإنَّ له بحوثاً نحوية، يعِجُّ بها كتاب سيبويه، كما أشرنا، فالأصول والمسائل النحوية مبثوثة في مطاوي الكتاب.

وإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر، قد سبقا الخليل في وضع مسائل صرفية ومباحث نحوية، فإنَّ الخليل قد خطا خطواتٍ واسعة بعدهما في النحو والصرف؛ إذ وضع قواعدهما وأركانهما، وشاد صرحهما، ووضع المصطلحات لهما وشعّب فروعهما، بعد أن ورث هذين العلمين ساذجين عن أسلافه، وما زال بهما حتى استويا في صورتهما التي ثبتت على الزمن. ثم جاء، بعده، سيبويه ليكمل ما خطّط وما رسم من أصول النحو والتصريف وقواعدهما، ومن المصطلحات والأبواب النحوية التي كانت تدور في محاوراته مع تلميذه سيبويه: المبتدأ والخبر، كان وأخواتها، إنَّ وأخواتها، الأفعال اللاّزمة، والمتعدية، الفاعل والمفاعيل، تصريف الأفعال، المقصور والممدود والمهموز، المذكر والمؤنث، والمعرب والمبني[2]، وغير ذلك من المصطلحات التي وضعها كتسميته علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض، وحركات المبنيات باسم الضمّ والفتح والكسر. أمّا سكونها فسمّاه الوقف، والخليل هو الذي سمّى الكسرة غير المنوّنة، من مثل: مررت بعبد الأمير، باسم الجر. كذلك سمّى السكون الواقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم[3]. إلى ذلك ذكر أنَّ الألف والياء والواو في التثنية، وجمع المذكر السالم، هي نفس حروف الإعراب[4]. كما أنه أشار إلى أنَّ أسماء الأفعال مبنية ولا محل لها من الإعراب[5] مثل: أفٍّ وآمين.

---

(١) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٥٩.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٢٤ و ج ٢، ص ٧٨. وراجع (دليل الفهارس)، ج ٥ ص ٧ وما بعدها.

(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٣٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ٣٥.

(٥) ابن هشام: المغني ص ٥٥٠، طبعة دار الفكر بدمشق.

إلى جانب ذلك تناول بحوثاً صرفية تعالج بنية الكلمة، وما لحروفها من زيادة وأصالة[١]. ويعدُّ أول مَنْ وضع الميزان الصرفي للأبنية المجرّدة والمزيدة. ولاحظ أنَّ حروف الزيادة عشرة تجمع في كلمة (سألتمونيها).

ويعود الفضل للخيل في وضع قوانين الإعلال والقلب. ومن الأمثلة على ذلك صيغة اسم المفعول من الفعل الأجوف مثل (مقول) و (مبيع). فكان يرى أنَّ واو مفعول الزائدة هي التي تحذف من الصيغتين، باعتبار أنَّ الحرف الزائد أولى بالحذف من الأصلي. وبذلك يصبح وزن الكلمة الأولى، عنده، (مَفْعُل) ووزن الثانية (مفْعِل). في حين يرى الذين جاءوا بعده أن عين صيغة اسم المفعول هي المحذوفة. وبذلك يكون وزنهما (مفُول)[٢].

وكان صاحب كتاب العين يحلل صيغ القلب والإعلال تحليلاً دقيقاً رائعاً في مثل كلمة (أشياء) التي جاءت عن العرب ممنوعة من الصرف، مع أنها جمع شيء، وصيغة جمعها وهي أفعال لا تمنع من الصرف؛ لذلك ذهب الخليل إلى أنه حدث فيها قلب، وأنها ليست على وزن أفعال، كما يتوهم بعضهم، وإنما جمعها (شيْئاء) على وزن فعلاء الممنوع من الصرف مثل صفراء بسبب ألف التأنيث الممدودة. فالكلمة إذاً إسم جمع لا جمع، وحدث فيها قلب مكاني حين قدمت الهمزة الأولى التي هي لام الكلمة على فائها وبذلك أصبح وزنها (لفعاء) لا فعلاء، وظلت ممنوعة من الصرف[٣].

وعلى هذا النسق من التحليل للإعلال والقلب في ما ذكرنا، كان الخليل يحلل تحليلاً واسعاً عبارات اللغة، كما كان يحلل أدواتها وصيغها اللفظية، تحليلاً جعله يلتفت فيها إلى أنه من الممكن أن تكون بعض الكلمات مستخلصة من كلمتين. ككلمة (هلمَّ)[٤] التي رأى أنَّها مركبة من (ها) التنبيهية، وفعل (لُمَّ) الذي يعني (لُمَّ بنا). ولكثرة الاستعمال حذفت الألف من (ها) للتخفيف لأنَّ اللام بعدها، وإن كانت متحركة، فهي في حكم

---

(١) الخليل: كتاب العين، (الصفحات الأولى). ولاحظ أن المجرّدة لا تزيد على خمسة ولا تقل عن ثلاثة.

(٢) ابن جنيّ: الخصائص، ج ٢، ٦٦.

(٣) ابن الأنباري، عبد الرحمن: الإنصاف في مسائل الخلاف ج ٢، ص ٨١٢. ضيف، شوقي: المدارس النحوية: ص ٣٦.

(٤) هي اسم فعل أمر. راجع (الكتاب) لسيبويه، ج ٥، ص ٢٥٢.، ج ١، ص ٢٤١. وما بعدها. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الساكنة، وكأنها حذفت لالتقاء الساكنين، فصارت (هلُمَّ)[١].

وبحكم حسه اللغوي المرهف الدقيق استطاع أن يفقه أسرار العربية ودقائقها في العبارات والألفاظ فقهاً، يُعْتقدُ أنَّ أحداً من معاصريه لم يبلغه. وممَّا يصور مدى هذا الحسّ اللغوي الحاد، ملاحظته حكاية العرب لصوت الجُنْدُب بقولهم: (صرَّ)، وحكايتهم لصوت البازي بقولهم: (صَرْصَرَ). ومما لاحظه الخليل أنَّ العرب توهموا، في صوت الجندب استطالةً ومدّاً، فقالوا (صرَّ) في حين أنهم توهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: (صَرْصَر)[٢].

تثبيته أصول نظرية العوامل:

من مظاهر تطور النحو، في مرحلة النّشوء والنمو تثبيت أصول نظرية العوامل على يد الخليل بن أحمد الذي مدّ فروعها وأحكمها إحكاماً إلى أن أخذت شكلها النهائي الثابت على مرّ الدهور. فقد أرسى قواعد تلك الأصول لنظرية العوامل، مشيراً إلى أنه لا بدَّ مع كل رفع لكلمة، أو نصب، أو خفص، أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة، ومثلهما الأسماء المبنية. ومن العوامل ما هو لفظي مثل المبتدأ العامل في الخبر الرفع، والفعل العامل في الفاعل الرفع، وفي المفعولات النصب. ومنها ما هو معنوي كالابتداء العامل في المبتدأ. ومنها ما يكون أدوات وحروفاً كجازم الفعل مثل (لم وإنْ) وأخواتهما، أو ناصبة كـ (أن ولن) وبابهما. ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل مثل (إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ) التي لا تتصرف تصريف الأفعال، ولكن هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها، وليست بأفعال[٣].

وإذا كان الخليل قد ثبَّت أصول: نظرية العوامل، فعلامَ اعتمد في تأصيله القواعد النحوية؟

علامَ أعتمد الخليل في تأصيله القواعد النحوية؟

إنَّ تأصيل القواعد النحوية لَدلالة واضحة على ما بلغه النحو العربي من تطور وتنام على يد الخليل، وذلك من خلال اعتماده، في هذا التأصيل على السماع من نبعيَن رئيسين، أوّلهما النقل عن القرّاء للذكر الحكيم، والثاني العرب الخلّص

---

(١) ابن جني: الخصائص، ج ٣، ص ٣٥.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٥٢.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ١٣٤، ج ٣، ص ١١٩، وص ٥، ج ٤، ص ٢٢٣.

الموثوق بفصاحتهم؛ إذ كانت الجزيرة العربية التي يقطنون في رحابها، تمثل الينابيع الصافية للغة السَّليمة. سئل الخليل: من أين أخذت علمك هذا؟ فأجاب: «من بوادي الحجاز ونجد وتهامة»[١]. لذلك يذهب بعضهم إلى التصريح بأنَّ الخليل بن أحمد هو الذي ثبَّت فكرة عدم الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف لأنَّ معظم حملته كانوا من الأعاجم غير الموثوق بفصاحتهم بسبب اللحن الدائر على ألسنتهم[٢].

كذلك اعتمد الخليل في تأصيله القواعد النحوية على التعليل؛ إذ كان يسند دائماً ما يبتكره من قواعد وأحكام بالعلل الدامغة والحجج القوية والبراهين القاطعة؛ قال أبو بكر الزبيدي: «واستنبط من العروض ومن عِلَل النحو ما لم يستنبطه أحد»[٣].

وتعجّ المصادر النحوية بتعليلاته؛ ومن ذلك أنه يرى عدم جواز دخول الألف واللام على المنادى فيعلل رأيه بأنه لا يصحّ أن يقال: يا الحارث، بل يجب القول: يا أيّها الحارث بتوسط (أيّ)، فالألف واللام لم يدخلا في النداء من قِبَل أنَّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة، وذلك أن المتكلم إذا قال: يا رجلُ. فيكون المعنى كمعنى: يا أيها الرجل، وصار معرفة لأننا أشرنا إليه، وأصبح مقصوداً بالنداء وقصد الشيء بعينه، يستغنى به، في النداء، عن الألف واللام، ويكون بدلاً منهما كما تكون الكاف في رأيتك) بدلاً من رأيت إيَّاك. والمعروف أنَّ الغاية من دخول الألف واللام على الإسم هو معرفة شيء بعينه قد رأيناه أو سمعنا به، فإذا قصدنا قصد الشيء بعينه من دون غيره، وعنيناه، ولم نجعله واحداً من أمة، فقد استغنينا عن الألف واللام. كذلك لم ندخلهما في اسم الإشارة (هذا) ولا في النداء. ويمضي الخليل معلّلاً عدم جواز دخول الألف واللام على النداء، وأنَّ (رجلاً) المقصود بالنداء معرفة مستدلاً بقولنا: يالكاع[٤]

---

(١) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النّحاة، ج ٢، ص ٢٥٨.

(٢) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٤٧.

(٣) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٤٧.

(٤) يقال: امرأة لكاع أي لئيمة. راجع القاموس المحيط للفيروز بادي، مادة (ل ك ع)، باب العين، فصل اللام، وحذام امرأة بطيئة وكسولة. المصدر نفسه، مادة (ح ذ م) باب الميم، فصل الجيم والحاء. ورقاش: اسم علم للنساء. وقيل: اسم لأخت جذيمة الأبرش أحد ملوك الحيرة. راجع القاموس المحيط للفيروز بادي، باب الشين، فصل الراء، مادة (ر ق ش)، ومحيط المحيط البطرس البستاني مادة (ر ق ش).

أي: يا لكعاء فصارت (لكاع) اسماً كما صارت حَذامِ ورَقَاش اسماً للمرأة[١].

إلى جانب السماع والتعليل، اعتمد الخليل على القياس في تأصيل القواعد النحوية. وتعد الأقيسة، عنده، أهم مادّة شاد بها الصرح النحوي. وقد بني القياس على الكثرة المطرة من كلام العرب، مع ذكر المخالف لهذا القياس، ومحاولة إيجاد تأويل له في أغلب الأحيان. فعلى سبيل المثال يرى الخليل أنَّ القياس في عطف المعرّف بالألف واللاّم على المنادى المرفوع أن يكون مرفوعاً؛ لأنه لو كان هو المَنادى لتقدّمته (أيّ) نحو: يا أيُّها المشيرُ، ورفع معها صفة لها، لأنها مبهمة يلزمها التفسير؛ فصارت هي والمشير بمنزلة اسم واحد كأننا قلنا: يا مشيرُ[٢]. وبذلك يكون القياس في مثل يا عليُّ والمشير الضمّ. سأل سيبويه الخليل عن قول العرب: (ما أميلحه). فقال: «لم يكن ينبغي أن يكون في القياس، لأنَّ الفعل لا يحقَّر[٣]، وإنما تحقّر الأسماء؛ لأنها توصف بما يُعَظِّم ويهون، والأفعال لا توصف؛ فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء، لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة. ولكنَّهم حقّروا هذا اللفظ، وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح؛ كأنّك قلت: مُلَيِّح. شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به وأنت تعني شيئاً آخر نحو قولك: يطؤهم الطريق، وصيدَ عليه يومان، ونحو هذا كثير في الكلام. وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمّي به الفعل يحقّ إلاّ هذا وحده»[٤].

وبعد هذا العرض لنشاطات الخليل يمكننا القول إنه، بحق، واضع النحو العربي في شكله المركّب من حيث العوامل والمعمولات، أو من حيث الشواهد والعلل والأقيسة.

يونس بن حبيب:

إلى جانب الخليل، نشط يونس بن حبيب البصري في مدارسة النحو، في مرحلة النشوء والنموّ، فارتقى بالنحو إلى مستوى عالٍ؛ ذلك أنه فعل ما فعله الخليل؛ فقابل العرب، ونقل عنهم إلى أن صار بارعاً في النحو، وأصبح مرجع النحويين في المشكلات التي تواجه بعض أهل العلم الذين أفادهم بآرائه في حلقة دراسة كانت تقام في المسجد الجامع. وقد روى عنه سيبويه وأكْثَرَ. وله قياس في

(١) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ١٩٨.
(٢) الكتاب: ج ١، ص ١٨٩ وما بعدها.
(٣) أي: لا يصغّر.
(٤) سيبويه: الكتاب، ج ٤، ص ٤٧٧، ٤٧٨.

النحو ومذاهب تفرّد بها. وقد سمع منه الكِسائي[1] والفرّاء. وكان ينتاب حلقته، بالبصرة، أهل العلم وطلاّب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية[2].

وكان يملك ذاكرة عجيبة في قدرتها على تخزين العلم وحفظه من دون الاستسلام للنسيان. فقد قيل: مَثَل ويونس كمثل كوز ضيّق الرأس، لا يدخله شيء إلاّ بعسر. فإذا دخله لم يخرج منه، يعني لا ينسى»[3]. وقال ابن سلاّم نقلاً عن غيره: «ما رأيت أبذل للعلم من يونس»[4].

وتقول بعض الروايات إنّه كان يثق بنفسه، من جهة امتلاكه ناصية النحو بدليل ما حكاه سيبويه عنه. وقد استغرب حين علم أنّ صاحب الكتاب روى عن الخليل. تقول الرواية: «ولمّا مات سيبويه قيل ليونس: إنّ سيبويه ألّف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه من الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه. فلما نظر في كتابه، ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حَكى عني[5] وليونس مذاهب خاصة بالنحو. منها قول سيبويه في باب (ما يتقدم فيه المستثنى): «وحدّثنا يونس أنّ بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلاّ أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً»[6].

وهكذا استمر النحو يتنامى ويتطور إلى أن ظهر سيبويه، فتعزّز هذا التطور وبلغ حدّاً لا نظير له من قبل.

سيبويه:

وبظهور سيبويه[7] البصري تطور النحو تطوّراً يدعو إلى الإعجاب؛ إذ أخذ

---

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله، أبو الحسن. كان مولى بني أسد، وإمام الكوفيين في النحو واللغة. وسمي بالكسائي لأنه أحرم في كساء. هو من أهل الكوفة، واستوطن بغداد. وقد تعلم النحو على كبره. وأدب ولد الرشيد. وقيل إنه أخذ اللغة عن أعراب من الحطمة ينزلون بقطربّل. له مؤلفات كثيرة. منها: مختصر في النحو، الحروف، ومعاني القرآن، توفي سنة ١٨٩ هـ. السيوطي: بغية الوعاة ج ٢، ص ١٦٢ ـ ١٦٤.

(٢) السيرافي، الحسن بن عبد الله: أخبار النحويين البصريين، ص ٣٤. وبغية الوعاة للسيوطي. ج ٢، ص ٣٦٥.

(٣) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٥١ وما بعدها.

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٥٢.

(٦) سيبويه: الكتاب ج ٢، ص ٣٣٥ وما بعدها. الهيئة المصرية العامة.

(٧) معنى سيبويه رائحة التفاح. وسمي بهذا الاسم لأنّ وجنتيه كأنّهما تفّاحتان. وسيبويه كلمة =

هذا العلم عن أستاذه الخليل، وعيسى بن عمر، وغيرهما، وأخذ اللغات عن أبي الخطّاب الأخفش[١] وغيره وسمع من العرب من يوثق بعربيته بعد أن رحل إلى وادي نجد والحجاز حيث ينابيع اللغة والنحو، يستمدُّ منها مادَّةً وعتاداً فصيحاً صحيحاً. ثم ما لبث أن وضع كتابه المشهور، وأودعه مباحث نحوية وصرفية، جعلته على مثال لم يسبق إليه أحد قبله، ولم يلحق به من بعده[٢]. وقد أظهر هذا الكتاب أن صاحبه كان أبزع أصحاب الخليل في النحو، وهم النضر بن شُمَيْل، وأبو فيد مؤرّج العِجلي، وعلي بن نصر الجَهْضَمي. ولِبراعةَ سيبويه في النحو كان الأخفش الأكبر يطلب منه المناظرة للاستفادة منه فيقول: «إنَّما ناظرتك لأستفيد لا لغيره»[٣]. علماً بأن الأخفش كان أكبر سنّاً منه.

لقد عدَّ النَّحويون كتاب سيبويه، لشهرته وفضله عليهم، عَلَماً بارزاً عندهم؛ فقد ذكر أبو سعيد السيرافي أنّه كان يقال بالبصرة: «قرأ فلان الكتاب فيُعْلَمُ أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ويشكُّ أنه في كتاب سيبويه»[٤].

وقد دفعت شهرة هذا الكتاب العجيب المبرِّد[٥] إلى القول لِمَن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه، تعظيماً له واستصعاباً لما فيه: «هل ركبت البحر؟»[٦]. وللسبب نفسه كان المازني يقول: «مَن أراد أن يعمل كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه، فَلْيَسْتَحْي»[٧]. وليس أدلّ على أهمية هذا الكتاب الذي سحر النحويين وأغراهم،

= فارسية. وقيل لقب بذلك للطافته، لأنَّ التفاح من أطيب الفواكه. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢٢٩ والحاشية.

(١) هو عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر، وأحد الأخافشة الثلاثة المشهورين. كان مولى قيس بن ثعلبة، وكان إماماً في العربية قديماً. أخذه عنه سيبويه والكسائي ويونس. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٧٤.

(٢) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٤٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٤) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٥٠.

(٥) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، أبو العبّاس المبرِّد. كان إمام العربية ببغداد في عصره، وصاحب نوادر وظرافة. والمبرِّد أي: المثبت للحق. تصانيفه كثيرة؛ أشهرها: معاني القرآن، الكامل، المقتضب، وطبقات النحاة البصريين توفي سنة ٢٨٥ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١.

(٦) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٥٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٥٠، يقال: إستحا واستحيا منه، انقبض عنه وامتنع. واستحياه خجل. ومنه في سورة البقرة ﴿أن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً﴾. محيط المحيط للبستاني، مادة (ح ي ي).

من تصريح لأبي الطيب اللغوي سمّى فيه الكتاب (قرآن النحو)[1].

إنَّ هذه التصريحات لقدامى النحاة، إن دلّت على شيء، فإنما تدل على أنَّ النحو، في المرحلة الثانية من تطوره، قد بلغ أوجَهُ من خلال كتاب سيبويه، وأنَّ ما قام به من سبقه ومن خلفه لا يعدّ شيئاً قياساً على ما عمله هذا العالم البارع النبيه. حتى إنَّ بعض المحدثين صرَّح بأنه كان من سوء حظّ النحو العربي أن جاء سيبويه، في وقت مبكر جداً، إذ نتج من براعته وتفوّقه، وشدّة إعجاب النحاة به، والسحر والإغراء اللذين بثهما الكتاب في نفوسهم «أنْ أصيب التفكير النحوي بشلل، ودار الجميع في فلك سيبويه، واتخذوه أساساً لدراستهم، ولذا لم يطوروا هذه الدراسة بالقدر الكافي، وتحوّلت معظم الدراسات النحوية إلى مجرد شروح له أو اختصارات، أو تعليقات عليه، أو جمع لشواهده وشرحها»[2].

وتكمن أهمية هذا الكتاب في كونه شاملاً وجامعاً لكل ما نطلبه من المسائل النحوية والصرفية، مرتّباً مبوّباً بشكل لم يتوفر عند من سبقه. وبعد وفاته أذيع بين الناس باسم (الكتاب) الذي كان له الفضل الكبير في نشر المباحث النحوية والصرفية التي ما زالت دائرة على لساننا حتَّى اليوم. فالنحاة ما زالوا يتداولونها في مؤلفاتهم وأبحاثهم؛ لذلك يرى بعض المحدثين أنَّ سيبويه لم يدع لمن جاء بعده إلاَّ ما يدور حول تمييز بعض المصطلحات، أو إضافة مصطلحات جديدة، لغرض الدقّة في التوضيح. ومن ذلك أنَّ صاحب الكتاب جعل التوكيد قسمين: أوّلهما مكرر، والثاني غير مكرر. وسمّاهما مَن جاء بعده (التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي)[3].

والجدير ذكره أنّه لا شكَّ في أنَّ كتاب سيبويه يظلّ أساساً لعلم النحو، ويبقى دستور النحاة قديماً وحديثاً، وأنَّ الدارسين والباحثين لا يزالون يحلّقون في فلك هذا النابغة الفذّ في العربية. ولكن أليست الشروحات والمختصرات والتعليقات عملاً جديداً في مجال النحو؟ ألَمْ تكن آراء الكوفيين، بقطع النظر عن اختلافها عن آراء البصريين، رافداً يرفد علم العربية بقوانين جديدة غيّرت النحو وطوّرته؟ أوَ ليست النظريات التي تطالعنا بها مصنّفات البغداديين والمصريين والشاميين

---

(١) أبو الطيّب اللغوي: مراتب النحويين، ص ٦٥.
(٢) عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، ص ١١٢. شوقي ضيف: المدارس النحوية ص ٥٩ وما بعدها.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٦١.

والأندلسيين الذين خلفوا سيبويه، تطويراً للنحو وازدهاراً له؟.

من هذا المنطلق لا أميل إلى رأي بعض المحدثين الذاهبين إلى أنَّ النحو أصيب بركود وشلل بعد سيبويه، ولو كان كتابه المشهور الميدان الذي حال فيه النحَّاة وأخذوا من كل علم به بسبب. وعلى الرغم من رأيي هذا، فإنّي لا أنكر على أنَّ الكتاب بحر علم، وصاحبه أعلم نحاة عصره؛ فقد قال بعضهم حين نظر في هذا الكتاب: «فعلمه أبلغ من لسانه»[١] وقال آخر: «كنت عند الخليل بن أحمد، فأقبل سيبويه، فقال الخليل: مرحباً بزائر لا يملُّ»[٢]وذكر بعضهم أيضاً أنَّ الخليل لم يقل هذا الكلام إلاّ لسيبويه[٣]. ويشهد أبو إسحاق الزجّاج[٤] أنّه إذا تأمّل الأمثلة في الكتاب تبيَّن له أنَّ صاحب هذا الكتاب أعلم الناس باللغة[٥].

بالإضافة إلى ما تضمّنه كتاب سيبويه ممّا تفرَّق من أقوال الخليل ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم من علماء النحو والصرف، بالإضافة إلى ذلك كلّه، فقد ضمّنه أيضاً ما استنبطه وابتكره بنفسه من القواعد والقوانين، معتمداً على ما سمعه من العرب الفصحاء. وقد ورد في الكتاب قوله: «سمعنا العرب الفصحاء يقولون انطلقت الصيف»[٦].

وقد أكثر سيبويه، في كتابه، من العناية بالتعريفات والعوامل والمعمولات. ففي باب النداء يقول: «إعلم أنَّ النداء كلُّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ وهوفي موضع اسم منصوب»[٧]. أمَّا العوامل فهي الأساس الذي يبني عليه حديثه في مباحث النحو. فهو يتحدث عن (ما) النافية عند الحجازين، ويتناول (إنَّ وأخواتها) في فصول كثيرة[٨]. ويتحدث عن نواصب الفعل المضارع وجوازمه[٩]. كذلك تحدث عن المعمولات وحذفها. كحذف

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٤) هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزّجاجي المنسوب إلى شيخه إبراهيم الزجّاج. صيمريّ الأصل. نزل بغداد فبرع بالنحو. من مصنّفاته. الجمل واللاّمات. توفي سنة ٣٣٩ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٧٧.

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ٧٢.

(٦) سيبويه: الكتاب، الطبعة القديمة ج ١، ص ١١١.

(٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٠٣.

(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٩.

(٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٨.

الخبر بعد مرفوع (لولا) نحو: لولا الحرب لازدهر لبنان. ويفهم من الكلام أنَّ جواب لولا أغنى عن الخبر[1] كذلك أكثر سيبويه من الأساليب التي ساعدته على تأصيل القواعد النحوية. فما هي تلك الأساليب؟

أساليب سيبويه في تأصيل القواعد النحوية:

اعتمد سيبويه على أساليب كثيرة كشفت تطوير النحو في هذه المرحلة منها:

١ ــ **أسلوب التحليل**: اعتمد سيبويه، في كتابه أسلوب التحليل لقواعد اللغة؛ إذ لا يكتفي بتسجيل تلك القواعد، بل يفكر أوّلاً، بالعبارات، ثم يلاحظ ويتأمّل، ومن ثمَّ يبتكر، ويستنبط خواصها ومعانيها بحس دقيقٍ مرهف يكشفُ دقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها. وقد ساعده التحليل على تبيين حروف الجر الزائدة. ومنها(من) الزائدة مع الاستفهام والنفي في المبتدأ نحو أهل من أحد حاضر؟ وما من أحدحاضر. أو الفاعل نحو: ما حضر من طالب. ومنها الباء الزائدة في حسبك نحو: بحسبك فعل الخير؛ وكأنَّ المراد: حسبُك فعل الخير[2].

وقد هدته هذه التحليلات إلى إظهار الواو في لغة (أكلوني البراغيث) أنها حرف دال على الجماعة، كما أنَّ التاء في (درست) حرف دال على التأنيث[3]. ومن توجيهاته الطريفة تسميته حروف الجر حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأسماء إلى الأفعال، وعنده أنَّ التنوين في جوارٍ وفي غيرها من الأسماء المنقوصة في حالتي الرفع والجر، عوض عن الياء المحذوفة[4].

٢ ــ **أسلوب السماع**: يعتمد سيبويه على السماع كسلفه الخليل ومن سبقه؛ فكان يسمع قرّاء الذكر الحكيم، وعلماء اللغة الموثوق بفصاحتهم وعربيتهم، وينقل عنهم ما سمعه، وينعت ما كان شاذًا على ألسنة العرب بالقبح أو الضعف أو الشذوذ. وقد نقل عن الخليل، ويونس، والأخفش الأكبر وغيرهم. وقد ذهب إلى بوادي نجد والحجاز حيث قيَّد شعر العرب ونثرهم. وسجَّل الصورة الشائعة على ألسنتهم في التعبير ليعتمد عليها في تقريره قواعد النحو وقوانينه. كذلك سجّل ما ورد شاذًا على ألسنتهم بقطع النظر عن مخالفته للقياس الذي يجب الأخذ به. ومن

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧٩.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٥٣.
(٣) سيبويه: الكتاب الطبعة القديمة، ج ١، ص ٢٣٦.
(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٩، ج ٢، ص ٥٧.

ذلك نُصب المضارع بعد الفاء، حتى ولو لمَ تكن جواباً للطلب، كالأمر والنهي وغيرهما. فقد عدَّ ذلك شذوذاً وضعفاً بالرغم من وروده للضرورة الشعرية كما في قول الشاعر:

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحا

فقد قال: «وهو ضعيف في الكلام»[1].

٣ ـ أسلوب التعليل: ومن الأساليب التي استعملها سيبويه في تأصيل القواعد النحوية أسلوب التعليل. فقد أكثر في كتابه من التعليلات، كسلفه الخليل؛ إذْ كان يعلل الأحكام لكل قاعدة يقررها. وبذلك ثبَّت جذور التعليل في النحو والصرف، وعمَّمها على قواعدهما ومسائلهما. وعلى سبيل المثال فهو يعلل لعدم جزم الأسماء بقوله: «وليس في الأسماء جزم لتمكّنها وللحاق التنوين. فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الإسم ذهابه وذهاب الحركة»[2]. كذلك نراه يعلل لإعراب الفعل المضارع، وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه. فقولنا: إنَّ عليًا ليدرس، كقولنا: إنَّ عليًا لدارس في ما نريد من المعنى. كذلك فإنَّ لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع وعلى اسم الفاعل كما لوحظ في المثلين السابقين. والمعروف أنّ هذه اللاّم لا تدخل إلاَّ على الأسماء، ولا يجوز دخولها على الأفعال الماضية. لهذه الأمور وغيرها يشبه المضارع الإسم، فاستحق الإعراب، وإدخال الرفع والنصب والجزم على آخره[3].

٤ ـ أسلوب القياس: إلى جانب تمسكه بالتحليل والتعليل، تمسّك سيبويه بالقياس وأكثر منه باعتباره الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية، وتقريرها واطرادها. فكان يعتمد على الشائع الاستعمال على ألسنة العرب. وكان يماثل بين استعمالاتهم في الأبنية والعبارات المختلفة. فمن ذلك أنه يقيس المشتقات من اسم فاعل، واسم مفعول، وصيغ مبالغة على الفعل المضارع في العمل، ويرتب على ذلك أنه يجوز في المعمولات معها من التقديم، والتأخير والإظهار والإضمار[4] وبخصوص استعمال (ما) النافية استعمال (ليس) في رفع اسمها ونصب خبرها نحو: ما خالدٌ شاعراً. فهو يقف عند هذا الاستعمال، ثم

---

(١) المصدر نفسه ج ١، ص ٤٢٣.

(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣ الطبعة القديمة.

(٣) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٣. الطبعة القديمة.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٥.

يعقّب بلغة تميم فيها، وأنها تُعملها. وفي ذلك يقول: «وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس، لأنها ليست بفعل، وليست ما، كليس، ولا يكون فيها إضمار. أمّا أهل الحجاز، فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها»[١].

وهكذا خطا النحو خطوات متقدمة في مرحلة النشوء والنمو ولا سيما على أيدي كل من الخليل وسيبويه؛ لذلك أسهبنا في حديثنا عن نشاطهما ودورهما في تطوير هذا الفن؛ إذ يمثّلان أقوى الأركان الأساسية التي قام عليها النحو.

وقد نشط، في هذه المرحلة، بعد سيبويه عدد من مشاهير البصرين نكتفي بذكر بعضهم مع عرض دورهم في تقعيد النحو والصرف.

الأخفش الأوسط[٢]:

أدّى الأخفش دوراً بارزاً للنهوض بالنحو، إذ كان أحذق أصحاب سيبويه، ولقي مَن لقيْه صاحب الكتاب من العلماء. وكان يمثّل الطريق إلى كتابه المشهور. قال أبو سعيد السيرافي: «إنّ كتاب سيبويه لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه، ولكنه لمّا مات[٣] قرىء الكتاب على أبي الحسن الأخفش»[٤]. وذكر السيوطي أنّ أبا الحسن الأخفش قرأ على الكسائي كتاب سيبويه سرًّا، ووهب له سبعين ديناراً[٥]. وممّا يدل على حذاقته بالنحو أنّه سأل الكِسائي عن مائة مسألة فأجاب بجوابات خطّأه في جمعيها؛ ما دفع أصحاب الكسائي إلى الوثوب عليه فمنعهم عنه ثم قال له زعيم الكوفيين: «بالله أنت أبو الحسن سعيد بن مسعدة؟ فقلت: نعم، فقام إليَّ وعانقني، وأجلسني إلى جنبه، ثم قال: لي أولاد أحبّ أن يتأدّبوا بك، ويتخرّجوا عليك، وتكون معي غير مفارق لي، فأجبته إلى ذلك»[٦]. وقال المبرِّد عنه: «أحفظ من أخذ عن سيبويه الأخفش»[٧]. وروي أيضاً أنه، لمّا دخل بغداد أتاه أحد علماء الكوفة ليسأله عن مسائل عملها، وفروع فرّعها. فلمّا

---

(١) المصدر نفسه، الطبعة الجديدة، ج ١، ص ٥٧، ١٤٧، ٣١٤، ٥٧ ـ ٦٩، ١٢٢.
(٢) هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن. كان مولى لبني مجاشع بن دارم من أهل بلخ. اشتهر بالنحو، له مؤلفات كثيرة أهمها (الأوساط بالنحو). توفي سنة ٢٢١ هـ السيرافي: أخبار النحويين والبصريين، ص ٥٠. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٩٠.
(٣) أي: سيبويه.
(٤) السيرافي: أخبار النحويين، ص ٥٠.
(٥) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٩٠.
(٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٩٠.
(٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٩٠.

رأى الأخفش أنَّ اعتماد هذا العالم وغيره من الكوفيين، على المسائل عمل كتاب (المسائل) الكبير قال: «فلم يعرفوا أكثر ما أوردته فيه»[1]. ويروى أيضاً أنَّ أحد النحويين قصد ثعلباً، فدقّ عليه الباب. فخرج وبيده جزء من مسائل الأخفش. فقال له: ويحك، أصاحبك هذا مجنون، ويتكلم بما لا يُفهم؟! فقيل له: وأيّ شيء وقفت عليه من هذا؟ فقال: في كثير من المسائل. فقيل له: «هذا رجلٌ أشرَف على بحر، فهو يتكلّم بما يريد. فسكت»[2].

وبفضل براعته ومهارته صنف الأخفش الكثير من المصنفات ضمّنها كل ما أوتي به من علم، ليذيعه على الناس. نذكر من مؤلفاته (الأوساط في النحو، معاني القرآن، المقاييس في النحو، الاشتقاق، وكتاب (المسائل) الكبير الصغير)[3].

وبفعل نشاط الأخفش الأوسط، يمكن القول إنَّ النحو قطع شوطاً بعيداً على طريق النمو والتطور. علماً بأن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكوّنت بشكل نهائي على أيدي الخليل وتلميذه سيبويه اللذين لم يتركا للأجيال التالية، على ما يبدو، سوى خلافات فرعية تكثر وتقلّ حسب المدارس وحسب النحاة.

ولكنَّ ظاهرة التطور التي أبرزها الأخفش تكمن في عنايته بالحدود والتعريفات أكثر من عناية أستاذه سيبويه بها. فعلى سبيل المثال يكتفي سيبويه، عند تعريفه، الإسم بالتمثيل فقط كقوله: «والاسم رجل وفرس وحائط»[4] في حين أنَّ الأخفش يقول: «الإسم ما جاز فيه نفعني وضربني» أي: ما جاز أن يخبر عنه[5]. وتكمن أيضاً في التعليلات؛ فسيبويه يعلل امتناع الفعل المضارع من الخفض بأنَّ المجرور داخل في المضاف إليه وأنه يعاقب بالتنوين، والمضارع لا ينوّن. لكنَّ الأخفش يعنى بهذا التعليل أكثر بالإيضاح والشرح قائلاً: «لا يدخل الأفعال الجر، لأنه لا يضاف إلى الفعل، والخفض لا يكون إلاّ بالإضافة بالإضافة، ولو أضيف إلى الفعل، والفعل لا يخلو من فاعل، وجب أن يقوم الفعل وفاعله مقام التنوين، لأنَّ المضاف إليه يقوم مقام التنوين، وهو زيادة في المضاف، كما أن التنوين زيادة. فلم يجز أن تقيم الفعل والفاعل مقام التنوين؛ لأنَّ الاسم لا

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٧٣.
(٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.
(٣) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١ ص ٥٩١.
(٤) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٢.
(٥) الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ١١٠ وما بعدها.

يحتمل زيادتين، ولم يبلغ من قلة التنوين، وهو واحد، أن يقوما مقامه، كما لا يحتمل الإسم الألف واللام مع التنوين»[1].

ومن ظواهر التطور الأخرى الّتي أحدثها الأخفش الأوسط مخالفة سيبويه وأستاذه الخليل في كثير من المسائل، ونقضه كثيراً من آرائهما. ومن ذلك تجويزه مجيء (مِنْ) الجارة زائدة في الإيجاب كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿نُكَفِّرْ عَنكُمْ﴾ مِنْ ﴿سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم﴾[2] [النساء: ٣١]. وكان يذهب إلى جواز إعمال (إنَّ) إذا دخلتها (ما) الكافة نحو إنّما زيداً قائم[3]. كذلك أجاز دخول لام الابتداء على نعم وبئس في مثل: إنَّ محمداً لنعم الرجل[4]. ورأى أيضاً أنَّ (إلاَّ) الإستثنائية قد تأتي عاطفة بمعنى الواو ومنزلتها في التشريك لفظاً ومعنى كما في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] أي: ولا الذين ظلموا[5].

وبهذه الآراء التي نقض بها الأخفش آراء سيبويه أتاح للكوفين أن يفتحوا أبواب الخلاف على زعيم المدرسة البصرية وأستاذه الخليل. فقد أيّده زعيم المدرسة الكوفية (الكسائي) في كثير من هذه الوجوه التي بسطها. كذلك أيّده الفرّاء في كثير من آرائه التي حاول بها نقض طائفة من آراء سيبويه والخليل؛ ما دفع بعضهم إلى الاعتقاد أنَّ الأخفش هو بحق أستاذ المدرسة الكوفية[6]. ومن الآراء التي خالف بها سيبويه إنكاره إعمال (لات) إذ ذهب إلى أنها غير عاملة. والمرفوع الذي يليها يكون مبتدأ وخبره محذوفاً. أمّا إذا تلاها، منصوب، كان مفعولاً به لفعل محذوف مقدر. وتقديره في (ولات حين مناص) ولات أرى حين مناص[7]. والمعلوم أنَّ سيبويه يذهب إلى أنها تعمل عمل (ليس) ويليها، إمّا الإسم مرفوعاً، وإمّا الخبر منصوباً، وهو دائماً (الحين). ومع الرفع يكون الخبر محذوفاً، ومع النصب يكون اسمها محذوفاً[8]

---

(١) المصدر نفسه ص ١١٠.

(٢) راجع المغني لابن هشام، المكتبة العصرية ج ١ ص ٣١٨ ـ ٣٢٤.

(٣) ابن عقيل: شرح ألفية ابن مالك ج ٢، ص ١٧ (المكتبة العصرية).

(٤) السيوطي: همع الهوامع ج ١، ص ١٤٠.

(٥) ابن هشام: المغني، المكتبة العصرية، صيدا، ج ١، ص ٧٣.

(٦) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٧) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٢٦.

(٨) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٥٧ ـ ٥٨، ٦٠ وج ٢، ص ٢٧٥، الهيئة المصرية.

إنَّ الآراء الجديدة التي جاء بها الأخفش، في المرحلة الثانية، من مخالفته كثيراً من آراء سيبويه والخليل، إلى فسح للقياس على الأشعار الشاذَّة التي لا تطّرِد مع قوانين أستاذه، وصولاً إلى فسح للقراءات[1] محتجًا بها مهما خالفتْ القواعد النحوية القياسية عند سيبويه، لدليل قاطع على تطور النحو وازدهاره. وبفعل هذا النشاط الذي قام به الأخفش، يمكن القول إنَّ النحو قطع شوطاً بعيداً على طريق النمو والتقدم.

وهناك مشاهير آخرون من النحويين البصرين الذين ظهروا في مرحلة النشوء والنمو، وساهموا في تطوير النحو، لا يتسع المجال للحديث عن نشاطاتهم، ونكتفي بما عرضناه، وتكلّمنا عنه، على سبيل المثال لا الحصر.

وإذا كان البصريون قد نهضوا بالنحو هذا الهوض الكبير، في تلك المرحلة، فأين دور الكوفيين؟ وما أثر هذا الدور في تطوير هذا الفن؟

دور الكوفيين في تطوير النحو في المرحلة الثانية:

لم يكن دور الكوفيين، في المرحلة الثانية، أقلَّ تأثيراً منه، عند البصريين في مدارسة علم النحو، ومعالجة مسائله. فالأسباب التي ذكرناها آنفاً، كانت محرّكاً فعّالاً للنهوض به من قبل الفريقين. غير أنَّ الكوفين التفتوا، في تلك المرحلة، إلى النواحي الصرفية، مستنبطين للصرف كثيراً من قواعد وقوانين، لم يدركها البصريون الذين أوْلوا النحو اهتماماً كبيراً، لدرء خطر اللحن، كما رأينا سابقاً، واضعين الصرف في مرتبة ثانية بعد علم العربية، فتهافت الكوفيون على البحث بمسائل الصرف، لدفع التخلّف اللاّحق بهم، على ما فاتهم من الظفر بشرف النحو؛ إذ سبقهم البصريون في مدارسة هذا العلم بمدَّة لا تقلّ عن قرن من الزمن. وقد برز منهم مشاهير كان في مقدّمهم:

محمد بن الحسن الرّؤاسي[2]: لقد نشط هذا العالم نشاطاً جعله أوّل مَن وضع مِن الكوفيين كتاباً في النحو، سمّاه (الفيصل). ولم يَجْسُر على إظهاره حين دخل البصرة. ولمكانته العلمية عُدَّ أستاذ أهل الكوفة في النحو؛ إذ روى عنه

---

(١) من ذلك أخذ الأخفش بقراءة أبي جعفر في قوله تعالى: ﴿ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون﴾، مشتقًا منها قاعدة جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده نائب، فاعل مخالفاً بذلك أستاذه. راجع: همع الهوامع للسيوطي، ج ١، ص ١٦٢.

(٢) هو أبو جعفر بن أبي سارة. ونُقّب بالرؤاسي لكبر رأسه. راجع بغية الوعاة للسيوطي، ج ١، ص ٨٢.

الكسائي والفرّاء[1]. وقد أودع كتابه كل ما ورد في كتاب سيبويه. وفي ذلك يقول: «بعث الخليل إليَّ يطلب كتابي، فبعثته إليه، فقرأه، فكل ما في كتاب سيبويه»[2] وكان أبو جعفر يمثّل الطبقة الأولى من الكوفيين. أمّا الطبقة الثانية فكان على رأسها الكِسائي.

الكسائي: هو علي بن حمزة أبو الحسن الذي قاد الحركة النحوية الكوفية في مرحلة النشوء والنموّ، فنهض بالنحو نهوضاً قويًا، إذ أكبَّ منذ نشأته على حلقات القرّاء، واختلف إلى حلقات أبي جعفر الرؤاسي، وإلى كتابه (الفيصل). وروي أنّه سأل عمَّن يعلم النحو، فأرشد إلى معاذ الهرّاء[3]، فلزمه حتى أنفذه ما عنده، ثم خرج إلى البصرة حيث لقي الخليل وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب «تركت أسد الكوفة وتميماً وعندهما الفصاحة، وجئت إلى البصرة؟! فقال للخليل: من أين علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجدْ وتهامة، فخرج ورجع»[4]. وهناك سمع عن العرب وحفظ وكتب، وعاد إلى البصرة ملمًّا بكل ما ينطوي عليه النحو من قواعد، متمكناً مَن الرد على المسائل الّتي جرت بينه وبين يونس بن حبيب الذي أقَرَّ له فيها، إلى أن صار أعلم الناس، في عصره، ضابطاً عالماً بالعربية، قارئاً صدوقاً. قال الفرّاء: «قال لي رجل: ما اختلافك إلى الكسائي وأنت مثله في النحو؟! فأعجبتني نفسي، فأتيته فناظرته مناظرة الأكفاء؛ فكأني كنت طائراً يغرف بمنقاره من البحر»[5]. ومن الأدلّة الساطعة على براعته ومهارته في أصول النحو إجاباته على أسئلة تحتاج إلى نجابة وذكاء كانت تطرح عليه بحضرة الخلفاء؛ فقد روي أنَّ أحد القضاة دخل على الرشيد[6]، والكسائي عنده يمازحه. فقال

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٦. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٣) هو معاذ بن مسلم الهرّاء. كان يبيع الهرويّ من الثياب، أدّب عبد الملك بن مروان وقد نظر في النحو. توفي سنة ١٨٧ هـ. أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٢٥، والسيوطي بغية الوعاة، ج ٢، ص ٢٩٠.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٦٣.

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٢٩، السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٦٣.

(٦) هو هارون الرشيد بن محمد المهدي: كان أشهر خلفاء بني العبّاس. بويع له سنة ١٧٠ هـ. كان حكيماً مولعاً بمطالعة التاريخ والأدبيات. تحولت بغداد في عهده إلى مركز المعارف الإنسانية لجميع أقطار الأرض. توفي سنة ١٩٣ هـ. وجدي، محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، ج ١٠، ص ٥٠٥.

القاضي للخليفة: هذا الكوفيّ قد استفرعك وغلب عليك. فقال الرشيد: إنه ليأتيني بأشياء يشتمل عليها قلبي. ثمّ أقبل الكسائي على القاضي قائلاً له: هل لك في مسألة؟ قال: نحو أوْ فقه؟ قال بل فقه؛ فضحك الرشيد وقال: تُلْقي على أبي يوسف[1] فقهاً؟! قال: نعم. قال: يا أبا يوسف، ما تقول في رجل قال لامرأته: أنت طالق إنْ دخلت الدار؟ قال: إنْ دخلت الدار طَلَقَت. قال أخطأت يا أبا يوسف، فضحك الرشيد، ثم قال: كيف الصوابُ؟ قال: إذا قال: «(أنْ)، فقد وَجَبَ الفعل، وإذا قال: (إنْ) فلم يجب، ولم يقع الطلاق، قال: فكان أبو يوسف بعدها لا يَدَع أنْ يأتي الكسائي[2].

وهكذا استطاع الكسائي، بفضل سعة علمه بالعربية، أن ينال حظوة الخلفاء ورضاهم، فأدّب ولد الرشيد (الأمين)[3]، وقيل: إنه أدّب ولديه (الأمين والمأمون)[4]، بعد أن كان مؤدّباً للرشيد نفسه بإيعاز من والده الخليفة محمد المهدي[5]. وقد ذاعت شهرته، فوصل به الأمر إلى مرافقة الرشيد في رحلاته. وقد توثّقت العلاقات بينه وبين هذا الخليفة وبخاصة حين تلقاه في بعض طريقه، فوقف عليه، وسأله عن حاله، فقال الكسائي: «لَوْلَمْ أجْتَنِ من ثمرة الأدب إلاّ ما وهبَ الله لي من وقوف أمير المؤمنين عليّ لكان كافيًا»[6].

وبهذا يمكن القول إنّ الكسائي دفع بالنحو إلى مستوى عالٍ من التقدم، حين أخرج للناس مؤلفات نفيسة تناولت مسائل هذا الفن وقضاياه؛ نذكر منها معاني القرآن، ومختصراً في النحو، والقراءات، والنوادر والعدد، والمصادر والحروف[7] فتهافت الناس عليها لينهلوا من معينها.

ولم يكفِ الكسائي ما أخذه عن العرب الخلّص في بوادي نجد والحجاز

(١) هو القاضي نفسه.
(٢) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٢٧.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧. وأبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين، ص ٤٠.
(٤) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٧٢.
(٥) هو محمد المهدي بن المنصور. ولي الخلافة من سنة ١٥٨ إلى ١٦٩ هـ. في أيامه، ظهر المقنّع بخراسان مدّعياً الألوهية. وزعم أنّ الله خلق آدم، فحل في صورته، ثمّ في صورة نوح، وذلك بعد أن اتخذ له وجهاً من ذهب وضعهُ على وجهه. توفي سنة ١٦٩ هـ. محمد وجدي: دائرة معارف القرن العشرين، ج ٦، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(٦) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٢٨.
(٧) السيوطي بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٦٤.

وتهامة، لكنَّه مضى يكثر من سماعه عن أعراب الحُطَمَة[1]، بلا حرج خلافاً للبصريين الذين يربأون بأنفسهم أن يأخذوا اللغة عن أمثالهم من العرب المتحضرين، وقد استشهد على سيبويه بلغتهم، ما دفع محمد يحيى بن المبارك الملقَّب باليزيدي، لتأديبه يزيد بن منصور الحِمْيَري، إلى هجائه ونعته بأنبى الألفاظ، مع أصحابه حين قال:

كُنَّا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأوّل
فجاءنا قوم يقيسونه ... على لُغى أشياخ قُطْرُبُلِ
فكلّهم يعمل في نقص ما ... به يصاب الحق لا يأتلَ
إنَّ الكسائي وأصحابه ... يرقَوْنَ بالنحو إلى أسفل[2]

ومن هجائه له ولأصحابه قوله في موضع آخر:

يا طالب النحو ألاَ فابْكِهِ ... بعد أبي عمرو وحمَّادِ[3]
وابن أبي إسحاق في علمه ... والزين في المشهد والنَّادي
ويونسَ النحوي لا تنْسَه ... ولاَ خليلاً حيّةَ الوادي
أفسَدَهُ قومٌ وأزْرَوْا به ... من بني أغنام وأوْغادِ
ذوي مِراءٍ وذوي لُكْنَةٍ ... لِئام آباءٍ وأجدادِ
لهم قياس أحدثوه هُمُ ... قياس سوءٍ غير منقاد
أمَّا الكسائي فذاك امرؤٌ ... في النحو حارٍ غير مُرادِ[4]

وقال اليزيدي في الكسائي بيتَين آخريين لا يقلأنِ ذمًا وقدحاً عن الأبيات السابقة، وهما:

أفسدَ النَّحو الكسائي ... وثنى ابن غزالهْ
وأرى الأحمرَ تيساً ... فاعلِفوا التَّيْسَ النخالهْ[5]

وهكذا سار الكسائي بالنحو إلى الأمام بعد اتّصاله بالأخفش الأوسط ورواية كتاب سيبويه عنه؛ حيث وجده يكثر من الخلاف على صاحبه وعلى أستاذه الخليل

---

(١) هم عشيرة من بني عبد القيس نزلت في بغداد وأقامت بها. وحُطَمة هو ابن محارب كان يعمل الدروع. الفيروز بادي: القاموس المحيط، ج ٤، ص ٩٨، فصل الحاء باب الميم.
(٢) السيرافي: أخبار والنحويين البصريين، ص ٤٦.
(٣) أي حمد بن سلمة.
(٤) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٤١ ـ ٤٢. وحار تعني: حائراً.
(٥) السيوطي: بغية الوعادة، ج ٢، ص ١٦٤.

مستعيناً بمعرفته الواسعة بلغات العرب. وقد استغلّ الكسائي الفرصة التي كان يملي فيها الأخفش علومه الغزيرة النفيسة على الطلبة، إذ ساعدته تلك الفرّصة على تكوين فكرة أصبحت فيما بعد اتّجاهاً مغايراً للنحو البصري مغايرةً تقوم على الإتساع في الرواية والقياس استطاع الكسائي النفاذ من خلالها إلى تأسيس مدرسة كوفية عمل الفرّاء على تدعيم أركانها مع كوفيين آخرين. وبعمله هذا أصبح إمام تلك المدرسة؛ إذ هو الذي وضع رسومها ووطّأ منهجها. فإليه انتهى الكوفيون بعلمهم، وعليه عوَّلوا برواياتهم، فكان قدوتهم ومرجعهم، بقطع النظر عن سوء تنظيم علمه، وافتقاره إلى الحجج والعلل، مقارنة بسيبويه زعيم البصرين، لكنه تلقّن عن هذا الأخير وعن أستاذه الخليل، وعيسى بن عمر معرفة العلل والأقيسة[1].

توسع الكسائي في القياس: آمن الكسائي بأنَّ النحو إنما هو من ضروب القياس، وما يُطوى فيه من علل وحجج تشدّه وتقيم أودَه[2]. وفي ذلك يقول:

إنّما النحو قياسٌ يُتّبعْ ... وبه في كل أمرٍ يُنتَفَعْ[3]

وخلافاً للبصريين توسّع الكسائي في القياس، إذ لم يحصره في إطار المستعمل الشائع على الألسنة، ولم يقف به عند أعراب البدو، بل مدّه ليشمل ما ينطق به العرب المتحضرون المقيمون في المدن الذين فشا اللحن على ألسنتهم، كما يرى البصريون. ولهذا السبب، يمكن القول إنه ألّف كتابه في لحن العوامّ للدلالة على أنّه كان يفرّق بين لغات العرب وهذا اللحن. كذلك مدّ النحو ليشمل الشاذّ النادر من تلك اللغات مِمَّا لم يكن سيبويه والخليل، قبله، يعبآن به، ولا يجدان له أيّة قيمة، وذلك لأنهما كانا يريدان وضع القوانين النحوية في صورة حازمة صارمة بعيدة عن الاضطراب والخلل، وتستعمل باطّراد غير متأرجحة بين موازين مختلفة[4].

ولعلَّ السبب الذي دفع الكسائي إلى مثل هذا الموقف من التوسع في القياس، والإفساح في العربية للّغات الشاذّة النادرة، يكمن في كونه من القرّاء للقرآن الكريم، فعنه حمل معاصروه، ومن تلاهم إحدى القراءات السبع الوثيقة.

---

(١) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٧٥ ـ ١٧٦.
(٢) انحناؤه أو ثقله.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٧٦.
(٤) المرجع نفسه، ص ١٧٦.

وكانت تجري في قراءاته، حروف تشذّ على قواعد النحو البصري، فخشي أن يُظنّ بتلك الحروف أنها غير جائزة، وأنها لا تجري على العربية السليمة. ولعلّه خشى اندثارها، علماً بأنها مرويّة جميعاً عن الرسول.

والجدير ذكره أنّ سيبويه كوّن مادةً وفيرة من الأشعار والأقوال الشاذّة على مقاييسه، ليظهر أنها جرت على ألسنة الأعراب الفصحاء، ولكنها لا تجري على القواعد الكليّة العامة للنحو أو أنّه يريد أن يبعدها عن ألسنة النّاس؛ حتّى تستقيم لألسنتهم عربيتهم في أفصح صورة ممكنة. لكنّ الكسائي رأى أن يعاد النظر في هذا التأصيل العام لقواعد النحو، وأن يفسح منها للقراءات واللغات الشاذّة.

ومن هنا يمكن القول إنّ الكسائي طوّر النحو وأخرجه في صورة جديدة، غير متفقة والمناهج الدقيقة في وضع العلوم التي تقتضي في قواعدها الإطراد والتعميم والشمول. فغاية الكسائي الاحتفاظ بشواذ اللغات واللهجات وصونها وحمايتها من الضياع، وليس الاحتفاظ بالحروف الشاذّة في قراءات الذكر الحكم، لأنّ تلك القراءات كانت ستحتفظ بها الأجيال العربية لتعلقها بالدين الحنيف. أمّا غاية البصريين من العناية بتلك الشواذ وتسجيلها، فتكمن في توضيح الهُجنة في استخدامها، وتحصين قواعدهم وألسنة الناس منها. وبهذا يكون البصريون والكوفيون متفقين في إثباتها ومختلفين في الهدف منها[1].

وهناك نماذج كثيرة تكشف لنا موقف الكسائي من بعض حروف القراءات. ومنها الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]. ففي هذه الآية الكريمة لاحظ الكسائي أنّ اسم الفاعل (باسط) الذي جاء بمعنى الماضي في الآية لأنه يحكى قصة أهل الكهف، نصب (ذراعيه). لذلك وضع قاعدة عامّةً في النحو مفادها أنّ اسم الفاعل يعمل النصب بمعنى الماضي، وبمعنى الحال والاستقبال. لكنّ البصريين منعوا عمله في نصب ما بعده على المفعولية، وهو بمعنى الماضي، وتأوّلوا (باسط) على حكاية الحال الماضية، بدليل حكايتها بالمضارع في الفعل السابق: (ونقلبهم). وكأنّ التقدير: وكلبهم يبسط ذراعيه. في حين أنّ الكسائي تمسك بالآية واتّخذ منها قاعدة كلية مطّردة، وأجاز القول: زيد معطٍ عمراً أمسِ درهماً. وقد حذا حذوه بعض تلاميذه. لكنّ الفرّاء الكوفي خالفه، ومال إلى رأي

---

(١) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٧٧.

البصريين الذاهب إلى عدم جواز إعمال اسم الفاعل في المفعول به، إذا كان بمعنى الماضي[1].

ومن الأمثلة الأخرى الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]. فالنون المحذوفة من الفعل المضارع (يقيموا) على تقدير لام الأمر. هذا ما رآه الكسائي متخذاً من ذلك قاعدة عامة مطّردة مفادها حذف لام الأمر من المضارع بشرط تقدم (قلْ) عليه. غير أنّ البصريين يذهبون إلى أنّ الفعل المضارع (يقيموا) الوارد في هذه الآية، مجزوم لأنه جواب الأمر لـ (قلْ). كقولنا: «إيتني أكرِمْك»؛ فالفعل المضارع (أكرمك) مجزوم لأنه جواب (إيتني)[2].

ومن مذاهبه تجويزه تقديم المستثنى، في أول الكلام موجباً كان أو منفياً. كأن يقال: إلاّ زيداً قام القوم، وإلاّ قام القوم، وإلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً، وما، إلاّ زيداً، قام القوم. وقد استشهد بالبيت الآتي:

خلا الله لا أرجو سواك وإنّما ... أعُدُّ عِيالي شعبةً من عِيالكا

من دون أن يلتفت إلى أنّ الضرورة الشعرية دفعت الشاعر إلى المخالفة المنطقية لترتيب الكلام؛ وإلى جانب تسغويه ذلك في (خلا) سوّغه أيضاً مع (إلاّ) لعلة أنها الأصل في الباب، وخلا فرع لها. والأصل أولى بما يجوز في الفرع. ومن خلال هذا البيت الذي استشهد به وضع قاعدة عامّةً مفادها جواز تقديم المستثنى في أول الكلام سواء أكان موجباً أم منفيًا[3].

ومِمّا ذهب إليه الكسائي جواز إضافة (حيث) إلى المفرد خلافاً لسيبويه وجمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أنها تلزم الإضافة إلى جملة أسمية أو فعلية فقط. وجعل هذا الجواز قياساً لقول بعض الشعراء.

أَمَا ترى حيث سُهَيْلٍ طالعاً ... نجماً يضيء كالشهاب لامعا

أمّا البصريون فقد جعلوا ذلك من النادر الذي لا يصِحُّ أن يتّخذ منه القياس، والأحكام النحوية الكليّة العامّة[4].

وللكسائي آراء كثيرة لا تسندها الشواهد. فمنها أنّه كان يجيز الفصل بين فعل

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ٩٥. والمغني ص ٧٧٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج ١، ص ٤٥٢ الطبعة القديمة.

(٣) ابن الأنباري: الإنصاف، المسألة (٣٦). السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٢٢٦.

(٤) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٢١٢.

الشرط وأداته بمعموله مثل: مَنْ زيداً يكرم أكرمه. والفصل أيضاً بعطف وتوكيد. وقد منع ذلك الفرّاء لعدم وروده في السماع[1].

إنَّ النماذج التي قدمناها لآراء الكسائي تظهر إمامته لمدرسة نحوية وضع أسساً لها تقوم على الاتساع في الرواية والقياس، وإصدار أحكام وآراء لم ترد في خاطر البصريين. سواء سندتها الشواهد أم لم تسندها. وهذا الدليل قاطع على تطور النحو على يد الكوفين في مرحلة النشوء والنموُ في المراحل التي تلتها.

تطور النحو الكوفي بعد الكسائي:

لمّا كان الكسائي يمثّل أبرز أئمة القرّاء والنحاة واللغويين، فلا عجب أن يتطور النحو بعده، في مرحلة النشوء والنمو على أيدي تلاميذه وأصحابه الذين أخذوا عنه من كل علم بسبب. ولا مجال لذكرهم والحديث عنهم جميعاً بل نكتفي بالإشارة إلى عدد منهم، مركّزين في النهاية على أبرزهم، منهم الفرّاء وهشام بن معاوية الضرير. فمن الذين أخذوا عن الكسائي (القراءات واللغة القاسم بن سلاّم أبو عبيد الذي كان إمام عصره في غير علم. وذكر أنّه كان مفّتياً في القرآن والفقه والأخبار والعربية. ومن أبرز مؤلفاته: معاني القرآن، المقصور والممدود، القراءات والمذكرّ والمؤنث[2]. وذكر السيوطي أنَّ أبا عبيد كان يصرح بأنَّ بين العرب قوماً ينصبون بـ (إنَّ) وأخواتها الإسم والخبر جميعاً كما جاء في قول الشاعر:

إذا اسودَّ جُنْحُ الليل فلْتأتِ ولتكنْ   خطاكَ خفافاً إنَّ حرّاسَنا أُسْدَا

لكن جمهور البصريين أوّلوا ذلك ومثله على الحال، وأن الخبر محذوف[3].

ونذكر أيضاً علي بن المبارك الأحمر الذي كان مؤدّباً لمحمد بن هارون الأمين الذي أغدق عليه المال الوفير. كان يحبّ العربية، وأصبح أحد من اشتهر بالتقدم في النحو واتساع الحفظ. وعرف بشيخ العربية[4]. ومن غريب آرائه زعمه أنَّ (ما) تأتي أداة استثناء مستشهداً بقول بعض العرب:

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ٥٩.

(٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤. وذكر السيوطي أنه توفي سنة ٢٢٤ هـ.

(٣) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٤.

(٤) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٣٤. السيوطي: بغية الدعاة، ج ٢، ص ١٥٨. توفي سنة ١٩٤ هـ.

«كلّ شيء مَهَهٌ[1] ما النساءَ وذكرَهنَّ» أي: إلا النساءَ وذكرهن. لكنَّ النحاة تأوّلوه بأنَّ فعل الاستثناء بعد (ما) حذف. أي: ما خلا النساء أو ما عدا النساء[2].

ونذكر أيضاً هشام بن معاوية الضرير أبا عبد الله الكوفي (ت ٢٠٩ هـ) الذي يعدّ أحد أعيان أصحاب الكسائي. فقد نشط في درس النحو مستنيراً بآرائه وأصوله التي وضعها لنحاة الكوفة من بعده[3] وقد اقتفى أثره في الإكثار من الاتساع في الرواية والقياس مخالفاً البصريين مدلياً بآراء جديدة يداخلها كثير من البعد والاستغراب. فعلى سبيل المثال كان يذهب إلى أنَّ الواو العاطفة للجمل تُغني غناء الضمير في الربط بين المبتدأ وخبره، فيقال: (زيدٌ جاءت هند وأكرمها). لكنَّ البصريين منعوا ذلك، لأنه لم يرد به سماع، ولأنَّ الواو تأتي للجمع في المفردات، لا في الجمل بدليل جوازْ هذان: قائم وقاعد دون «هذان يقوم ويقعد»[4].

وإذا كان أصحاب الكسائي الذين أشرنا إلى نشاطهم قد درسوا النحو مقدمين آراء جديدة وغريبة، فإنهم لم يستطيعوا وضع النحو الكوفي بصورته النهائية، بل تركوا هذا الانجاز للفرّاء الذي أصبح أعلم الكوفين بالنحو بعد الكسائي.

دَوْرُ الفرّاء في تطوير النحو: تذكر كتب التراجم أنَّ أبا زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدَّيْلمي الفرّاء، كان أبرع الكوفيين في علمهم، وأعملهم بالنحو وكان يقال: «الفرّاء أمير المؤمنين في النحو»[5]. وقال بعضهم: «لولا الفرّاء ما كانت عربيّة، لأنه حصّنها وضبطها، ولولا الفرّاء لسقطت العربية؛ لأنها كانت تُتنازع، ويدّعيها كلُّ مَن أراد، ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقرائحهم، فتذهب[6]». نعم كان أحذق الكوفيين بالنحو بعد الكسائي؛ فأخذ من هذا الأخير واعتمد عليه، وكان زائد العصبية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه[7].

---

(١) أي: يسير وسهل. وقيل: مهاةٌ ومهاهَةٌ. الفيروز بادي: القاموس المحيط، فصل الميم والنون، باب الهاء، ج ٤، ص ٢٩٥.
(٢) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٢٣٣.
(٣) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٢٨.
(٤) ابن هشام: المغني، ج ٢، ص ٣٥٣ وما بعدها، المكتبة العصرية.
(٥) الزركلي، خير الدين: الأعلام، ج ٨، ص ١٤٥.
(٦) أبو بكر الزبيدي: طبقت النحويين، ص ١٣٢.
(٧) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٣١.

وقد شَهِدَ أبو العباس أحمد بن يحيى[1] على جدارة الفراء بحمل لواء العربية بقوله: «العرب تُخْرِجُ الإعراب على اللفظ دون المعاني. ولا يُفسِد الإعرابُ المعنى، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى، فليس من كلام العرب، وإنما صحّ قول الفرّاء، لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب؛ فقال: كلّ مسألة وافق إعرابُها معناها، ومعناها إعرابَها فهو الصحيح، وإنَّما لَحِقَ سيبويه الغلطُ لأنَّه عمل كلام العرب على المعاني، وخلَّى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلاَّ ما المعنى فيه مطبّق للإعراب، والإعراب مطبق للمعنى. وما نقله ابن هشام[2] عن الكسائي فلا مطعن فيه، وما قاسه فقد لحقه الغمز، لأنه سلك بعض سبيل سيبويه؛ فعمل العربية على المعاني، وترك الألفاظ، والفرّاء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع، واستحقَّ التقدمة، وذلك كقولك: مات زيدٌ؛ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول: مات زيداً؛ لأن الله هوا لذي أماته، ولكنَّك عاملت اللفظ، فأردت: سكنتْ حركاتُ زيد»[3].

وبفضل براعته بالنحو، استطاع الفرّاء أن يضع، في هذا العلم وغيره، المصنفات القيّمة مثل: (معاني القرآن)، البهاء فيما تلحن فيه العامَّة، اللغات، الجمع والتثنية في القرآن، المقصور والممدود، فعل وأفعل، المذكر والمؤنث والحدود في الإعراب[4].

وقد لقي حظوة من الرشيد، فتقرّب منه فكانت آراؤه تثير إستحسان الخليفة. روي أنه دخل على هذا الخليفة، فتكلَّم بكلام لحن فيه مرّات. فقال أبو الفضل جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، وزير الرشيد، إنَّه لَحَنَ يا أمير المؤمنين، قال له الرشيد: أتلحن؟ قال: «يا أمير المؤمنين، إنَّ طباع أهل البدو الإعراب، وطباع أهل الحضر اللَّحْن؛ فإذا تحفّظت لم ألحنْ، وإذا رجعتُ إلى الطبع لَحَنْتُ. فاستحْسَنَ الرشيد قوله»[5].

إنَّ تلك المكانة العالية في مضمار العلوم، وبخاصة النحو منها، التي أثبتها

---

(١) هو المعروف بثعلب. كان إمام الكوفيين بالنحو بعد الفراء. وكان أيضاً محدثاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة، وثقه حجة. له من المؤلفات: الفصيح، مجالس ثعلب وإعراب القرآن. توفي سنة ٢٩١ هـ. الزركلي: الأعلام، ج ١، ص ٢٦٧.

(٢) المقصود به هشام بن معاوية الضرير الذي أشرنا إليه سابقاً.

(٣) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٣١.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٣٣.

(٥) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٣١.

الشهود من العلماء والخلفاء لم تُتَحْ للفراء لو لم يغلب عليه ميلٌ شديد لإتقان العربية والعناية بالذكر الحكيم وقراءته وتفسيره آخذاً عن أستاذه الكسائي الكثير. وقد برز دوره في تطوير النحو، من خلال حذوه حذوَ أستاذه في الإكثار من الرواية عن الأعراب الذين نزلوا بغداد غير عابىءٍ بطعن البصريين بهم وبأمثالهم مِمَّن اختلطوا بأهل الحضر. وينطوي كتابه (معاني القرآن) على روايات كثيرة عن جماعة منهم، كأبي دثار الفَقْعسي، وأبي زياد الكلابي، وأبي ثَرْوان، وأبي الجراح العقيلي[١] الذين زوَّدوه بمادَّة وفيرة من الشعر واللغة.

إنَّ نشاط الفرّاء ودرسه النحو وتطويره تكمن في استكمال النحو الكوفي ووضع مصطلحات جديدة لعدد كبير من موضوعاته. فقد ذكرنا آنفاً أنَّ الكسائي وضع منهجاً لهذا النحو يقوم على ثلاثة دعائم: أولها الاتساع في الرواية؛ إذ يفسح في المجال لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذَّة. والثاني الاتساع في القياس؛ ويعني ذلك الاعتداد في قواعد النحو بالشاذ والقليل النادر. والثالث الاتساع في مخالفة البصريين اتّساعاً قد يؤدي إلى مدّ القواعد، وبسطها بآراء لا تسندها الشواهد اللغوية، بل يقود أحياناً إلى رفض المسموع الشائع على نحو موقفه وموقف الفرّاء من إعمال أسماء المبالغة.

وبظهور الفرّاء بدأ النحو يتطور في مرحلة النشوء والنموّ من خلال توسعه بالدعائم التي يرتكز عليها النحو الكوفي. ولعل القدرة على هذا التوسع كان نتيجة لثقافة كلامية فلسفية؛ إذ كان يحبّ الكلام ويميل إلى الاعتزال، ويتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة»[٢]. وقيل: سمّي بالفرّاء لأنّه «كان يَفْري الكلام»[٣]. وقد ساعدته تلك القدرة على الاستنباط والتحليل والتركيب، واستخراج القواعد والأقيسة، والاحتيال للآراء، وترتيب مقدماتها. وبفعل هذه القدرة التي فاقت قدرة الكسائي، تمكّن من تنظيم واسع لما تركه أستاذه من أسس وأصول «بانياً عليه من اجتهاده ما أعطى النحو الكوفي صورته النهائية»[٤] حيث يظهر الفرّاء خلافه مع نحّاة البصرة في كثير من الأصول التي خالف فيها البصريين في مسائل أساسية كالمسألة التي يرى فيها أنَّ المصدر مشتق من الفعل خلافاً

(١) ضيف، شوقي: المدارس النحوية ص ١٩٣.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٣٣.
(٣) المصدر نفسه: ج ٢، ص ٣٣٣.
(٤) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٩٦.

للبصريين القائلين إنَّ المصدر هو الأصل، والفعل مشتق منه[1]. وكان يدعم رأيه بأن المصدر يصِحُّ بصحة الفعل، ويعتلّ باعتلاله؛ فنقول قِوام من قاوَم، وقيام من قام، وأنَّ الفعل يعمل فيه النصب؛ تقول: كتب كتابةً، وأنه يؤكده، والمؤكد يتلو ما يؤكده. ومن هذه المسائل مسألة الأفعال وأقسامها. فهذه الأقسام، عند البصريين ثلاثة: ماضٍ، مضارع، وأمر أمّا الفرّاء وأصحابه الكوفيون، فيقسّمون الفعل إلى ماض ومضارع ودائم. والدائم ليس، بنظر الفرّاء، فعل الأمر، وإنما هو اسم الفاعل[2]. ويرى أنَّ فعل الأمر مقتطع من المضارع المجزوم بلام الأمر، ويوضح ذلك بقوله: «العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجّه لكثرة الأمر، خاصةً في كلامهم، فحذفوا اللاَّم كما حذفوا التاء من الفعل المضارع في مثل (لتضربْ)؛ وأنت تعلم أنَّ الجازم أو الناصب، لا يقعان إلاّ على الفعل الذي أوّله الياء والتاء والنون والألف. فلمّا حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف في قولك: اضرب وافرح، لأنَّ الضّاد ساكنة، فلم يستقم أن يُستأنَف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفةً[3] يقع بها الابتداء.. وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا) لأنه وجده قليلاً فجلعه عيباً، وهو الأصل[4]. ولقد سمعت عن النبيّ ﷺ أنه قال في بعض المشاهد: لتأخذوا مصافّكم، يريد به خذُوا مصافكم»[5]. وانطلاقاً من هذا التجليل يكون الأمر، عند الفرّاء، مجزوم الآخر، لا مبنيًا، ويكون معرباً إعراب أصله المقتطع منه[6].

تغيير المصطلحات النحوية وتبديلها عند الفرّاء:

بالإضافة إلى الأصول التي خالفَ فيها البصريين، فقد لجأ الفرّاء إلى الإكثار من التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية التي وضعها العالمان الكبيران الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، مضيفاً إليها بعض المصطلحات الجديدة. ونذكر من المصطلحات التي غيّرها مصطلح (التقريب)، وهو اسم الإشارة الذي يليه خبرٌ وحال نحو: هذا عليٌّ شاعراً. فعليّ خبر لهذا وشاعراً حال في رأي سيبويه. لكنَّ الفرّاء يرى أنَّ اسم الإشارة (هذا) كأنه مُشبه لكان إذا جاء بعده، مثلها، مرفوع

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف، ج ١، المسألة ٢٨.
(٢) الفرّاء: معاني القرآن ج ١، ص ١٦٥.
(٣) أي: ألف الوصل.
(٤) أي: أصل الأمر.
(٥) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٩.
(٦) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٩.

ومنصوب. والمنصوب برأيه، ينصب بخلوه من العامل، كما نصب خبر كان أي: لعدم وجود رافع له يرفعه[1]. ويعتقد أن نظريته تلك دفعت بعض الكوفيّن الذين خلفوه بجعل (هذا) من أخوات كان، وما يليها يكون اسماً وخبراً لها. و (هذا) تعرب تقريباً[2].

وفضلاً عن ذلك فقد بدّل مصطلح (النصب) ووضع له مصطلحاً جديداً سماه مصطلح (الصّرْف) في باب الفعل المضارع المنصوب بعد الواو والفاء وأو، وفي باب آخر هو باب المفعول معه حيث يُصْرَف[3] المضارع وهذا المفعول عمَّا قبله، ولا تكون الواو فيهما عاطفة، وإنما تكون واو صَرْف[4] لهما عمَّا قبلهما، ومثلها الفاء وأو. ويوضح ذلك مع الواو وأو قائلاً: الصرف أن تأتي بالواو معطوفةً على الكلام في أوّله حادثةٌ لا تستقيم إعادتها على ما عُطِفَ عليها كقول الشاعر:

لا تنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ　　　عارٌ عليك، إذا فعلت، عظيمُ

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)؛ فلذلك سُمّي صرفاً، إذ كان معطوفاً، ولم يستقم أن يُعاد فيه الحادث الذي قبله. ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب، وهي معطوفة على مرفوع قولهم: لو تُرِكتَ والأَسَدَ لأكلكَ»[5].

كذلك سمّى النفي باسم (الجحد) حين قال: وُضعت (بلى) لكل إقرار في أوله جحد[6]، ووضعت نعم للاستفهام الذي «لا جحد فيه. فبلى بمنزلة نعم؛ إلاّ أنها لا تكون إلاّ لما في أوّله جحدٌ»[7]. وبَدَّل مصطلح (لا) النافية بآخر هو (لا) التبرئة حين علّق على قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فقال: «القرّاء على نصب ذلك كله بالتبرئة»[8]. كذلك سمّى حرف الجر (الصّفة)، فقال معلّقاً على قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يَتَرَاجَعَآ﴾ [البقرة: ٢٣٠]: و (أن) في موضع نصب إذا نزعت الصفة[9] والأصل: فلا جناح

---

(١) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٢.
(٢) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١١٣.
(٣) أي: ينصب.
(٤) أي: نصب.
(٥) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٣٤.
(٦) أي: نفي.
(٧) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٥٢.
(٨) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٠.
(٩) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٤٨.

عليهما في أن يتراجعوا. وكان يسمّى حروف الزيادة حشواً ولغواً وصلة[1] كماأطلق على التمييز اسم (مُفسّر). فأشار في تعليقه على قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١]، إلى أنَّ (ذهباً) نصب لأنه مفسّر[2].

وفضلاً عن ذلك فقد سمّى البدل تكريراً وتبييناً وتفسيراً وترجمة[3]. ويعدُّ أول من اصطلح على تسمية الصفة بالنعت[4]، وأوّل من أطلق تسمية العطف بالحروف: الواو وأخواتها باسم عطف النّسق[5].

ولعلَّ الفرّاء كان يهدف من وراء تلك المصطلحات الجديدة التي وضعها إلى رسم صورة متميزة للنحو الكوفي، وإظهار تلك التسميات التي أطلقها على أبواب النحو وبعض موضوعاته، بمظهر الشيء الجديد المبتكر ليضاهي بها البصريين ويتباهى أمامهم.

إلى جانب ذلك حاول الفرّاء أن يخالف الخليل وسيبويه من تفسيرهما وتحليلهما لكثير من الألفاظ والأدوات. فمن ذلك (إيّاك) ولواحقها: إذ كان الخليل يرى أنَّ (إيّا) اسم مضمر مبهم مضاف إلى الضمير لتخصيصه، ورأى غيره من البصريين أنَّ هذه اللفظة ضمير والكاف وأخواتها حروف تبيين حال الضمير من التكلم والخطاب والغيبة. لكنّ الفراء خالف هذه الآراء بذهابه إلى أنَّ (إيا) حرف زيد دعامةً، ولواحقه هي الضمائر التي تكون في موضع نصب حسب مواقعها[6]. ومن آرائه الغريبة الطريفة أن أصل (بلى) بل العاطفة في مثل: ما قام عليّ بل خالد، إذ (بل) تدل، في هذا المثل، على الرجوع عن النفي، مثل بلى في جواب الاستفهام عن النفي، وقد زيد على آخرها ألف لتصلُح لأن يوقف عليها[7].

إنَّ محاولة الفراء في تبديل المصطلحات النحوية أو وضع مصطلحات جديدة، أو إيجاد تفسير جديد لبعض الكلمات والأدوات لدليل ظاهر على مدى

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٨.

(٢) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٧، ٥١، ٥٦، ١٩٢، ٣٢٠، ٣٤٨، وج ٢، ص ٥٨، ٦٩، ١٣٨، ١٧٨، ٢٧٣، ٣٦٠.

(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١١٢ وقد وضع سيبويه مصطلح الصفة.

(٥) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٤٤.

(٦) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٦١.

(٧) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٥٣.

التطور الذي بلغه النحو في مرحلة النشوء والنمو، بقطع النظر عن الهدف الذي كان يرمي إليه الفرّاء، وهو تكوين مدرسة نحوية كوفية له شخصيتها المستقلة عن المدرسة البصرية.

ولم تنحصر محاولة الفراء في ابتكار المصطلحات وتحليل بعض الأدوات. والألفاظ وتفسيرها وإنما تعدت ذلك إلى النفوذ إلى آراء كثيرة في العوامل والمعمولات، ومدّ السماع والقياس حيناً وقبضها حيناً آخر، وذلك لإيجاد هيئة النحو الكوفي مختلفة عن هيئة النحو البصري اختلافاً ظاهراً.

آراء الفرّاء في العوامل والمعمولات: يلتقي الفرّاء البصريين في مسألة العوامل والمعمولات حيناً، ويفترق عنهم حيناً آخر، لأن الافتراق عنهم يميز النحو الكوفي عن النحو البصري. فمن مواضع الافتراق أنّ الفراء رأى أنَّ العامل في المفعول به والفعل والفاعل معاً، خلافاً البصريين الذين ذهبوا إلى أنَّ العامل فيه هو الفعل السابق له أو ما يشبهه من مصدر واسم فاعل، وخلافاً للكسائي الذي يرى أن العامل فيه هو خروجه عن وصف الفعل ويبدو لنا أن الفرّاء عدّد العامل في هذا المفعول(١). وكان يرى أنَّ (كان) يليها فاعل مرفوع وحال منصوب. وسمّى اسمها شبه فاعل، وخبرها شبه حال، ويقول إنَّ الخبر نصب بخلوه من العامل(٢). بالإضافة إلى ذلك كان يذهب إلى أنَّ (حاشا) الاستثنائية في نحو: عاد القوم حاشا قائدهم، فعل لا فاعل له، وقائدهم مجرور بلام مقدّرة، والأصل (حاشا لقائدهم)، ثمَّ حذفت اللام لكثرة الاستعمال. خلافاً لسيبويه الذي يرى أنها دائماً تأتي حرف جز غير أنَّ المبرِّد جمع بين الرأيين، فقد تكون حرف جرّ، وفعلاً ينصب ما بعده بدليل تصرفه، إذ يقال: حاشى وأحاشي(٣).

أمّا المعمولات فله فيها آراء كثيرة وطريفة. ومنها أن يذهب مذهب الأخفش في أنَّ المرفوع بعد (إذا) و (إن) الشرطية في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ [الإنشقاق: ١] وفي قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، يكون مبتدأ وليس فاعلاً لفعل محذوف كما يرى سيبويه وجمهور البصريين(٤). وكان يذهب إلى أنَّ الفاء العاطفة لا تفيد الترتيب أحياناً كما في قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ

(١) السيوطي: همع الهوامع؛ ج ١، ص ١٦٥.
(٢) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ١٣.
(٣) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٨، ص ٤٧. السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٢٣٣.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٩، ص ١٠.

﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾ [الأعراف: ٤]، وخلافاً لذلك ذهب إلى أنَّ الواو العاطفة قد تفيد الترتيب[١] وذهب إلى أنَّ (أوْ) تأتي للاضراب مطلقاً من دون شرط محتجًا بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. لكنَّ سيبويه والبصريين يرون أنَّ (أو) لا تأتي للإضراب بمعنى (بل) إلاَّ إذا تقدَّمها نفي أو نهي[٢].

وقد أظهر توجيهه للإعراب في الآيات الكريمة أنه ذو عقل خصب، وذهن سيَّالٍ بالخواطر إليَ تفد إليه من كل صَوْبٍ التي وعلى سبيل المثال نعرض توجيهه لإعراب التاء في (أرأيتكم) من قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾[٣] [الأنعام: ٤٠]. فالتاء برأي سيبويه فاعل، والكاف حرف خطاب. وذهب الكسائي إلى أنها مفعول به. لكنَّ الفرّاء رأى أن العرب تطابق في هذا التعبير بين الكاف والمخاطب، فتقول للواحد: أرأيتك، وللواحدة أرأيتك، وللرجال أرأيتكم، وللنسوة أرأيتكنَّ. فبذلك عدَّ التاء حرف خطاب والكاف فاعلاً لأنها تطابق المسند إليه[٤].

وهكذا كان الفرّاء يستخرج من القرآن الكريم فيضاً من الآراء مستمداً ذلك من ذهنه الوقّاد مخالفاً سيبويه والبصريين، وأحياناً أستاذه الكسائي لغاية في نفسه وهي تشكيل النحو الكوفي في صيغته النهائية، فتستقرّ قواعده، ويستقر توجيهه للصيغ العربية، وتستقر مصطلحاته، وتستقر فيه العوامل والمعمولات متخذة كل ما يمكن من أوجه جديدة دالة على تطوّر ملموس في معاجلة النحو العربي. بعد أن توسع الفرّاء في الرواية وبسط القياس.

توسع الفرّاء في الرواية وبسط القياس: توسّع الفرّاء في الرواية عن الأعراب المتحضرين فسمعهم، وأخذ عنهم، وتتبَّعَ فصحاءهم كأبي ثَرْوان وأبي الجرّاح. ورحل إلى الجزيرة فأكثر من السماع والرواية عن العرب وقبائلهم، بدليل أنه كان يقول: «أنشدني بعض بني أسد، أو بعض بني كلاب، أو بعض ربيعة أو بعض بني عامر، أو بعض بني حنيفة»[٥]. والملاحظ أنه لم يذكر اسم الشاعر الجاهلي أو

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ١٢٩.
(٢) سيبويه: الكتاب، ج ٣، ص ١٨٨، الهيئة المصرية.
(٣) أرأيت كم بمعنى أخبروني.
(٤) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٣٣٣، ثعلب: مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، ص ٣٧٢. والسيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٧٧.
(٥) الفرّاء: معاني الفزاء، ص ٣٤، ٦٧، ٩١.

الإسلامي الذي ينشد من شعره، باعتبار أنَّ ذلك كان معروفاً متداولاً بين علماء اللغة والنحو في عصره[١]. كذلك لم يستشهد بالحديث النبويّ الشريف إلاّ ما جاء عرضاً[٢]. ولعّل عدمَ الاستشهاد به ناتج من كون روايته بالمعنى وأنَّ الذين رَوَوْه أعاجم غير ثقات في العربية. وكان البصريون والكسائي لا يستشهدون بهذا الحديث للعلّة نفسها[٣].

نعم! لقد توسّع الفرّاء في السماع عن العرب إلى أقصى الحدود، ملتمساً القياس، ولا سيما إذا تطابق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم، وبعض قراءاته، أو اتفق مع أشعار العرب. والأمثلة لما بسط فيه القياس معتمداً على القرآن، وقراءاته وأشعار العرب، كثيرة. فمنها موقفه إزاء الآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. فقال الفرّاء إنَّ الواو معناها السقوط أي: الزائدة في جواب (إذا). وقدَّم مثلاً لسقوطها في الجواب في الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧١] كذلك مثّل لسقوطها بقول الشاعر:

حتّى إذا قَمِلَتْ بطونكمُ ورأيتمُ أبناءكم شبُّوا
وَقَلَبْتُمُ ظهرَ المِجَنِّ لنا إنَّ اللئيم العاجزُ الخِبُّ

فجواب (إذا) وقلبتم. وقد زيدت هذه الواو في هذا الجواب لكنَّ البصريين يؤوّلون مثل ذلك بأن الجواب محذوف، والوا عاطفة الجملة المذكورة معها عليه[٤].

ولاحظ الفراء في قراءة الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧] أنَّ الفعل (تخشى) معطوف على فعل مجزوم بلا الناهية وأثبتت فيه الألف، وقد علّل إبقاء تلك الألف بأنَّ الفعل قد يكون مستأنفاً، وقد يكون في موضع جزم، وإن كانت فيه الياء. واستدلَّ على ذلك بأنّ العرب قد تعمل ذلك كما هو وارد في قول أحد الشعراء.

ألم يأتيك والأبناءُ تنمي بما لاقت لَبُون بن زياد

(١) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٢١٤.
(٢) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٦٦، ٤٦٩.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ٢١٥.
(٤) الفرّاء معاني القرآن، ج ١، ص ٢٣٨. ابن هشام: المغني، ج ٢، ص ٣٦٢، وما بعدها. المكتبة العصرية.

فأثبتت الياء في الفعل يأتيك، وهي في موضع جزم. واحتجَّ أيضاً بقول شاعر آخر:

هَجَوْتَ زبّانَ ثُمَّ جِئْتَ معتذراً من سبِّ زبّانَ لم تَهجو ولم تدعِ

والملاحظ أن الواو أثبتت في (تهجو) علماً بأن الفعل مسبوق بـ (لم) الجازمة[1] وجوَّز الفرّاء وقوع اللام المؤكدة في خبر (لكن) على نحو ما تقع في خبر (إنَّ) محتجاً بقول الشاعر:

ولكنني من حبِّها لعميد

لكنَّ البصريين لم يجيزوا ذلك محتجّين بأنَّ ذلك شاذ لا يعوّل عليه[2].

وقد لاحظنا أنَّ الفرّاء يبسط القياس ويمدّه مستشهداً ببعض القراءات للآيات القرآنية وبأشعار العرب لكنّه كان يلجأ أحياناً إلى بسط هذا القياس من دون شاهد يسنده. ومن ذلك إضافة اسم الفاعل المحلّي بالألف واللام إلى العَلَم قياساً على جواز إضافته إلى المعرّف بالألف واللاَّم؛ فيقال: القاتل عليٍّ كما يقال: القاتل الرجل[3].

ويقابل مدّه للقياس قبضه أيضاً، إذ كان الفرّاء يقبض هذا القياس أحياناً من دون الالتفات إلى السمّاع. وممّا قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع مجيء مرفوعيْن بعد (كان)، خلافاً للبصرين الذين جوّزوا ذلك على أنَّ في (كان) ضمير شأن محذوف هو اسمها، والجملة خبرها لمجيء ذلك كثيراً على لسان الشعراء نحو قول الشاعر:

إذا متُّ كانَ الناسُ صنفان شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنت أصنعُ[4]

إنكاره بعض القراءات: ويتجلّى نشاط الفرّاء في دفع النحو إلى الأمام في إنكاره بعض القراءات وردّها، تلاقياً مع موقفه من كلام بعض العرب الذين خطّأهم، فردَّ بعض ما سمعه منهم، إيماناً بأنه شاذ لا يقاس عليه، ولا يصِحُ طَرْده في العربية. ومن ذلك ردّه قراءة النصب لكلمة (ثمود) في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ

---

(١) ابن الأنباري: الإنصاف المسألة ٢٥.

(٢) المالقي، أحمد: رصف المباني، ص ٢٧٩.

الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٤٦٥.

قملت: كثرت. بطونكم: عشائركم. الخِبّ: الغادر. لبون: الناقة الغزيرة اللبن.

(٣) شرح الرضى على الكافية: ج ١، ص ٢٥٩.

(٤) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١١١.

﴿فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] حيث قرأ القرّاء هذه الكلمة بالرفع والنصب. وكان سيبويه قد وجّه النصب على أنَّ (أمّا) أشبهت الفعل، فثمود منصوبة بها، أمّا الرفع فعلى أنها مبتدأ. لكنَّ الفرّاء وجّه الرفع، منكراً النصب معلّلاً رأيه بقوله: «لأنَّ أمّا تَحسنُ في الإسم ولا تكون في الفعل»[١]. وكان حسبه أن يقول قراءة الرفع أفصح[٢].

كذلك قبّح قراءة من قرأ الآية الكريمة: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، بخفض (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور بدون إعادة الجار فقال: «في ذلك قبح لأنَّ العرب لا تردّ[٣] مخفوضاً على مخفوض، وقد كُنيَ عنه[٤]، وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[٥].

وضعّف أيضاً قراءة حمزة[٦] لكلمة (تَحْسَبَنَّ) بالياء في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩]. بينما كان يقرأها القرّاء بالتاء وفي ذلك يقول: «ما أحبّها لشذوذها»[٧].

إنَّ ردّ بعض القراءات يظهر أنّه يملك الرغبة الشديدة في التثبت والتحري. وهذا يمكن أن يكون أظهر الدلالات على تطور النحو في مرحلة النشوء والنمو إلى جانب عامل آخر ساعد على تطوير هذا العلم، في تلك المرحلة، متمثل بالمناظرات بين البصريين والكوفيين.

أثر المناظرات في تطوير النحو: لقد بيّنا سابقاً أنَّ سيبويه زعيم المدرسة البصرية، والكسائي زعيم المدرسة الكوفية، فقد بَنَيا صرح النحو ونهضا به إلى مستوى عالٍ من التطور، والاكتمال، ثمَّ جاء تلاميذهما وأصحابهما، فأكملوا الطريق بما بذلوه من نشاطات وجهود طورت النحو، وجعلته يستقرّ بقواعده ومصطلحاته وبكل ما يرتبط به. ولكنَّ الشيء اللافت للانتباه هو المناظرات التي

---

(١) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٤١.
(٢) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٢٢٠.
(٣) أي: لا تعطف.
(٤) أي: أي أضمر كالهاء في به.
(٥) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٢٥٢.
(٦) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي. كان أحد القراء السبعة، وكان من موالي التيم. هو عالم بالقراءات. توفي سنة ١٥٦ هـ، ٧٧٣ م. الزركلي: الأعلام، ج ٢، ص ٢٧٧،
(٧) الفرّاء: معاني القرآن، ج ١، ص ٤١٤.

كانت تعقدُ بين علماء البصرة من جهة، وعلماء الكوفة من جهة ثانية، فكانت سبباً رئيساً في تطوير هذا العلم؛ إذ كان الخلفاء يستقدمون علماء الكوفة إلى بغداد ليؤدبوا أولادهم، ولا سيما بعد أنْ دوّى ذكر الكسائي حتى بلغ مسمع المهدي في حاضرة الخلافة، حيث رأى فيه عالماً فذاً، ثمَّ احتضنه الرّشيد، ليؤدّب ولديه الأمين والمأمون. وبنشاطه ونشاط أصحابه ساد المذهب الكوفي، وتكاثر أتباعه، وعظم شأن علمائه. فعزَّ على علماء البصرة شأنهم، فأمُّوا بغداد ليناهضوهم؛ فعقدت المناظرات الحامية بين الفريقين، لحرصهما على حوز السبق، ورغبة في الدنوّ من العباسيين. ومن تلك المناظرات المناظرة التي عقدت بين سيبويه والكسائي قال الفرّاء: قدم سيبويه على البرامكة، فعزم يحيى بن خالد[١] على الجمع بينه وبين الكسائي، فجعل لذلك يوماً. فلمّا حضر تقدمت أنا والأحمر[٢]، فدخلنا، فإذا بمثال[٣] في صدر المجلس، فقعد عليه يحيى بن خالد، وقعد إلى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم، وحضر سيبويه، فأقبل عليه الأحمر، فسأله عن مسألة فأجاب فيها سيبويه، فقال له: أخطأت. ثمَّ سأله عن ثانية فأجابه، فقال أخطأت. ثم سأله عن ثالثة فأجاب، فقال أخطأت. فقال سيبويه: هذا سوء أدب. قال فأقبلتُ عليه فقلت: إنَّ في هذا الرجل جداً[٤]وعجلة، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أيُون، ومررت بأيِّين؟ وكيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت؟ فقدَّر وأخطأ. فقلت له: اعد النظر، فقدّر وأخطأ، فقلت. أعد النظر، فقدّر وأخطأ، فقلت: أعد النظر، ثلاث مرات يجيب ولا يصيب. فلما كثر ذلك عليه قال: لست أكلّمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره. قال: فحضر الكسائي، فأقبل على سيبويه فقال: تسألني أم أسلك؟ فقال: لا، بل تسألني أنت.

---

(١) هو يحيى بن خالد بن برمك، أبو الفضل. كان سيد بني برمك وافضلهم. وكان مؤدّب الرشيد العباسي ومعلّمهُ ومربّيه. ثم أصبح كاتبه. وقد علا شأنه واشتهر بجوده وحسن سياسته. وكانت نهايته الزّج بالسجن بعد نكبة البرامكة على يد الرشيد. توفي سنة ١٩٠ هـ، ٧٣٨ م الزركلي: الإعلام، ج ٨، ص ١٤٤.

(٢) هو خلف الأحمر: هو خلف بن حيّان أبو محرز. كان راوية وعالماً بالأدب وشاعراً من أهل البصرة. كان أبواه موليين من فرغانة. وكان أعلم أهل عصره بالشعر. وكان يضع الشعر وينسبه إلى العرب. من مؤلفاته (جبال العرب. توفي سنة ١٨٠هـ، ٧٩٦ م. الزركلي: الإعلام، ج ٢، ص ٣١٠.

(٣) هو فراش للجلوس والنوم عليه.

(٤) وردت في «الإشباه والنظائر» للسيوطي ج ٣، ص ٨٧ حِدّة. وأعتقد ذلك هو الصواب.

فاقبل عليه الكسائي فقال: ما تقول، أو كلف تقول: (قد كنت أظنُّ العقربَ أشدَّ لسعةً من الزُّنبُور[1] فإذا (هو هي)، أو (فإذا هو إيَّاها)؟ قال سيبويه: فإذا هو هي، ولا يجوز النصب. فقال له الكسائي: لحَنْتَ ثمّ سأله عن مسائل من هذا النوع. خرجت فإذا عبد الله القائمُ أو القائمَ؟ قال سيبويه في ذلك كلّه بالرفع دون النّصب: فقال الكسائي: ليس هذا كلام العرب؛ العرب ترفع في ذلك كلّه وتنصب، فدفع سيبويه قوله. فقال يحيى بن خالد: قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما. فمن ذا يحكم بينكما؟ قال الكسائي: هذه العرب ببابك قد جمعتَهُم من كل أوْب[2]، ووفدت عليك من كل صُقْع[3]، وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصرين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم، فيُحضرون ويسألون. فقال يحيى وجعفر: قد أنصفت. وأمر بإحضارهم، فدخلوا وفيهم أبو فقعَس وأبو دِثار، وأبو الجرّاح، وابو ثروان، فَسُئِلُوا عن المسائل التي جرت بين الكسائي وسيبويه، فشايعوا الكسائي وقالوا بقوله. فأقبل يحيى على سيبويه فقال: قد تسمع أيُها الرجلُ! قال: فاستكان سيبويه»[4].

ويظهر أن الحقَّ بجانب سيبويه لمَا يقتضيه القياس في هذا الموضع، ولأنه يطّرد الرفع فيه أي: الذكر الحكيم، من مثل قوله تعالى: ﴿ونزع يدهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَاءُ لِلنَّٰظِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٨]. فهي بما وبعدها مبتدأ وخبر والنصب على الحالية ضعيف[5].

وإليك مناظرة ثانية جرت بين الكسائي واليزيدي بحضرة الخليفة المهدي. فقد رَوَى أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قائلاً: «سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عمن يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه وعمي قال: حدّثني أبو محمد بن أبي محمد قال: كنّا مع المهدي قبل أن يستخلف بأربعة أشهر، وكان الكسائي معنا، فذكر المهدي العربية، وعنده

---

(١) ذباب أليم اللسع. البستاني: محيط المحيط، مادة (ز ن ب).

(٢) الأوْب: الناحية والجهة: القاموس المحيط للفيروز بادي، ج ١، فصل الهمزة باب الباء ص ٣٨.

(٣) الصّقْع: الناحية والبيت جمعها: أصقاع: ابن منظور: لسان العرب، ج ٨، فصل الصاد باب العين ص ٢٠٣.

(٤) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٧٠ ـ ٧١. السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو. مراجعة الدكتور فايز ترحيني. دار الكتاب العربي، ج ٣، ص ٨٧.

(٥) الفضل بن الحسن الطبرسي: مجمع البيان في تفسير القرآن، دار الحياة، المجلد الثالث الجزء التاسع، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

شيبة بن الوليد العبسي، فقال المهدي: يبعث إلى اليزيدي والكسائي وأنا يومئذٍ مع يزيد بن منصور، خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب، فجاءنا الرسول، فجئت أنا، وإذا الكسائي على الباب قد سبقني، فقال لي: يا أبا محمد، أعوذ باللّه من شرّك، قال: فقلت له: واللّه لا تؤتي من قبلي حتّى أوتي من قبلك، قال: فلمّا دخلنا عليه، أقبل عليّ، فقال كيف: نسبوا إلى البحرين: فقالوا بحراني، ونسبوا إلى الحصنين فقالوا حصني، ولم يقولوا حصناني، كما قالوا بحراني. قال: قلت: أصلح الله الأمير، إنهم لو نسبوا إلى البحرين، فقالوا بحري لم يعرف إلى البحرين، نسبوه أم إلى البحر، ولمّا جاءوا إلى الحصنين، لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين، فقالوا حصنيّ.

قال أبو محمد: فسمعت الكسائي يقول لعمرو بن بزيع: لو سألني الأمير، لأخبرته فيها بعلّة هي أحسن من هذه. فقال أبو محمد: فقلت أصلح الله الأمير، إنَّ هذا يزعم أنّك لو سألته لأجاب أحسن ممّا أجبت به، قال: فقد سألته، فقال الكسائي: إنّهم لما نسبوا إلى الحصنين، كانت فيه نونان، فقالوا: حصني اجتزاء بإحدى النونين من الأخرى، ولم يكن في البحرين إلاّ نون واحدة، فقالوا: بحراني. فقلت، أصلح الله الأمير: كيف يَنسُب رجلاً من بني جنان، يلزمه أن يقول: جني، لأنّ في جنان نونين. فإن قال ذاك، فقد سوّى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ، قال: فقال المهدي: قد ناظرا، فتناظرنا في مسائل حفظ قولي وقوله، إلى أن قلت له: كيف تقول إنَّ من خير القوم أو خيرهم بتة زيد. قال فأطال الفكر، لا يجيب بشيء. قال: قلت: أعزّ الله الأمير لأن يجيب فيخطىء فيتعلّم أحسن من هذه الإطالة»(١)

ويبدو لنا من خلال هذا العرض أنَّ المناظرات كانت حامية بين البصرة والكوفة، وحرّكت العلماء إلى العمل في ميدان النحو، ونشره، إذ كانت باعثاً على الاجتهاد والدأب على استكمال ما بقي من مواد النحو، واستمرت شديدة في مرحلة النشوء والنموّ، وصولاً إلى نهاية المرحلة الثالثة، حيث انطفأت نار العصبيّة البلدية، فخمدت تلك المناظرات بين البلدين كما سنرى لاحقاً.

ويمكن القول إنَّ المناظرات كانت تمثل أبرز مظاهر التطور في النحو في المرحلة الثانية؛ إذ كانت تدل على عقول نحوية خصبة، وتبحّر في أسرار هذا الفن، وقدرة على الاستقراء والتحليل والتركيب والاستنتاج لم نعهدها في المرحلة الأولى.

---

(١) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٩٠ ـ ٩١.

تَطَوّر النَّحو العَربي في المرحَلتَين الثالثة والرّابِعة

تمهيد:

لقد رأينا أنّ النحو العربي، قد وُضِع وتكوّن في المرحلة الأولى على أيدي البصريين، ثمّ نشأ ونما في المرحلة الثانية على أيديهم وأيدي الكوفيين معاً، فحظي هذا الفنّ بقفزة نوعية إلى الأمام، ولا سيّما بعد ظهور الخليل بن أحمد وسيبويه والكسائي والفرّاء. ثمّ ما لبث أن تنامى هذا العلم، وتطوّر في المرحلة الثالثة، حتى بلغ مستوى راقياً لم يشهده في المرحلتين السابقتين:

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة من عهد المازني البصري، وابن السكّيت الكوفي، وانتهت في آخر عهد المبرّد البصري، وثعلب الكوفي. وقد بلغ النحو في تلك المرحلة مستوى عالياً من النضج والأكتمال، نظراً للتنافس الشديد بين البصريين والكوفيين بفضل العصبية البلدية المتأجّجة في نفوس الطرفين. وكان لعلماء هذه المرحلة نشاطات بارزة تتجلّى في نواحٍ كثيرة، لا يتّسع المجال للحديث عن سائر علماء البصرة والكوفة ونشاطاتهم، بل نكتفي بالكلام عن المبرّزين منهم. فمن مشاهير البصريين:

المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان، أحد بني مازن. أصبح أعلم الناس بالبصرة، بعد أن قرأ على أبي الحسن الأخفش، كتاب سيبويه، وعمله على الجَرْمي[1]. وكان لا يناظره أحد إلاّ قطعه، بقدرته على الكلام. قال المبرّد: لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان. ومن أدلّ الروايات على براعته في النحو أنّ جارية للخليفة العباسي الواثق بالله غنّته يوماً:

(١) هو أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي، نُسب إلى جَرْم بن ربان بن عمران بن الحاف بن قضاعة. له مصنّفات كثيرة. أشهرها المختصر في النحو. في سنة ٢٢٥ هـ.
السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٨ ـ ٩.

أَظَلُوم إنّ مصابكم رجلاً أهدى السلاّم تحيّة ظُلمُ[(١)]

فاعترض التَّوَزي[(٢)] على نصبها (رجلاً) متوهّماً أنه خبر (إنَّ) فقالت منفعلة: لا أقبل هذا ولا غيره، وقد قرأته كذا على أعلم الناس بالعربية، أبي عثمان المازني. وعلى أثر ذلك استدعي هذا العالم من إحدى المدن، فلمّا دخل على الخليفة قال له: مِمَّن الرجل؟ أجابه المازني: من بني مازن. قال له، إجلس، فجلس، ثمَّ سأله الخليفة عن البيت، فقال معلّلاً بذكاءٍ وبراعة: «صوابه (رجلاً). فقال: ولِمَ؟ فقلت: إنَّ (مصابكم) مصدر بمعنى (إصابتكم). فأخذ التَوَزي في معارضتي، فقلت هو بمنزلة قولك: إنّ ضربك زيداً ظلم؛ فالرجل مفعول (مصابكم) و(ظَلم) الخبر. والدليل عليه أنَّ الكلام معلّق إلى أن تقول: (ظلم) فيتمّ. فقال التّوزي: حسبي، وفهم. واستحسنه الواثق»[(٣)]. ولحذاقته وبراعته في النحو، كافأه الخلفاء وكرَّموه.

وتركّزت نشاطاته على التعليقات والشروح حول كتاب سيبويه. منها (تفاسير كتاب سيبويه)، و(الديباج في جوامع كتاب سيبويه). كذلك صنّف مؤلفات أخرى منها (ما تلحن فيه العامّة)، و(الألف واللام).

ولعلَّ أهم النشاطات التي قام بها علماء هذه المرحلة، وبالذات المازني، يتمثل في جعلهم الصرف مستقلاً عن النحو. ويبدو ذلك واضحاً من خلال وضع أبي عثمان كتابَ (التصريف)[(٤)] الذي شرحه ابن جنيّ، وسمّاه (المنصف). وهو كتاب قيمّ ونفيس، جمع فيه موضوعات التصريف المتناثرة في كتاب سيبويه، وقد نظمها للمرة الأولى، وصاغها صياغة علمية بلغت الغاية في الاتقان.

يضاف إلى تلك النشاطات ما قدّمه أبو عثمان من اجتهادات وآراء طريفة. من ذلك ذهابه إلى أنَّ كلمة (مثل ما) في قوله تعالى: «إنَّه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ»[(٥)]، وهي اسم واحد بُنيت فيه (مثلَ) على الفتح، وهي مع ما في موضع

---

(١) ورد بدل (تحية) كلمة (إليكم) في (طبقات النحويين) للزبيدي، ص ٨٧.

(٢) هو عبد الله بن محمد مولى لقريش. قرأ كتاب سيبويه على أبي عمر الجَرْمي: كان عالماً بالشعر وبارعاً في النحو. السيرافي: أخبار النحويين البصريين ص ٨٥.

(٣) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٧٤ أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٨٧. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١ ص ٤٦٤ وما بعدها.

(٤) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٤٦٥.

(٥) سورة الذاريات، الآية ٢٣.

رفع نعت لحق، وهما مضافان إلى أنَّ وما بعدها[١]. وكان يرى أنَ بعض أسماء الافعال تكون منصوبة بأفعال مضمرة، على أنها مفعولات مطلقة واسم الفعل هيهات وأخوه (شتان) مفعولان مطلقان لفعل محذوف، تقديره (بَعُدَ) وكأنَ معناهما (بُعْداً)[٢].

ويعدّ المازني أوّل من فتح باب التمارين غير العملية في الصرف على مصاريعه كأن يقال: إبنِ من (ضَرَبَ) على مثال (جعفر)، فيقال (ضَرْبب)، أو إبنِ منها على مثال (قِمَطْر)، فيقال: (ضِرَبّ)[٣].

وقد تجسدت مظاهر نشاطات المازني في الاختلاف بين رأيه ورأي عالم آخر من مدرسته حول مسائل نجوية وصرفية. ومن مظاهر هذا الاختلاف، ما كان بارزاً بين أبي عثمان وسيبويه وأستاذه الخليل في مسائل صرفية منها وزن (دُلامِص)[٤]. فالخليل يرى أنَّ وزنها (فُعامِل) أمّا المازني فيرى أنّ وزنها (فُعَايل) أي أنّ الميم أصلية في بنائها. وأيّد ابن جني رأي الخليل لمجيء (دليص) لمعناها عن العرب[٥].

وخالف سيبويه في مسائل صرفية كثيرة عن بصيرة ودراية، فيقول في ذلك: «إذا قال العالم قولاً لا متقدماً فللمتعلم الاقتداء به، والانتصار له والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا»[٦] ومن مخالفتهِ لسيبويه ذهابه إلى أنَّ كلمة (أشُدَّه) في الآية الكريمةِ (وَلَماً بَلَغَ أَشُدَّهُ)[٧] هي اسم جمع لا واحد له، في حين رأى سيبويه أنها جمع شِدَّة كنعمة وأنعم[٨].

والظاهر أنَّ ما عرضنا له من آراء للمازني يخالف فيها سيبويه وغيره من كبار النحاة يشهد أنَّ هذا العالم قد تَبَوَّأَ عرش الإمامة، ولا سيما في علم التصريف؛ إذ عمل على تنظيم قواعده ومسائله، وقام بفصله عن النحو الذي كان مرتبطاً به في كتاب سيبويه، وجعله علماً مستقلاً بأبنيته وأقسيته وتمارينه الكثيرة التي ذلّل بها

---

(١) ابن جني: الخصائص، نج ٢، ص ١٨٢.
(٢) السيوطي: همع الهوامع، ج ١ ص ١٧.
(٣) ابن جني: إلمنصف ج ١، ص ١٧٣.
(٤) أي الأملس البرّاق.
(٥) ابن جني: المنصف، ج ١، ص ١٥١.
(٦) ابن جني: الخصائص، ج ١، ص ١٩٧.
(٧) سورة يوسف، الآية ٢٢.
(٨) ابن جنيّ: الخصائص: ج ١، ص ٨٦.

شوارده، ويسّرها لمن جاء بعده كأبي على الفارسى، وابن جنيّ.

وكذلك يكون المازني رمز تطور هذا العلم في المرحلة الثالثة، إذا أظهر عن براعة نادرة في صياغة قواعد التصريف صياغة تُبنى على الضبط الدقيق وسلامة التطبيق، وكان رمزاً لتطور النحو وإماماً له؛ ما دفع المبرّد إلى القول: «لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان المازني»[1].

المبرّد وأصحابه: لم تتوقف عجلة تطوّر النحو بعد وفاة المازني سنة (٢٤٩ هـ) وإنما مضت قدُماً وبسرعة حثيثة بعد ظهور المبرّد وأصحابه في أواخر تلك المرحلة علماً بأنَّ عدداً من العلماء البصريين كانوا قد ظهروا قبله، وصبّوا جلّ اهتمامهم على رواية اللغة والشعر؛ فكانت آراؤهم النحوية قليلة قياساً على اللغة. ونذكر منهم عبد الله بن محمد التّوّزي، وأبا إسحاق إبراهيم بن سلمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد بن أبيه الملقّب بالزيادي، وأبا الفضل عبّاس بن الفرج الرّياشي، وأبا حاتم السّجستاني سهل بن محمد[2]. غير أنَّ محمد بن يزيد الأزدي أبا العباس المبرِّد كان إمام العربية ببغداد في زمانه بعد أن أخذ عن المازني وأبي حاتم السجستاني. ويقال إنه بدأ بقراءة كتاب سيبويه وختمه على أبي عثمان، فأصبح على جانب من غزارة العلم والأدب وكثرة الحفظ وحسن الإشارة، وفصاحة اللسان، وبراعة البيان، وملوكيّة المجال وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة، وحلاوة المخاطبة، وصحة القريحة، وقرب الافهام ووضوح الشرح، وعذوبة المنطق على ما ليس أحد ممّن تقدّمه أو تأخّر عنه[3]. لذلك عدَّ المبرّد من المشاهير البصريين في المرحلة الثالثة. فقد سأل بعضهم رجلاً قائلاً: أتعرف أبا عثمان المازني؟ قال: نعم! معرفة ثاقبة. ثم سأله: أفتعرف الذي يقول فيه:

وفتىً من مازنٍ سادَ أهل البصره　　أُمُّـهُ مـعـروفـة وأبـوه نـكـره؟

قالَ: لا أعرفه. قال: أفتعرف غلاماً له قد نبغ في هذا العصر معه ذهنٌ، وله حفظٌ، وقد برز في النحو، وجلس في مجلس صاحبه، وشاركه فيه، يُعرف بالمبّرد؟ قال: أنا واللهِ، عين الخبير به[4].

---

(١) القفطي: إنباه الرّواة على أنباه النحّاة، ج ١ ص ٢٤٨.

(٢) راجع أخبار النحويين البصريين للسيرافي، ص ٨٥، ج.، ٩٣، ٩٦ وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص ٩٤، ٩٧ و ٩٩.

(٣) السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٩٦ وما بعدها. أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٠١.

(٤). السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص ٩٩.

وعلى هذا يمكن القول إن النضج والاكتمال، في المرحلة الثالثة، تحقّقا بظهور المبّرد؛ إذ انتهت إليه الرئاسة، فقال عنه الناس: «لم يرَ الميّرد مثل نفسه، مِمَّن كان قبله، ولا يوفى بعده مثلُهُ»[1]. وقال فيه أبو بكر بن مجاهد: «ما رأيت أحسن جواباً من المبرّد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول المتقدم»[2] ويروى أنَّ شاباً نيسابورياً أتى أبا حاتم السجستاني قائلاً له: «يا أبا حاتم، إنيِّ قدمت بلدكم؛ وهو بلد العلم والعلماء، وأنت شيخ هذه المدينة، وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه. فقال له: الدِّين النصيحة، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فأقرأ على هذا الغلام، محمد بن يزيد»[2]. وكان لرئاسته، وتفرده بمذهب أصحابه، وإربائه عليهم بفطنته وصحّحه قريحته صدى بعيد حَدَا الخلفاء إلى استقدامه لاستشارته في مسائل كثيرة[3] ومما يظهر ذكاءه ومهارته في النحو والصرف رَدّهُ على المازني الذي سأل المبرِّد بعد تصنيفه كتاب (الألف واللاّم) عن دقيقه وعويصه؛ فأجابه بأحسن جواب. فقال له المازني: «قم فأنت المبرِّد، أي المثبت للحق»[4].

ولقد أتاحب تلك المكانة للمبرِّد أن يصنّف الكثير من المؤلّفات النفيسه أبرزها (معاني القرآن)، (الكامل في اللغة والأدب) (المقتضب)، (الروضة)، (المقصور والممدود)، (الاشتقاق)، (إعراب القرآن)، (الردّ على سيبويه)، (شرح شواهذ سيبويه) (طبقات النحّاة البصريين)، (العروض) و(القوافي) كما أنّها أتاحت له أن يناظر ثعلب فيخرج متفوّقاً عليه بقدرته على الجدل وإصابته للحجّة وحسن بيانه؛ ما جعل الكثيرين من تلاميذ خصمه يتحوّلون إلى حلقته، وعلى رأسهم أبو علي الدِّينوَرِي[5] والجدير بالذكر أنَّ المبرِّد كان يمثل أخِر البارزين من علماء البصرة، في تلك المرحلة فعدّه ابن جنيّ جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابه[6]، وهو الذي نقلها وقرّرها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها[7].

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٠١. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٢٦٩.
(٢) المصد نفسه، ص ١٠١.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٤) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٢٦٠. والمبرِّد بكسر الراء، لكنَّ الكوفيين فتحوها فقالوا: المبرَّد.
(٥) هو أحمد بن مروان الدِّينَوري المالكي، أبو بكر. وكان قاضياً محدِّثاً وتوفي في القاهرة سنة ٣٣٣ هـ. له تصانيف أهمها: المجالسة وجواهر العلم ،الردّ على الشافعيّ. ومناقب مالك الزركلي: الأعلام، ج ١ ص ٢٥٦.
(٦) المقصود بهم البصريون.
(٧) ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج ١، ص ١٣٠.

وعلى الرغم من أنَّ المبرّد كان يرجع، في كثير آرائه النحويه والصرفيّة إلى الأصول نفسها التي اعتمد عليها علماء المدرسة البصرية من قبله، في أغلب الأحيان، فإنّه لم يتقيّد بآراء المذهبين البصري والكوفي أحياناً أخرى؛ إذ كانت له آراء منفردة جديدة لا تساير أحد المذهبين. فنأخذ رأيه في (غير) بعد ليس، على سبيل المثال. فكان الأخفش يذهب إلى أنه يجوز في (غير) الرفع والنصب مع حذف التنوين، لانتظار المضاف إليه؛ ومعنى ذلك أنها تأتي معربة لا مبنيّة في مثل قولنا: (قبضت ألف ليرة ليس غير). وفي حالة الرفع يكون خبر ليس محذوفا، وعند النصب يكون أسمها مضمراً. لكنَّ المبرد خالفه حين رفض إلاّ رفع (غير) على أنَّ رفعها ضمّة بناء لا إعراب، وأنَّ (غير) شبّهت بقبل وبعد، وعلى هذا يحتمل أن تكون أسماً لليس، أو خبراً لها؛ أي: على حذف الخبر، أو على إضمار الأسم في (ليس)[(١)]. كذلك خالف المبرد جَمهور الطرفين الذين رأوْا أنَّ اسم (لا) النافية للجنس، إذا كان مثنى أو جمع مذكر، رُكِّب معها وبُني، كما يُبنى مفردها، غير أنَّ المبّرد يذهب إلى أنَّ اسمها، حينئذ، يكون معرباً، لأنه لم يَرَ فيهما التركيب مع شيء آخر، من قبل، وأنه لا يوجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان ونُقض قوله بأنهما يبنيان في النداء[(٢)].

كذلك خالف المبرّد سيبويه الذاهب إلى أنَّ (ما) الداخلة على (قلَّ) ونحوها مثل (طال)، تكفّها عن العمل، وفي هذه الحالة، لا يليها إلاَّ الفعل نحو: زياد قلّما يصدق. أمَّا المبّرد فرأى أنها زائدة، وهي لا تكف الفعل عن العمل كما في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما ... وصَالٌ على طول الصدود يَدُومُ

فوصال في هذا البيت فاعلَ (قلما) في رأي المَبرّد. أمَّا سيبويه فيرى أنها دخلت على اسم ضرورةً، وهو فاعل لفعل محذوف مفسَّر، وتقديره(يدوم)[(٣)]. بالاضافة إلى ذلك جوَّز دخول لام الابتداء على خبر (إنَّ) ومعموله إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً في مثل: إنّ خالداً لَبِكَ واثق خلافاً للبصريين[(٤)]: وخالف المبرّد سيبويه الذي رأي أنه من غير الجائز إعمال حتى الجارة في مضمر. لكنَّ صاحب (الكامل) أجاز ذلك محتجًا بقول الشاعر:

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج ١ ص ٢١٠.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٦.
(٣) ابن هشام: المغني، ج ١، ص ٣٠٦. المكتبة العصرية.
(٤) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٠. ويبدو أن هذا التجويز فيه تكلف.

أتَتْ حتّاك تقصد كلَّ فجٍّ تُرَجّي منك أنها لا تخيب

وعدَّ جمهور البصريين ذلك ضرورة ولا يقاس عليه[1].

كذلك ذهب المبّرد إلى أنَّ (إذما) الشرطية ظرف مثل (إذ وإذا) خلافاً لسيبويه الذي رأى أنَّها حرف مثل (إن) الشرطية. وخالف الأخفش الذي ذهب إلى أنَّ (إذا) الفجائية حرف، في حين رآها هو ظرف مكان، وتكون خبراً في مثل: خرجت فإذا عليّ، وفي مثل: خرجتَ فإذا علي واقف، تكون منصوبة بواقف[2].

وفي مجال الصرف خالف القياس أحياناً. فمن ذلك أنَّ القياس يقضي، في صيغة، (مفعول) بأن تحذفَ واوها إذا كانت مشتقة من فعل أجوف مثل: مقول. ولكن سُمع عن بني تميم كثيراً أنهم يثبتون الواو في تلك الصيغة فيقولون: مقوول ومصوون. وقد جعل المبّرد ذلك قياساً مطرّداً[3].

ومعنى ذلك أنه كان يقدم السماع عن العرب، رافضاً ما قلّ وروده على ألسنتهم، ويردّ ما يخالف الكثرة الكثيرة الدائرة في أفواههم. وإن لم تتوفر هذه الكثرة، يلجأ إل الاحتكام دائماً إلى القياس، ويفسح له حين يشيع استعمال بين العرب. ومعنى ذلك أيضاً أنه لم يقِس على الشاذ النّادر، إنما كان يقيس على ما سُمعَ كثيراً[4].

ومما يدلّ على أنَّ النحو قد بلغ مستوى النضج والاكتمال في المرحلة الثالثة من تطوره، الدقة في استنباط القاعدة المقيسة. ويبدو ذلك واضحاً في حكم المبرِّد بإطراد القياس في باب المفعول معه في كل صيغة يكون فيها ما قبل الواو سبباً في تاليها؛ مثل جاء الصيف وملابس البحر؛ فالصيف سبب في استخدام ملابس البحر؛ لذلك تنصب الملابس مفعولاً معه، ولا تعطف[5]. ومن الدلائل الأخرى ما أودع كتبه ومصنّفاته من الملاحظات اللغوية والتعبيرية الدالّة على رهافة حسّه اللغوي ودقته. ومن ذلك أنه كان يذهب إلى أنَّ عبارة (عبد الله قائم) تستعمل في مكان لا تستعمل فيه عبارتا (إنَّ عبد الله قائم) و (إنَّ عبد الله

---

(١) ابن هشام: المغني. المكتبة العصرية، ج ١، ص ١٢٣.
(٢) المصدر نفسه ج ١، ص ٨٥ ـ ٨٧.
(٣) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ٢٢٤.
(٤) ضيف، شوقي. المدارس النحوية ص ١٣٢.
(٥) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٢١٩.

لقائم)؛ فالعبارة الأولى تفيد الأخبار بقيام عبد الله، في حين أنَّ الثانية تفيد الإجابة عن سؤال سائل تأكيداً له، أمّا الثالثة فتفيد خطاب من ينكر قيام عبد الله، ويبالغ في إنكاره؛ لذلك تؤكد له العبارة بمؤكَدين[1]. ولم تخبُ جذوة النشاط في مدارسة النحو، في المرحلة الثالثة، بعد المبرد، بل تأجّجت من جديد على أيدي أصحابه أمثال ابن دُرُستويه[2]، والأخفش الصغير[3] وعلى أيدي آخرين من المشاهير منهم إبراهيم بن السرّى بن سهل الزّجّاج الذي برع في النحو في هذه المرحلة؛ فاستقدمه الوزراء لتعليم أبنائهم النحو، ثم تمكّن من وضع تصانيف كثيرة دلّت على شهرته؛ نذكر منها (معاني القرآن)، (الاشتقاق)، (خلْق الإنسان)، (فعلت وأفعلت)، (مختصر النحو)، (شرح أبيات سيبويه)، (العروض والقوافي)، (النوادر)، و(تفسير جامع المنطق)[4].

وكانت له آراء نحوية وصرفية تؤكد مستوى النضج والاكتمال الذي بلغه النحو في المرحلة الثالثة من تطوره على أيدي البصريين. ومن تلك الآراء تجويزه عمل (لعلَّ) و(كأنَّ) إذا اتصلت بهما (ما) الزائدة نحو: لعلّما علياً قادمٌ؛ وكأنما خالداً عائد[5] كذلك خالف جمهور البصريين في مسائل نحوية وصرفية كثيرة.

فعلى سبيل المثال كان يرى الجمهور أن (هو وهي) أصلان، والضمير في كل منهما مجموع الحرفين، لكنَّ الزجّاج رأى أن الضمير فيهما الهاء فقط، أمَّا الواو والياء فزائدتان لحذفهما في مثل هما وهم وهنَّ. وذهب الجمهور إلى أنَّ (أيْمُن) في مثل (أيْمُن الله) مرفوعة بالابتداء وخبرها محذوف، خلافاً للزجّاج الذي ذهب إلى أنَّها حرف جرّ وقسم[6]. ومن الآراء الطريفة عند الزَّجاج في الصرف ذهابه إلى أن وزن (سَلْسَل) وما بماثلها كنحو (كَبْكَب) هو (فَعْفَل)،

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، مطبعة السعادة، ص ٢٢١.

(٢) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه، بضم الدال والراء. كان قد علا قدره. وكثر علمه وكثرت تصانيفه واشتهر بها منها: الإرشاد في النحو وأخبار النحاة، والمقصور والممدود. كان شديد الانتصار للبصريين في النحو. توفي سنة ٣٤٧ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ٣٦.

(٣) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أبو الحسن. له تصانيف كثيرة منها: التثنية والجمع، المهذّب، وتفسير رسالة سيبويه توفي سنة ٣١٥ هـ. السوطي: بغية الوعاة، ج ٢ ص ١٦٧.

(٤) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١١١، والسيوطي: بغية الوعاة ج ١، ص ٤١١.

(٥) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٤٣.

(٦) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٦١، ج ٢، ص ٤٠.

خلافاً لرأي الجمهور الذي رأي أن وزنه (فعلل) بزيادة لام على آخر الكلمة[1].

ابن السرّاج: ومن أحدث أصحاب المبرّد سناً المشهود لهم بطول باعهم في النحو هو أبو بكر محمد بن السّرّي السّرّاج الذي قرأ كتاب سيبويه على المبرّد. وقد عوّل على مسائل الأخفش والكوفيين، وخالف أصول البصريين في مسائل كثيرة، وقد لمع نجمه في المرحلة الثالثة بعد أن وضع كتباً مفيدة في النحو، في مقدمتها كتاب في أصول النحو، وهو غاية من الشرف والفائدة، ويليه كتاب في مختصر النحو؛ اختصر فيه ابن السّراج أصول العربية وجمع مقاييسها؛ ومن كتبه أيضاً شرح كتاب سيبويه، والاشتقاق والجمل. وقد ذاع صيته لمهارته، فاستقدمه الخلفاء وكرموه. وكان له فضل كبير في إرساء أصول النحو؛ فكان يقال: «ما زال النحو مجنوناً حتىٰ عقله ابن السّراج بأصوله»[2].

وخلافاً للمبّرد فكان يُعنى بالقياس عناية شديدة، جعلته يهاجم من يعتدّون بالشواذ والنوادر وقد دعا إلى إسقاطها لئلاً يحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية. ويتضح رأيه في ذلك حين قال: «إعلم أنّه ربّما شذّ شيء من بابه، فينبغي أن تعلم أنَّ القياس، إذا اطّرد في جميع الباب، لم يُعْنَ بالحرف الذي يشذّ عنه. وهذا مستعمل في جميع العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطّرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم»[3].

وله آراء نحوية وصرفية كثيرة أودعها كتابه (الأصول في النحو)، وخالف فيها سيبويه وغيره. ومن ذلك قوله: «قال سيبويه: وليس لك أن تقتصر على المفعول الأول، لأنَّ المفعول الأوّل في (ذا)[4] كالفاعل في الذي قبله. وقال المازني مثل ذلك. والذي عندي[5] أنَّ المفعول الأوّل يجوز أن يقتصر عليه كما كان يجوز أن يقتصر على الفاعل بغير مفعول، وليس في الأفعال الحقيقية فِعلٌ لا يجوز أن تقتصر فيه على الفاعل بغير مفعول، وكل فعل لا يتعدّى إذا انقل إلى (أفعل) تعدّى. فلما كان يجوز أن أقول: عَلِمَ زيدٌ، فاقتصر على الفاعل؛ جاز أن أقول: (أعلَمَ اللهُ زيداً، ولكن لا يجوز أن يقتصر على المفعول الثاني في هذا الباب لأنه المفعول

---

(١) ابن جنى: الخصائص، ج ٢، ص ٥٢.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١ ص ١٠٩، وأبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١١٢.
(٣) السيوطي: المزهر، ج ١ ص ٢١٢.
(٤) أي: في الفعل الذي يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل.
(٥) الذي يقول: والذي عندي هو ابن السّراج.

الأوّل في الباب الذي قبله، وإنما استحال هذا من جهة المعنى، لأنك إذا قلت: (ظننت زيداً منطلقاً) فالشكُّ إنما وقع في الإنطلاق، لا في زيد؛ فلذلك لا يجوز أن تقول: (ظننت زيداً)، وتقطع الكلام، ويجوز أن تقول: ظننتُ، وتسكت، فلا تعدية إلى مفعول، وهذا لا خلاف فيه»[1]

كذلك اختلف مع جمهور البصريين في أصل (ليس)، فالجمهور يذهب إلى أنها فعل ناقص، لاتصالها بالضمائر مثل: (لست ولستما ولَسْنَ) في حين يذهب ابن السرّاج إلى أنها حرف؛ وذلك لعدم تصرّفها، أي: لا يأتي منها المضارع والأمر[2]

ومن طرائف آرائه أنه رأى (لمّا) في مثل: (لماَ صافحني احترمته)، ظرفاً. بمعنى (حين)، خلافاً لجمهور البصريين الذي ذهب إلى أنها حرف وجود لوجود[3]

وفي مجال الصرف أبدع بفطنته وذكائه؛ فألّف كتاباً سمّاه (الاشتقاق) فكان آية في هذا الفن. وأصحّ ما وضع من علوم اللسان على حدّ قول السيوطي[4] وقد زاد على أبنية الأسماء وصيغها التي ذكرها سيبويه، اثنين وعشرين بناءً[5].

إنَّ تلك الزيادات الّتي أضافها ابن السراّج في مجال الصرف، وإنَّ وتلك الأراء الجديدة التي خالف بها البصريين تدفعنا إلى القول: إنَّ النحو قد حققّ تطوراً باهراً في المرحلة الثالثة مكنّه من بلوغ مستوى الاستقرار والاكتمال.

السيرافي: وتُوّجت هذه المرحلة بأحد مشاهير البصريين، هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي[6]. الذي كان إمام الأئمة بالنحو والفقه واللغة والشعر وعلوم كثيرة أخرى، كما كان شيخ الدهر، وقريع العصر، وعديم المثل، وأجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب، وأدخل في كلّ باب، وأخرج من كلّ طريق. ولمكانته، كتب إليه ملوك عدة كتباً[7] مصدّرة بتعظيمه، يسألونه فيها عن مسائل في العربية والفقه واللغة.

---

(١) ابن السرّاج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، طبعة ١٩٨٨، ج ٢، ص ٢٨٤ـ ٢٨٥.
(٢) السيوطي: همع الهوامع، ج ١ ص ٩٩.
(٣) ابن هشام: المغني، المكتبة العصرية، ج ١ ص ٢٨٠.
(٤) السيوطي: المزهر، ج ١، ص ٢٨٧.
(٥) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤.
(٦) كان أبوه مجوسيًا. وسمي بالسيرافي نسبةً إلى سيراف، توفي سنة ٣٦٨ هـ. السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٠٧ـ ٥٠٨.
(٧) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٥٠٨.

إنَّ مهارته في النحو والصرف وثقافته الواسعة بمعظم العلوم أتاحت له أن يصنّف أنفس المؤلفات، وفي طليعتها (شرح كتاب سيبويه) وقيل: لم يُسبق إلى مثله، وقد حسده عليه أبو علي الفارسي وبعض معاصريه. ثم يليه (الإقناع في النحو) وقد أتمَّه ولده يوسف الذي قال: «وضع والدي النحو في المزابل بالاقناع»[1] ومعنى ذلك أنّه سهّله جداً، فلا يحتاج إلى مفسِّر. وله أيضاً (شواهد سيبويه) و(المدخل إلى (كتاب سيبويه) و(الوقف والابتداء) و(أخبار النحويين البصريين)[2].

وكنّا قد أشرنا أنفاً إل أنَّ سمة هذه المرحلة كانت الشروحات لمؤلفات السابقين وبخاصة كتاب سيبويه أو أختصارها والتعليق عليها. واتّسع السيرافي في كثرة ما أضافه من شواهد في شرحه للكتاب، كذلك اتسع في بيان وجوه الإعراب الممكنة لها، ولما يسوقه سيبويه من شواهد، متوسعاً توسعاً ساعده فيه عقله الجدلي الخصب. وكان يلتقي سيبويه في كثير من المسائل؛ ويختلف معه في مسائل أخرى. وكان بعمله هذا يظهر مدى تطويره للنحو بخاصة من خلال إكثاره من تخريجات لوجوه الإعراب في الصيغ والعبارات، ومن ذلك نصب (والمقيمين الصلاة) في قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. فكان الخليل يراها منصوبة على المدح بتقدير (واذكر) (المقيمين الصلاة)، وجوَّز السيرافي أن تكون مجرورة بالعطف على (ما)؛ فيكون المعنى (يؤمنون بما أنزل إليك) وبالمقيمين الصلاة، أي: بمذاهبهم وبدينهم، لكنَّ هذا التخريج بعيد[3]. وخالف غيره في مسائل كثيرة بيّن من خلالها أنه لا ينقل آراء سلفه من دون مناقشتها أو التعليق عليها ومخالفتها ونقضها. فهو يمنع دخول لام الابتداء بعد (إنَّ) على معمول خبرها، ما دامت قد دخلت على الخبر نفسه، مخالفاً المبرّد في ذلك[4].
كذلك خالف غيره في قضية (كان) الزائدة في مثل قولنا: ما كان أحسن مساءَك؛ فالجمهور يذهب إلى أنها زائدة، بينما يراها هو تامة، وفاعلها المصدر الدالة عليه أي: كان الكون[5].

---

(١) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٠٨.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٠٨.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ١٤٩.
(٤) السيوطي: همع الهوامع ج ١، ص ١٣٩.
(٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٢٠.

ومن آرائه الطريفة الدّالة على نشاطه في المرحلة الثالثة، والمشيرة إلى أنّ النحو قد أينع وبوشر قطافه، ما ذهب إليه في مسألة جملة أفعال الاستثناء مثل (ليس ولا يكون) و(خلا وعَدَا) فكان يراها في موضع نصب حال، وجوّز فيها أن تكون مستأنفة. فكان يقول: إنّ ما في مثل (ماخلا) مصدرية، وتقدير الحال في كل هذه الأفعال، حين تقول: قام القوم ليس زيداً أو ماخلا زيداً، ونحوهما هو: خالين عن زيد[١].

بعد هذا العرض لنشاط مشاهير البصريين في المرحلة الثالثة في تطوير النحو، نستطيع أن نقول: إنّ النحو، في تلك الفترة بلغ غايته من تأصيل القواعد ومدّ الفروع المتشابكة، فأصبح بناؤه مستكملاً شاهقاً تسلّمه الكوفيون والبغداديون متكاملاً فحاولوا إدخال بعض الاضافات على هذا البناء، وذلك ليغايروا البصريين بمنهج جديد.

نشاط مشاهير الكوفيين في المرحلة الثالثة

ثعلب الكوفي وأصحابه: على الرغم من دور البصريين الفاعل في جعل النحو مستكمل البناء، ولا سيما في المرحلة الثالثة، فإنّ دور الكوفيين لم يكن أقلّ فعالية؛ إذ برز منهم مشاهير نشطوا في تطوير النحو، كان على رأسهم أبو العبّاس ثعلب، أحمد بن يحيى الشيبانيّ الذي نبغ بالنحو، لكثرة العناية به منذ كان عمره ست عشرة سنة، ولحفظه الكتب النحوية، منها كتب الفرّاء، وملازمته ابن الأعرابي[٢] بضع عشرة سنة، ولاعتماده على سلَمَة بن عاصم[٣] في النحو. ويقال: إنّ في النحو ستين حداً، فقد سمعها كلها أبو العباس ثعلب عن سلمة عن يحيى بن زياد الفرّاء[٤]. وبفعل هذا الإكباب على النحو، تمكن ثعلب من الإحاطة بجوانبه والتبحر في معارفه والقدرة على سبر أغواره، فبرّز في هذا العلم وضاهى

(١) ابن هشام: المغني، المكتبة العصرية، ج ١، ص ١٣٣، ١٤٢.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي الكوفي. كان لغويا مشهوراً. أصله من موالي بني هشام. اشتهر برواية أشعار القبائل، ومعرفة أنساب مشهوري العرب. أخذ عنه ثعلب وابن السكيت. توفي سنة ١٣١ هـ. وجدي، محمد فريد دائرة معارف القرن العشرين، ج ٦ ص ٣٠٥.

(٣) كان حافظاً لتأدية ما في الكتب، وحاذقاً بالعربية. كان يناظر الفرّاء فيرجع عنه. أبو بكر الزبيدي: طبقات النحوين، ص ١٣٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

من كان يسمع منهم. وليس أدلّ على ذلك من قوله: «كنت أسير إلى الرياشي[1] لأسمع منه، فقال لي يوماً وقد قرىء عليه:

ما تنْقِمُ الحربُ العوانُ منيّ بازِلُ عامين صَغيرُ سنّي

كيف تقول: بازِلُ أو بازِلَ؟ فقلت: أتقول لي هذا في العربية؟ إنما أقصدك لغير هذا! يروى بالرفع على الاستئناف، والنصب على الحال، والخفض على الإتباع. فاستحيا وأمسكَ»[2]. وتظهر براعته واضحة في عدم تجويزه القول: (ألف درهم واحدة) من خلال هذه الرواية التي يقول فيها: «وكان محمد بن عبد الله بن طاهر يكتب ألف درهم واحدة، بالهاء فإذا مرّ به ألف درهم واحد أصلحه (واحدة)، وكان كتّابه يهابون أن يكلّمُوه في ذلك، فقال لي يوماً: أتدري لمَ عمل الفرّاء كتاب الهاء؟ قلت لا. قال: لعبد الله أبي، بأمر طاهر جدّي. قلت: إنّه قد عمل له كتباً منها كتاب المذكر والمؤنث، قال: وما فيه؟ مثل ألف درهم واحد، ولا يجوز واحدة، فتنبّه وأقلع»[3].

انَّ هاتين الروايتين تكشفان مدى قدرة ثعلب في سبر أغوار العربية، ومدى دور الكوفين في تطوير النحو في المرحلة الثالثة من خلال أبي العبّاس الذي صنف المؤلفات النفسية، وفي طليعتها (المصون في النحو) و(اختلاف النحويين) بالإضافة إلى (التصغير) و(الوقف والابتداء) و(مجالس ثعلب)، و(معاني القرآن) و(القراءات)، و(الفصيح) و(معاني الشعر) و(الهجاء)[4] وبذلك أصبح إمام النحو وعَلَمَه المفرد في عصره.

وكانت مجالسه، وما نسبته إليه كتب النحو تشير إلى أنّ آراءه تطابق آراء الفرّاء والكسائي من حيث ما نهجه هذان العالمان للمدرسة الكوفية من أصول، وما دار على لسانيهما من اصطلاحات، ومن حيث ما أخذا به أنفسهما من السماع عن العرب والتوسع في روايته، واستمداد الآراء النحوية منه.

فهو ينقل رأي الفرّاء في مسألة (إلاَّ مَنْ ظُلِمَ) من قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾ [النساء: ١٤٨]، قائلاً: «الفرّاء يقول: لا يحبّ

---

(١) هو العباس بن الفرج الرياشي. أبو الفضل كانت اللغة غالبة عليه. وهو تابع للمدرسة البصرية ـ توفي سنة ٢٥٧ هـ. أبو بكر الزبيدي: طبقات النحوين ص ٩٧.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٣٩٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٩٦.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

الله أن يجهَرَ بالسوء من القول إلاّ المَظلوم. . وردّوه عليه. والقول فيه انَّ (إلاّ مَنْ) استثناء مثل: «فَإنّهـم عَدُوٌ بي إلاّ رَبَّ العَالـمين»[1]. . . أي: فإنّه ليس عدُوّاً لي»[2].

وفي موضع ثانٍ أشار إلى أنه يقال: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيها القومُ، ويا أيُّها المرأةُ، ويا أيَّتها المرأةُ، يذكرّ ويؤنث مع المؤنث، ولا يوجّه يا أيُّها إلاّ في الواحدة، فإنها تذكَّر وتؤنث. ثم يتطرق إلى رأيي سيبويه والخليل وأصحابهما متوصلاً بالنهاية إلى رأي الفرآء ليحتج به، فيقول: «وقال سيبويه والخليل وأصحابهما: يا تنبيهٌ، وها تنبيهٌ، وأيُّ المنادى، والرجل وما جاء بعد يا أيَّها وصف لازم. . وهذا لا يصحّ. قال الفرّاء: الدليل على أنّه ليس كما قالوا أنه يقال: يا أيُّهذا، أقبل، فيُسقط الثاني الذي زعم أنه وصف لازمٌ، ولكن قال الفرّاء: يا أيّهذا، اكتفوا بالرجل من (ذا)، وبذا من الرجل، ويجمعون بينهما فيقولون: يا أيّهذا الرجل»[3]. كذلك ينقل رأيي لكسائي والفراء في مسألة (سعيداً) في البيت الآتي:

أتيْتَ بعبد اللّهِ في القِدِّ موثقاً فألاّ سعيداً ذا الخيانةِ والغدْرِ

قال: «كان الكسائي يخفض وينصب، وكان الفرأء يكره الخفض. . . ومن نصب سعيداً أضمر فعلاً مثل: أتيت، أي: فأتِ ذا. والنصب لا يخُتلَف فيه، والاختلاف في الخفض. . . ومَنْ خَفَضَ شبّه (ألاّ) بالنَّسق. والفراء يستقبحه، ويجيزه»[4].

وترد عنده المصطلحات الكوفية كالتقريب، مثلا، الذي هو اسم الإشارة فيقول: «هذا تكون مثالاً، وتكون تقريباً. فإذا كانت مثالاً قلت: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإن شئت قلت: هذا الشخصَ كزيد، وإذا قلت هذا كزيد قائماً فهو حال، كأنّك قلت: هذا زيدٌ قائماً. ولكنك قد قربته. وتكون تشبيهاً في: كزيد هذا منطلق، وكزيدٍ قائمٌ، وهذا يجري مجرى الخبر»[5] وكان يصطلح على تسمية النفي بأسم الجَحْد حين سُئِل عن الفرق بين (كيلا) و(كيما) فقال: «إذا كانت لامع (كيْ) فهي جَحْدٌ، فإذا كانت مع (ما) فهي صلة»[6]. كذلك أكثر في مجالسه من تسمية اسم الفاعل بالفعل الدائم فيقول: «إذا أردت أن تحوّل الماضي إلى

---

(١) سورة الشعراء، الآية ٧٧.
(٢) ثعلب: مجالس ثعلب، القسم الأول، ج ١، ص ١٣.
(٣) المصدر نفسه: القسم الأول، ج ١، ص ٤٢..
(٤) المصدر نفسه: القسم الأوّل، ج ٢، ص ٦٠.
(٥) ثعلب: مجالس ثعلب، القسم الأول، ج ١، ص ٤٣.
(٦) ثعلب: المجالس، القسم الأول، ج ٤، ص ١٥١.

الدائم، فأعمله بالذي قبلاً، فإنه الأصل»[1] وقال في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦١] قال: يصدّق المؤمنين: وقال: «اللام تدخل لأنه بُني الماضي والمستقبل على الدائم»[2].

وكان يسمى الكسر والجرّ خفْضاً كما في قوله: «وأمّا (دِمْنَةٌ لم تَكلَّم)، خفضاً، فإنَّ القوافي إذا حرّكت في الجزم تحرّكت إلى الخفض؛ لأنَّ الخفض أخو الجزم»[3]. وعلى الرغم من تمثل ثعلب الواسع للنحو الكوفي، ومع روايته الضخمة للغة وشوارد صيغها وألفاظها، فإنه كان يعتمد كثيراً على إماميه الكسائي والفراء في استخدام المصطلحات التي جرت على لسانيهما من دون تعليل ما ينقله أو يضعه مِن آراء في أغلب الأحيان، حتَّى قيل إنَّه كان يقول: «قال الفرّاء وقال الكسائي، فإذا سُئِلَ عن الحجّة والحقيقة لم يأتِ بشيء»[4] أمّا حجته في بعض ما يقوله فكانت السماع؛ إذ هو البرهان الناصع، والحجة القاطعة على القاعدة النحويّة. ولم يعتمد على الحديث النبوي في النحو واللغة لأسباب قد أشرنا إليها سابقاً لكنه استشهد بالقراءات مفضلاً الأقوى من الإعراب.

وإذا كان تأثره بأراء الكسائي والفراء إل حدّ بعيد من خلال استشهاده بما يستشهدان به، فليس معنى ذلك أنه لم يكن له آراء مبتكرة خاصة به وحده. فقد كان يجتهد في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال لم يكن ثعلب يأخذ برأي الفرّاء في أنَّ المضارع ينصب بعد واو المعيّة وفاء السببيّة وأوْ التي بمعنى حتىّ أو (إلى) على الصرف وإنما ينصب هذا الفعل لما يداخل هذه الحروف من معنى الشرط. ومن ابتكاراته إضافته على أخوات (كاد) فِعْلَيْ (نشبَ) و(قام)، ذاهباً إلى أنَّ عسى حرف وليست فعلاً[5]. وفضلاً عن ذلك فقد أيّد البصريين في بعض آرائهم، فكان يذهب مذهبهم في أنَّ (إذن) يجوز إلغاؤها، ورفع المضارع بعدها، مع اجتماع الشروط الموجبة للنصب[6]. وبعد هذا العرض لنشاط ثعلب الكوفي يمكننا القول إنَّ النحو قد بلغ حدّ الاكتمال من خلال اجتهادات هذا العالم، ومن خلال استقصائه الدقيق لكل ما جاء به إماماه (الكسائي والفرّاء)، وكل ما أنشداه من أشعار مدافعاً عنهما أمام البصريين دفاعاً يقوم على الاحتكام إلى السماع والرواية والإحاطة

(١) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩٧.
(٢) المصدر نفسه، القسم الثاني، ج ٩، ص ٤٤٧.
(٣) القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ١، ص ١٤٤.
(٤) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٢٨. ابن هشام: المغني، ج ١، ص ١٥١.
(٥) ابن هشام، المغني، ج١، ص ٢٩٣ وما بعدها.
(٦) المصدر نفسه ج ٢، ص ٧.

بالشاذ والنادر من اللغة وتصاريفها على ألسنة العرب. وفي المرحلة الثالثة، لم يبرز من الكوفين ممّن عمل في ميدان النحو، ونهضَ به نهوض ثعلب، بل كانت لهم آراء لغوية عُدّت امتداداً لمباحثه وآرائه في اللغة. نذكر منهم أبا موسى الحامض، محمد بن سليمان الذي قال عنه أبو بكر الزبيدي: «كان بارعاً في اللغة والنحو على مذهب الكوفيين، وكان في اللغة أبرع»[1]، ونذكر أيضاً محمد بن الواحد بن أبي هاشم أبا عمر الزاهد، غلام ثعلب، وقد غلبت عليه اللغة فألفَّ فيها الكثير منها: (شرح الفصيح)، (فائت الفصيح)، (تفسير أسماء الشعراء) (فائت الجمهرة) و(فائت العين)[2]. يضاف إلى هذين الصاحبين محمد بن الحسين بن يعقوب بن الحسن بن سليمان الملقب بابن مِقسَم، وكان أحفظ الناس لنحو الكوفيين، وعيبه أنه قرأ بحروف تخالف الإجماع. وكانت آراؤه امتداداً لآراء الكوفيين في اللغة والنحو. من تصانيفه: الأنوار في تفسير القرآن، المدخل إلى علم الشعر، الاحتجاج في القراءات، المقصور والممدود، والمذكر والمؤنث[3].

وكان أبو بكر ابن الأنباري محمد بن القاسم أنبه أصحاب ثعلب، فبرع في اللغة ووضع عدّة دواوين أبرزها ديوان الأعشى، وديوان النابغة، وديوان زهير، وشرح المفَضليّات، والاضداد[4]. أمّا في النحو فكان له الفضل الكبير في تدعيم النحو الكوفي بالعلل المنطقية دعماً لم يُتح لأستاذه ثعلب. وحظي بقدرة فائقة على التعليل والبرهنة والإدلاء بالحجج البيِّنة. ومن الأدلّة على ذلك تعليله لاشتقاق المصدر من الفعل حين يقول: «الدليل على أنَّ المصادر بعد الأفعال وأنَّها مأخوذة منها، أنَّ المصادر تكون توكيداً للأفعال كقولك: ضرب زيد ضرباً وخرج خروجاً... ولا خلاف في أنَّ المصادر ههنا توكيد للأفعال؛ والتوكيد تابع، للمؤكَّد ثانٍ بعده والمؤكَّد سابق له؛ فدلَّ ذلك على أنَّ المصدر تابع للفعل، مأخوذ منه، وأنَّ الفعل هو الأصل الذي أخذ منه»[5].

بالإضافة إلى ذلك فقد ابتكر آراء، منها ذهابه إلى أنَّ (بين) الظرفية قد تقع شرطية إذا جاءت في أول الكلام نحو: بينما أنصفتني ظلمتني[6] ولم تكن مصنفاته

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص ١٥٢. توفي أبو موسى سنة ٣٠٥ هـ.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ١٦٤ـ ١٦٦. توفي أبو عمر سنة ٣٤٥ هـ.
(٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٨٩. توفي ابن مِقسَم سنة ٣٥٤ هـ.
(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢١٣ـ ٢١٤.
(٥) الزجّاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ٦٠.
(٦) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ٢١١.

النحوية أقلَّ أهميّةً من المصنَّفات اللغوية؛ فقد أملى كتباً كثيرة، منها المذكّر والمؤنث، المقصور والممدود، الواضح في النحو، اللاّمات والهاءات[1].

وقبل أن ننتهي من عرض تطور النحو في المرحلة الثالثة، لا بّد لنا مِن التطرق إلى المناظرات بين البصريين والكوفيين في تلك المرحلة، للدّلالة على مدى تعمق الكوفيين والبصريين في مسائل النحو، وبالتالي للكشف عن أنَّ تلك المناظرات كانت دليلاً قاطعاً على أنَّ النحو قد بلغ مرحلة النضج والإكتمال.

أثر المناظرات في تطور النحو في المرحلة الثالثة:

إذا كانت نشاطات[2] علماء البصرة والكوفة، الآنفة الذكر، تمثل جانباً مهمًا من جوانب النضج والاكتمال، في المرحلة الثالثة، فإنَّ المناظرات والمجالس التي كانت تعقد بين هؤلاء العلماء، تمثل أيضاً مظهراً بارزاً من مظاهر النضج، لعلم النحو، في تلك المرحلة؛ إذ كانت تدفع علماء الفريقين إلى عمق التفكير، ودقة البحث والقدرة على الاستنباط، والمهارة في التحليل والتعليل والبرهنة. بحججٍ منطقية تثبت وجهة النظر، وتدعّم الرأي؛ ما يمكّنهم من تأصيل النحو وتفريعه تفريعاً متشابكاً، والارتقاء به إلى مستوى النضج والاكتمال. ولا شكَّ في أنَّ تلك المناظرات والمجالس كانت تمثل حلبةً رحبة للتنافس والتباهي، وتشكّل دافعاً لإظهار البراعة والقدرة على سبرأ أغوار النحو، وصولاً إلى نيل حظوة الأمراء والخلفاء الذين كانوا يكافئون الفائز على مسرح تلك الحلبة، فيغدقون عليه بألوف الدنانير وأفخر العطايا والهبات.

ونذكر من هذه المناظرات والمجالس تلك التي عقدها الواثق[3] بين المازني البصري وابن السكّيت الكوفي حيث طلب الخليفة من المازني أن يسأل ابن السكيت عن وزن (نكتل) من سورة يوسف[4]. فقال له: ما وزن نكتل من الفعل؟ فقال ابن السكيت: (نَفْعَل). فقال الواثق: غلِطت؛ ثم طلب الخليفة من المازني أن يشرح لمعرفة الوزن الصحيح. فقال: (نكتل) تقديره (نفتعل) أي: (نكتتِلْ)،

(١) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٢١٤.
(٢) من هذه النشاطات: جعل الصرف مستقلاً عن النحو، الاجتهادات والآراء الطريفة للعلماء، والاختلافات بين آراء عالمين من مدرسة واحدة حول مسائل نحوية وصرفية.
(٣) خليفة عباسي.
(٤) وردت كلمة (نكتَلْ) في سورة يوسف، الآية ٦٣ التي جاء فيها قوله تعالى: ﴿فأرسِلْ معنا أخانا نَكْتَلْ، وإنَّا له لحافظون﴾.

فانقلبت الياء لفتحة ما قبلها، فصار لفظها (نكتال)، وأسكنت اللام للجزم، لأنه جواب الأمر فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. فقال الواثق: «هذا الجوابُ، لا جوابك يا يعقوب»[1]. وبحضرة الواثق أيضاً اجتمع المازني مع جماعة من نحويي الكوفة، فقال له الواثق: يا مازني، هات مسألة، قال[2]: ما تقولون في قول الله، تبارك وتعالى، «وَمَا كانَتْ أُمُّكِ بغيًا»[3]؟ لِمَ لم يقلْ بَغيّةً، وهي صفة لمؤنث؟ فأجاب الكوفيون بجوابات غير مقنعة، وغير مرضية. فطلب الواثق من المازني شرحها وتفسيرها فقال: «لو كان (بغيّ) على تقدير(فعيل) بمعنى فاعلة للحقتها الهاء[4] مثل (كريمة وظريفة)؛ وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعولة في نحو امرأة قتيل، وكفّ خضيب. و(بغيّ) ها هنا ليس (بفعيل)؛ إنّما هو (فعول) لا تلحقه الهاء في وصف التأنيث نحو امرأة شكور، وبئر شطون إذا كانت بعيدة الرّشاء[5]. وتقدير (بغيّ) (بغُوْيٌ)، قلبت الواو ياءً، ثمَّ أدغمت الواو في الياء، فصارت ياء ثقيلة نحو سيّدْ وميّت»[6] وقد استحسن الخليفة جواب المازني.

وفي مجلس ضمَّ محمد بن عبد اللّه بن طاهر[7] وأحمد بن يحيى ثعلب والمبرّد، طرح ابن طاهر سؤالاً على ثعلب قائلاً: «ما تقول في بيت امرىء القيس:

لـهـا مـتْـنَـتَـانِ خـظـاتـا كـمـا   أكـبَّ عـلـى سـاعـديـه الـنَّـمِـرُ؟

قال: فقلت: الغريب أنه يقال: (خظا) بظا، إذا كان صلباً مكتنزاً، ووصف فرساً. وقوله: كما أكبَّ على ساعديه (النمرّ) أي: في صلابة ساعدي النمرّ إذا اعتمد على يده. والمتن الطريقة الممتدَّة عن يمين الصّلب وشماله. وما فيه من العربية أنه (خظتا). فلمّا تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة. قال: وأقبل بوجهه على محمد بن يزيد فقال له: أعزّ الله الأمير: أراد في (خظاتا)

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٨٩. السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١٠٧.

(٢) الذي قال هو المازني.

(٣) سورة مريم، الآية ٢٨.

(٤) أي: التاء المربوطة في (بغيّة)، وغيرها.

(٥) جمع أرشية وتعني الحبل والخيط. المحيطِ بطرس البستاني مادة (رش و).

(٦) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ٨٩. السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٣٢١.

(٧) هو محمد بن عبد الله طاهر الخزاعي. كان أميراً حازماً من الشجعان، من بيت مجد ورياسة. كان والياً على بغداد أيام المتوكل. وكان مألفاً لأهل العلم والأدب. توفي سنة ٢٥٣ هـ. الزركلي: الأعلام، ج ٦، ص ٢٢٢.

الاضافة، أضاف (خطاتا) إلى (كما) فقلت له: ما قال هذا أحد، فقال محمد بن يزيد: بل سيبويه بقوله. فقلت لمحمد بن عبد الله: لا والله، ما قاله هذا سيبويه قطّ؛ وهذا كتابه فيحضر. ثم أقبلت على محمد بن عبد الله، فقلت له: وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه؟ أيقال: مررتُ بالزيْدين ظريفيْ عمرو، فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟! فقال محمد بن عبد الله، بصحة طبعه: لا والله، ما يقال هذا: ونظر إلى محمد بن يزيد، فأمسك ولم يقُلْ شيئاً»[1]

وفي مجلس آخر التقى فيه ثعلب مع جماعة، فسألهم عن البيتين الآتيين:

وصاحب أبداً حلواً مزاً ... بحاجة القوم خفيفاً نزاً
إذا تغشاه الكرا ابن خزا ... كأنَّ قطناً تحته وقزاً
أوفر شاً محشوّة أوزاً

ثم قال: يا أصحاب المعاني، ما تقولون؟ فخضنا فيه، فلم نصنع شيئاً، فضحك، ثم قال: أخبرني ابنِ الأعرابي أنَّ اسم ابنتك كان مزة، فناداها، ورخّمها؛ كأنه قال: وصاحب أبداً حلوا من القول: يا مزة، ثمّ حذف الهاء للترخيم. يقال: رجل نز إذا كان خفيفاً في الحاجة، ومثله خفيف وخفاف، وندب بمعنى واحد. وقوله: ابن خزا يريد ابنته يصفها بقلّة النوم، وخفّة الرأس. وقوله مملوءة أوزآة يزيد ريش أوز، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، كما يقال: صلّى المسجد، أي: أهل المسجد[2].

وصرّح ثعلب في مجلس من مجالسه بأنَّ (إلاّ) تأتي بمعنى (غير) حين قال: «ما يعجبني أن يقوم إلاّ زيد، . . . مثل هذا كثير في القرآن، وهو بمعنى غير. . والعرب تقول: ما كائنٌ إلاّ قائماً، تذهب به مذهب غير»[3].

أليست تلك المناظرات والمجالس كانت السبيل إلى تطوير النحو تطويراً وصل إلى درجة الاكتمال بسبب التنافسَ بين الفريقين؟ أو ليست هي التي حركت العلماء إلى التنقيب والبحث في القضايا والمسائل النحوية؟ أوَ ليست هي التي أتاحت لعلماء البصرة والكوفة بسبر أغوار النحو والصرف وإدراك أسرار العربية؟.

أجل إنها ألقت بظلالتها على النحو فتوجته بتاج النضج والاكتمال، ومهدت

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٤٥. السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ٩٣.

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر، ج ٣، ص ١١٠.

(٣) ثعلب: المجالس، القسم الأول؛ ج ٤، ص ١٦٦.

السبيل أمام علماء المرحلة الرابعة ليوازنوا بين علماء البصرة والكوفة، ويرجحوا ما كان صواباً بعد تسجيل ما لكلٍّ فريق وما عليه، مع محاولتهم إلى ابتكار آراء جديدة.

المرحلة الرابعة:

تمهيد:

إذا كانت المرحلة الثالثة[(١)] تَعَدُّ من أهم المراحل التي نهض فيها النحو، فبلغ مستوًى راقياً جدًا، بسبب العصبيّة بين البصرة والكوفة، وبسبب المناظرات والمجالسات التي كانت تعقد بين علماء البلدين، فإنَّ المرحلة الرابعة[(٢)] كانت على جانب من الأهميّة أيضاً. فقد اتّخذ علماء تلك المرحلة نهجاً جديداً في دراساتهم ومصنّفاتهم النحوية، يقوم على الترجيح بين آراء البصريين والكوفيين. فبعد أن تلاقى الفريقان في بغداد، ظهرت طائفة من العلماء غير متعصّبة لأيٍّ منهما، فوازنت بين المذهبين (البصري والكوفي)، ثمَّ اختارت الأرجح من كلِّ مذهب. وقد تبيَّن لأصحاب هذا النهج أنَّ البصريين يصيبون في مسائل، ويخطئون في أخرى. كذلك وجدت هذا الأمر عند الكوفيين. فما تراه تلك الطائفة صواباً عند البصريين، ترجّحه وتنتخبه، وما تجده عند الكوفيين صحيحاً تختاره وتفضّله. وهكذا مضت تلك الطائفة تسجِّل لكل فريق ما له وما عليه من دون تحيّز. وقد نبّه عملها هذا معاصريها، في بغداد، إلى استقرار ما صحَّ من القوانين النحوية، من دون تعصّب لأيّ فريق. وقد أدّى هذا الخلط بين المذهبين إلى استخلاص مذهب مقبول عندهم[(٣)] هو المذهب البغدادي. وتجدر الإشارة إلى أنَّ عمليّة الترجيح والاختيار كان قد سبقها ظهور جيل من النحّاة الذين تتلمذوا للمبرد البصري وثعلب الكوفي، يحمل آراء الفريقين، ويُعني بالتعمّق في مصنّفات أصحابهما والنفوذ من خلال ذلك إلى ابتكار كثير من الآراء الجديدة؛ فمنذ بداية ظهور هذا الجيل بدأ يغلب على بعضه الميل إلى الآراء البصرية. وبذلك أصبح للبغداديين اتجهان: الأول مبكر، وينزع فيه أصحابه إلى آراء الكوفيين، وأكثروا من الاحتجاج لهم، مع فتح الأبواب لكثير من آراء البصريين، فضلاً عن فتح باب الاجتهاد لبعض الآراء الجديدة. وقد مثل هذا الإتجاه عدد من البغداديين، أبرزهم ابن كَيْسان، وابن

---

(١) انتهت هذه المرحة أواخر القرن الثالث الهجري.

(٢) بدأت هذه المرحلة أواخر القرن الثالث الهجري، وانتهت منتصف القرن الرابع الهجري.

(٣) الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو، ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

شقير، وابن الخياط. أمّا الاتجاه الثاني، فقد نزع أصحابه إلى آراء البصريين. ويمكن القول إنَّ هذا الاتجاه، هو الذي ساد، لا، عند البغداديين وحدهم، بل في سائر الاوساط والبيئات التي عنيت بدراسة النحو. وأبرز من مثل هذا الاتجاه الزجّاجي وأبو علي الفارسي وابن جنّي.

أصحاب الاتجاه الأوّل ودورهم النحوي: مال أصحاب هذا الاتجاه إلى الكوفيين وانتصروا لآرائهم، في البداية. وكان على رأسهم محمد بن أحمد بن كَيْسان الذي حفظ المذهبين البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ من المبرّد وثعلب، ثم أصبح أنحى منهما[١]، فوضع تصانيف أظهرت براعته، منها: (المهذّب في النحو) و(اللامات)، (البرهان)، (معاني القرآن)، (مصابيح الكتّاب)، (ما أختلف فيه البصريون والكوفيون) و(علل النحو)[٢]. ولعلَّ هذا المصنف الأخير هو الذي عُني فيه ابن كيسان بوضع احتجاجاته لآراء الكوفيين[٣].

ويعدّ أبو الحسن ابن كيسان أوّل أئمّة المدرسة البغدادية، وكان يمتاز ببعد غوصه، وغرائب قياساته. وعلى سبيل المثال. فقد سئل عن قراءة قوله تعالى: «إنْ هذان لَسَاحِرَانِ»[٤]، ما وجهها من الإعراب؟ فأجاب بجعلها مبنيّة أي: تلزم الألف في حالتي النصب والجر. وعن علة بنائها قال: لأنَّ المفرد منها مبني وهو هذا، وكذلك الجمع (هؤلاء) فنجعلها مبنيّة مثلها[٥] وقد فتح أبو الحسن الأبواب لكثير من آراء البصريين فوافقهم في ذهابهم إلى أنَّ الناصب للمضارع بعد لام التعليل أن مضمرةً نحو: درست لأنجح. وإنما قدّ روا بعدها (أن) لأنها قد تظهر في مثل قولنا: درست لأن أنجح. وقد أجاز نصب المضارع بعد لام التعليل بـ(كي) المحذوفة لمجيئها أيضاً في مثل قولنا: درست لكي انجح؛ علماً بأنَّ الكوفيين يرون أن لام التعليل تنصب المضارع بنفسها من دون حاجة إلى تقدير (أن) كما يذهب البصريون[٦].

لكنَّ الدور المهمّ الذي أدّاه ابن كيسان هو مزج النحْوَيْن (البصري والكوفي)

---

(١) أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين، ص ١٥٢ـ ١٥٣، السيوطي، بغية الوعاة، ج ١، ص ١٨.

(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ١٩.

(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحويّة، ص ١٤٨.

(٤) سورة طه، الآية ٦٣.

(٥) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٢٤٩.

(٦) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ١٦.

آخذاً من كلّ واحد منهما ما غلب على ظنّه صحته، واطّرد له قياسه، وترك التعصّب لأحد الفريقين على الآخر. كما وافق البصريين في بعض آرائهم، كذلك وافق الكوفيين في بعض مذاهبهم، كجواز تقديم خبر (ما زال) عليها، نحوّ قولنا: جالساً ما زال خالد. خلافاً للبصريين الذين ينكرون مثل هذا التعبير[١].

ولم يقف دور ابن كيسان عند الأخذ عن علماء البصرة والكوفة، بل كانت له آراء اجتهادية كثيرة انفرد بها، نذكر منها على سبيل المثال تجويزه تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازي نحو: الشمس طلع بدلاً من (طلعت) مستشهداً بقول الشعراء في مثل: ولا أرض أبْقلَ إبقالَها. ومن ذلك تجويزه تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي من دون فاصل مستنداً إلى قول الشعراء: (تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما)، ومستشهداً أيضاً بما حكاه سيبويه عن بعض العرب في تعبيرهم: (قال فلانة)[٢].

وهكذا تتجلّى براعة أبي الحسن في تطوير النحو في المرحلة الرابعة من خلال عكوفه على آراء البصريين والكوفيين، دارساً فاحصاً مستقرئاً، مختاراً لنفسه ما يراه مناسباً عند الفريقين، ومضيفاً إليه ما ابتكره من آراء جديدة.

أصحاب الاتجاه الثاني:

ومن أصحاب هذا الاتجاه عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي أبو القاسم الذي نزل بغداد ليلازم الزَّجّاج حتى برع في النحو، ثمَّ قصد دمشق حيث أملى وحدَّث عن الزجّاج ونفطويه وابن دريد وأبي بكر الأنباري والأخفّش الصغير. وبفضل مهارته استطاع أن يصنف المؤلفات القيمة وأهمها (الجُمَل)، (الإيضاح الكافي) و(اللاّمات)[٣].

ويتركز دور الزجّاجي على استقصاء علل النحو البصري والكوفي في كتابه (الإيضاح) مشيراً إلى دور ابن الأنباري وابن كَيسان وابن شقير وابنِ الخيَّاط في تحرير العلل النحوية، إذ كان أكثر علم الكوفيين، عند الكسائي وثعلب، عللاً. فلمّا جاء، أكثر من ذكر احتجاجات الكوفيين بألفاظ البصريين[٤].

ويمكننا القول إنَّ الزجّاجي كان يحيط بآراء أهل البصرة والكوفةَ ووجوه

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٧ ص ١١٣.
(٢) السيوطي: همع الهوامع، ج ٢، ص ١٧١.
(٣) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص٧٧.
(٤) الزجّاجي: الإيضاح، ص ٨٠.

اعتلالها واحتجاجاتها، فأحياناً يتابع البصريين، وحيناً آخر يتابع الكوفيين في مثل ذهابه مذهبهم في أنَّ (كأنَّ) للتشبيه، إذا كان خبرها أسماً جامداً نحو: كأنَّ عمراً قادم، لكنَّ البصريين يرون أنها للتشبيه دائماً، ولا معنى لها سواه[1].

وممَّن نزع إلى المدرسة البصرية من البغداديين الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الإمام أبو علي الفارسي المشهور، وأوحد زمانه في علم العربية لذكائه وإكبابه على التعلم، فأخذ عن الزجّاج وابن السرّاج. وقال عنه أحد تلامذته: «إنَّه أعلم من المبرّد»[2]. وقد استقدمه عضُد الدولة البويهي ليأخذ عنه هو وبعض أسرته[3] وتوثقت العلاقات بينهما، فحظي أبو علي بصحبة هذا الملك. وكان يوجه له الدعاء قائلاً: «فخار الله للملك في عزيمته، وأنجح قصده في نهضته، وجعل العافية رداءه، والظفر تُجاهه، والملائكة أنصاره»[4]، فيجيبه عضد الدولة بقوله. «بارك الله فيك؛ فإني واثق بطاعتك، وأتيقن صفاء طويتك»[5]. وبذلك تقدّم أبو علي عند عضد الدولة للبراعة التي أظهرها له ولجماعة من طلاّبه كابن جنيّ وغيره. وكان من نتائج تلك البراعة تصنيفه عدداً كبيراً من التصانيف النفيسة كالإيضاح في النحو، والتكلمة في التصريف. وروي أنه، لمّا عمل الإيضاح استقصره، فقال له عضد الدولة: ما زدتَ على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان. وسرعان ما مضى أبو علي ليصنّف التكملة[6].

كذلك صنف (الحجَّة)، (التذكرة)، (أبيات الإعراب)، (تعليقة على كتاب سيبويه)، (المسائل الحلبية)، (البغدادية)، و (المقصور والممدود) وما يهمنا هو دوره ونشاطه في الميدان النحوي في المرحلة الرابعة حيث كان يمثل أبرز البغداديين الذين خلطوا بين آراء المدرستين: البصرية والكوفية. وقد تركّز دوره على انتخاب ما يراه أولى بالإتباع من آراء البصريين والكوفيين، وإن غلب عليه

---

(١) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٣٣.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٤٩٦.
(٣) هو فناخسرو الملقب بعضد الدولة ابن الحسن، ركن الدولة ابن بويه الديلمي، أبو شجاع أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق. تولى ملك فارس ثمَّ ملك الموصل وبلاد الجزيرة. وهو أوّل من لقب في الإسلام (شاهنشاه). ولد سنة ٣٢٤ هـ وتوفي سنة ٣٧٢ هـ. الزركلي: الأعلام، ج ٥، ص ١٥٦.
(٤) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٤٩٧.
(٥) المصدر نفسه ج ١، ص ٤٩٧.
(٦) السيوطي: بغية الوعاة، ج ١، ص ٤٩٦.

الميل إلى المذهب البصري؛ لأنه المذهب الذي حُرِّرت أصوله وفروعه وعلله، قبل أيّ مذهب آخر. والمعلوم أنه كان ينتصر تارة للبصريين، وتارة للكوفيين مع نزعة قوية فيه إلى الأخذ بالمذهب البصري؛ وليس أدل على ما نقول من تصريح لأبي حيان[1] في تأكيد هذا الميل للبصريين بقوله: «أبو عليٍ أشدّ تفرداً بالكتاب[2]، وأشد إكباباً عليه، وأبعد من كل ما عداه من علم الكوفيين»[3]:

ومن آرائه النحوية التي انتصر فيها للكوفيين ذهابه إلى أنَّ (إن) النافية تعمل عمل ليس لما رواه الكوفيون عن أهل العالية من قولهم: «إنْ أحدٌ خيراً من أحد إلاّ بالعافية»[4] كذلك وافقهم أبو علي على أنَّ الباء الجارّة قد تأتي بمعنى التبعيض[5] كما في قوله تعالى: «عيناً يشرب بها عباد الله»[6].

كذلك اختار من آراء البصريين مجيء (لا) النافية زائدة[7] كما في قوله تعالى: «وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُون»[8]. وكان يتابع الخليل وسيبويه في أنَّ (كأنَّ) قد تأتي كالزائدة مستشهداً بقول الشاعر:

كأنني حين أمسي لا تكلمني ذو بُغيةٍ يشتهي ما ليس موجودا

أي: «أنا كذلك»[9]

وممّا يقرّر بغدادية أبي علي الفارسي، بالإضافة إلى ما ذكرناه، اجتهاده وابتكاره آراءً لم يُسبق إليها، منها أنه كان يرى أنَّ أدوات النداء ليست حروفاً، وإنما هي اسماء أفعال[10]، وأنَّ المنادى مشبّه بالمفعول به[11]، خلا فالسيبويه

---

(١) هو علي بن محمد بن العباس أبو حيان التوحيدي. كان متفنناً في جميع العلوم من النحو واللغة والشعر والأدب والفقه والكلام. صنّف الرد على ابن جني في شعر المتنبي، والامتاع والمؤانسات. توفي سنة ٣٨٠ هـ وبغية الوعاة للسيوطي، ج ٢، ص ١٩٠.
(٢) أي: كتاب سيبويه.
(٣) أبو حيان: الامتناع والمؤانسة لجنة التأليف، ج ١، ص ١٣١.
(٤) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٢٤.
(٥) ابن هشام: المغني، المكتبة العصرية، ج ١، ص ١٠٥.
(٦) سورة الإنسان، الآية ٦.
(٧) ابن هشام: المغني، المكتبة العصرية، ج ١ ص ٢٤٨.
(٨) سورة الأنعام، الآية ١٠٩.
(٩) ابن جني: الخصائص: ج ٣، ص ١٧٠.
(١٠) ابن عيش: شرح المفصل، عالم الكتب، ج ٨، ص ١٢١
(١١) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٧.

الذي ذهب إلى أنَّ ناصب المنادى فعل محذوف تقديره (أنادي)، وخلافاً للمبرّد الذي زعم أنَّ الناصب هو حرف النداء. كذلك خالف أبو علي سيبويه في مسألة (حتَّى). فذهب إلى أنها تنصب المضارع وترفعه سواء كان موجباً أو غير موجب. في حين يذهب سيبويه إلى نصبها المضارع إذا وليت فعلاً غير موجب نحو: ما سرت حتى أدخل المدينة[1]. وكان أبو علي يدعم آراءه بالأدلة التي اصطلح عليها النحاة البصريّون والكوفيون وهي السماع والقياس والتعليل؛ ما يدل ذلك على أنَّ النحو، في المرحلة الرابعة، قد نضج واحتلّ عرش الاكتمال.

أمّا ابن جنى[2] فهو من مشاهير البغداديين وأحذقهم بالنحو والتصريف. وقيل إنَّ علمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو؛ وسبب ذلك أنه كان يقرأ النحو بجامع الموصل، فمرَّ به أبو علي الفارسي، فسأله عن مسألة في التصريف، فقصَّر فيها فقال له أبو علي: «زبَّبْت قبل أن تحصرَم»[3]. ومن ذاك الحين لزمه مدة أربعين سنة مكباً على النحو والتصريف وقيل: «ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات، وشرح المشكلات ما له سيّما في الإعراب»[4]

وقد ساعده ذكاؤه وقعوده للدرس والبحث والدراسة على وضع تصانيف تمثِّل أنفس المصادر النحويّة والصرفية. أبرزها (الخصائص)، (سر صناعة الإعراب)، (شرح تصريف المازني)، (شرح المقصور والممدود)،(اللمع في النحو)، (المذكر والمؤنث) (محاسن العربية) و(المحتسَب في إعراب الشواذ) و (اعراب ما استصعب من الحماسة)[5].

ولابن جني دور كبير في تأصيل المذهب البغدادي من خلال ملاحظاته واستقصاءاته للأمثلة اللغوية، وحسه الدقيق بأبنية اللغة وتصاريفها التي تظهر في كتابه المشهور (الخصائص) مشخصة مجسّمة تمام التجسيم، وقد استطاع أن يضع للتصريف أصولاً على المذهب الذي سبقه إليه علماء الكلام والفقه في وضع أصولهم، وهي أصول يصدق منها جانب كبير على النحو ومسائله وقضاياه العامة، كالإعراب والبناء وعلله[6].

---

(١) المصدر نفسه ج ٢، ص ١٢١.
(٢) هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي. السيوطي: بغية الوعاة جزء ٢، ص ١٣٢.
(٣) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢، ص ١٣٢.
(٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٣٢.
(٥) الزركلي، خير الدين: الأعلام، ٤، ص ٢٠٤.
(٦) راجع (الخصائص) بأجزائه الثلاثة.

وقد نزع إلى البصريين كأستاذه أبي علي الفارسي والزجّاجي. وقد عمّت هذه النزعة وسادت منذ النصف الثاني من القرن الرابع الهجري. وكان ابن جني واستاذه أبو علي من أبرز الذين عملوا على شيوع تلك النزعة. وكأستاذه، مضى أبو الفتح إلى الإختيار من المذهبين البصري والكوفي مع ميل بارز إلى البصريين؛ ومن ذلك أنه يأخذ برأيهم من أنَّ المضارع منصوب بعد (حتى) بأن مضمرة وجوباً[١]، وكذلك بعد (أو) وفاء السببية وواو المعيّة[٢].

ويقابل ذلك أخذه برأي الكوفيين في أمور كثيرة، ومنها أنَّ (أَو) تأتي للاضراب مطلقاً[٣]. كذلك وافق الكسائي وأبا علي الفارسي على أنَّ (خلا) المسبوقه بـ (مَا) تكون فعلاً حتماً، ويجوز الجرّ بها على أنَّ (ما) زائدة[٤].

أمّا آراؤه الاجتهادية المختلفة، فكانت بارزة، وانفرد بها مخالفاً استاذه أبا علي الفارسي والبصريين والكوفيين. ومنها تحويزه تقديم المفعول معه على المعمول قبله نحو: جاءَ وثيابَ البحر الصيفُ[٥]. وذهب أيضاً إلى أنَّ (لا) العاملة عمل ليس تعمل أيضاً في المعارف خلافاً للجمهور الذاهب إلى أنها لا تعمل إلاً في النكرات. وقد دعم ابن جنّي رأيه بقول الشاعر:

وحلَّت سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها ولا عن حبّها متراخيا[٦]

وقد تمسك ابن جني بالقياس وعُنيَ به عناية شديدة كما في قوله: «إنَّ مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[٧]. كذلك كان يسند كلامه بقراءات القرآن والسماع عن العرب، ويستشهد أحياناً بالحديث النبوي الشريف للاستئناس فقط، لا لاستنباط القواعد[٨]. وبعد هذا فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هناك أدلُّ على بلوغ النحو تلك المرتبة الراقية من خلال ترجيح مذهب على مذهب آخر، أو ابتكار مذاهب جديدة، مِمّا قام به البغداديون، ولا سيما ابي علي الفارسي وتلميذه ابن جنّي اللذين مهّدا الطريق أمام من جاء بعدهما من

---

(١) ابن جني: الخصائص، ج ٣ ص ٢٦٠.
(٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٣.
(٣) ابن هشام: المغني، المكتبة العصرية، ج ١ ص ٦٤.
(٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٣.
(٥) ابن جنيّ: الخصائص، ج ٢، ٣٨٣.
(٦) ابن هشام: المغني المكتبة العصرية، ج ١، ص ٢٤٠.
(٧) ابن جنيّ: الخصائص، ج ٢، ص ٨٨.
(٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢.

البغدادين الذين نزعوا نزعة بصرية قوية، وكانت لهم ابتكارات وآراء فردية.

أبرز من تأثر بأبي علي الفارسي وابن جنّي: لعلّ أبرز من تأثر باتجاه أبي علي وتلميذه ابن جني، ونزعوا نزعة بصرية قوية، فضلاً عن اختيارهم من آراء البصريين والكوفيين، واستنباطهم آراء جديدة جعل النحو، في مرحلة الترجيح، يرقى إلى أسمى المراتب، هم ابن الشجري هبة الله بن علي بن محمد[1] الذي كان أو حد زمانه، وفرْدَ أوانه، في علم العربية ومعرفة اللغة، واشعار العرب وأيامها. وبفضل تضلعه بالنحو، فقد أقرأه سبعين سنة، وصنّف (الأماكن)، و(ما اتفق لفظه واختلف معناه) و(شرح اللمع لابن جني)، (وشرح التصريف الملوكي)[2].

ويبدو ميله إلى البصريين واضحاً في أماليه. ومن آرائه التي خالف فيها جمهور النحّاة تجويزه مجيء (لو) حرفاً يجزم الفعل المضارع مستنداً إلى قول الشاعر:

لوْ يشأْ طار به ذو ميْعَةٍ　　لاحق الآطال نهْدٌ ذو خُصَلْ

وَرُدّ كلامه باعتبار أن ذلك ضرورة شعرية[3].

ثم جاء بعده تلميذه عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري[4] الذي برع، وحصّل طرفاً من الخلاف الذي أودعه في كتابه المشهور (الأنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، و (الإعراب في جدل الأعراب) وغير ذلك مِمّا دلَّ على شهرته: ومَن يَطلع على (الإنصاف) يلاحظ فيه النزعة البصرية القويّة، حيث يقف مع البصريين في أغلب المسائل التي عرضها، ولا يرجح من المسائل الكوفية أكثر من سبع مسائل وهي: العاشرة والثامنة عشرة، والسادسة والعشرون، والسبعون، والسابعة والتسعون، والواحدة والسادسة بعد المائة[5].

ومن البغدادين الذين خلفوا أبا علي وابن جني ونهجوا نهجهما عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبَري الضرير[6] الذي تفقَّهَ بالقاضي أبي يعلَى الفرّاء، ولازمه حتى برَع في المذهب والخلاف والأصول، وقرأ العربية على ابن الخشاب حتى

---

(١) توفي سنة ٥٤٢ هـ.
(٢) السيوطي: بغية الوعاة ج ٢، ص ٣٢٤.
(٣) ابن هشام: المغنيّ، المكتبة العصرية، ج ١، ص ٢٧١.
(٤) توفي سنة ٥٧٧ هـ.
(٥) راجع الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري.
(٦) توفي سنة ٦١٦ هـ.

حاز قصب السبق، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين، فتمكّن من تصنيف (إعراب القرآن)، (إعراب الشواذ) (شرح كتاب سيبويه)، و (اللباب في علل البناء والإعراب). وكان بغداديا ينتمي إلى مدرسة أبي على الفارسي التي كانت تمثل مبدأ الإختيار والانتخاب من آراء النحاة السابقين. وغالباً كان يتبع أبا علي الفارسي في كثير من آرائه كذهابه إلى أن (لَوْ) تأتي مصدرية غير عاملة في مثل قوله تعالى: «يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ»[1].

ونذكر أيضاً من البغداديين المتأخرين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي[2] الذي كان من كبار أئمة العربية، والمشهود لهم بالمهارة بالنحو والتصريف. وأشهر مؤلفاته (شرح المفصل) و (شرح تصريف ابن جني)[3]. وقد انتصر للبصريين في ذهابه إلى أنَّ عامل المبتدأ هو الابتداء لا الخبر كما زعم الكوفيون[4].

ويضعِّف رأي الكوفيين القائل: إنَّ (أنَّ) وأخواتها لا تعمل الرفع في الخبر؛ وإنما هو مرفوع على حاله قبل دخول أنَّ وما عمل عملها[5]. وكان يستحسن بعض آراء الكوفيين، كاستحسانه تخريجهم لقراءة قوله تعالى: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣] بذهابهم إلى أنَّ (إنْ) نافية واللام بمعنى (إلاَّ)، والتقدير عندهم: ما هذان إلاَّ ساحران. وهذا تقدير حسن برأيه[6].

ومن البغدادين المتأخرين الذين انتصروا للبصريين محمود بن عمر الزمخشري الذي كان واسع العلم، وغاية في الذكاء وجودة القريحة؛ وليس أدلَّ على ذلك من تفنّنه في كل علم، وقدرته على وضع التصانيف المتنوعة كالكشاف في التفسير، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، وصميم العربية والأنموذج في النحو، وشرح أبيات الكتاب، والأحاجي النحوية وغير ذلك[7].

وقد حذا حذو أبي على الفارسي وابن جني في تأييده معظم نحاة البصرة. فعلى سبيل المثال تابع رأي سيبويه في أنَّ الأسم يتلو (إنْ) الشرطية يكون فاعلا[8]

(١) سورة البقرة، الآية ٩٦.
(٢) توفي سنة ٦٤٣ هـ.
(٣) السيوطي: بغية الوعاة، ج ٢ ص ٣٥١ـ ٣٥٢.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ١، ص ٨٤.
(٥) المصدر نفسه: ج١، ص ١٠٢.
(٦) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٣، ص ٢٩.
(٧) السيوطي: بغية الوعاة ج ٢، ص ٢٧٩ـ ٢٨٠.
(٨) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ١، ص ٨٢.

لفعل محذوف يفسره ما بعده[١] كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] ومن ذلك أخذه برأي الأخفش الذي ذهب إلى أنَّ الكاف تأتي في النثر كثيراً مرادفة (مثل) فتعرب إعرابها، وتخرج عن حرفيتها. وبذلك في مثل: (زيد كالأسد)، خبر لزيد مضاف للأسد[٢].

ويقابل ذلك آختياره بعض آراء الكوفيين، كاختياره مجيء (أنْ) وما بعدها فاعل لفعل محذوف تقديره (ثبت)؛ لأنَّ لو تتطلب أن يتلوها فعل، في مثل: لو أنك جئت[٣].

وفضلاً عن ذلك انتخب الزمخشري بعض الآراء البغدادية كاختياره مجيء الباء زائدة مع ما الحجازية العاملة، ولا تزاد مع (ما) التميمية المهملة نحو: ما محمد بقائم[٤]. وله آراء انفرد بها منها ذهابه إلى أنَّ (لن) تفيد تأكيد النفي نحو: لَن أتراجع.

إنَّ هذه الإختيارات من المذاهب البصرية والكوفية والبغدادية إضافةً إلى الأراء الانفرادية، التي طرحها الزمخشري وغيرها تظهر بجلاء أنَّ مرحلة الترجيح مرحلة مهمّة في تاريخ تطور النحو؛ فهي، إن دلت على شيء، فإنما تدلّ على مدى قدرة البغدادين على اختيار المناسب من الآراء، فضلاً عن اجتهاداتهم وابتكاراتهم الطريفة. وبعد هذا العرض لتطور النحو العربي في المراحل الأربع، يمكننا القول إنَّ هذه المراحل تعدُّ من أهم الظروف التي ازدهرت فيها دراسة النحو، وتطورت معالجته بشكل عام.

أمّا المراحل التي تلتها، فقد شهدت ازدهاراً في دراسة علم العربية حين نهج الاندلسيون نهج البغداديين، وأكثروا من التعليلات والاجتهادات[٥]: ولكنَّ التطور الملحوظ الذي لفت الأنظار هو إيلاء حروف المعاني الدراسة الكافية الوافية من حيث المنهجية واستقصاء أدق المعاني وأبعدها في إطار دراسات خاصة بالحروف فقط أجراها كل من أحمد بن عبد النور المالقي في الأندلس، وحسن بن قاسم المرادي في المغرب.

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ٨، ص ٤٢.
(٢) المصدر نفسه، ج ٨، ص ٤٢.
(٣) ضيف، شوقي: المدارس النحوية، ص ٢٨٥.
(٤) ابن يعيش: شرح المفصل، ج ١، ص ١٠٨.
(٥) ضيف، سوقي: المدارس النحوية، ص ٢٨٨ـ ٣٢٦.

كذلك نشطت الدراسات النحوية العامة، في الأوقات التي تلت المراحل الأربع في مصر والشام على أيدي النابهين من النحاة الذين غلب عليهم اتجاه المذهب البغدادي، مع نفاذهم إلى آراء وابتكارات جديدَة[1]. وقد واكب هذا النشاط في الأبواب النحوية العامة نشاط آخر في جوانب نحوية خاصة منها حروف المعاني التي تطورت دراستها منهجياً ورصداً للمعاني واستقصاءً للأحكام والعلل على يد البارزين من النحاة كابن هشام الأنصاري.

وبعد أن تطرقنا إلى تطور البحث في النحو بشكل عام، وبعد أن عرفنا مشاهير النحاة ودورهم في تطوير هذا العلم، في المراحل الأربع التي بلغ النحو خلا لها أوجَهُ، يبقى أن نسلط الضوء على اشهر المدارس التي ظهرت في خلالها، ذلك أنّ تطوّر هذا العلم، في هذه المراحل، قد واكبه ظهور مدارس نحوية لها مناهجها واتجاهاتها؛ فما هي هذه المدارس؟

---

(١) سالم، عبد العال: المدرسة النحوية في مصر والشام، ص ٤٥ وما بعدها ضيف، شوقي. المدارس النحوية، ص ٣٢٧ وما بعدها.

أشهر المدارس النحوية
من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

أشهر المدارس النحوية

تمهيد:

كان لتطور النحو في المراحل التي تدرّج في خلالها تأثير بعيد في ظهور مدارس نحوية لها مذاهبها المختلفة واتجاهاتها المتباعدة، بسبب الاختلاف السياسي بين البصريين والكوفيين. فكانت الكوفة مقرًا لعلي عليه السلام وأتباعه، في حين كانت البصرة موئلاً لعائشة (رضي الله عنها) التي أعلنت الحرب ثأراً لعثمان (رضي الله عنه)؛ فحدثت معركة الجمل. ثمَّ أعقبها اختلاف عنيف في سياسة البلدين. وتعمّق هذا الاختلاف، وتفاقم على مرّ الأيام. وسرعان ما اشتدَّ بعد أن ناصر الأُمويُون أهل البصرة، وناهضوا أهل الكوفة، إلى أن قامت دولة بني العبّاس، فعطفت على الكوفيين؛ فعَزَّ جانبهم بعد ذُلٍّ، وأفل نجم البصريين بعد تألق.

وقد أدّى هذا الاختلاف بين البلدين إلى التباري والمفاخرة، وجرّ السكان فيهما إلى تطاول بعضهم على بعض، مُوَلداً في نفوسهم إيثار المخالفة في المسائل العلمية على الموافقة عليها. ثمَّ قويت المنافسة بين البصرة والكوفة في المسائل النحوية، بعد أن عملت عوامل الخلاف عملها، ووضعت الحدود الفاصلة حائلة دون الوفاق بينهما.

إزاء هذا الاختلاف بين البلدين، ظهرت أشهر المدارس النحوية، نستهلها بالمدرسة البصرية.

المدرسة البصرية:

قبل الحديث عن طبيعة هذه المدرسة، لا بد لنا من ذكر المؤثرات التي وجهت مسار تلك المدرسة. فماهي هذه المؤثرات؟ أهم تلك المؤثرات ما يأتي:

- **لجوء القبائل إلى البصرة:** لقد تأسست المدرسة البصرية في مدينة البصره التي لجأت إليها القبائل العربية العريقة بفصاحتها كقيس وتميم، فصار أغلب سكانها

من القبائل التي كانت تقيم شرقي الجزيرة العربية، وبخاصة منطقة الخليج[١].

ومن جرّاء ذلك اكتسب أبناء البصرة لغةً فصيحة سليمة.

٢ ـ **سوق مَرْبَد**: إنشئت هذه السوق في الجهة الغربية من مدينة البصرة. وكانت تمثل مركزاً مهماً يلتقي فيه العرب لعقد النوادي الأدبية والمجامع الثقافية، وتأليف حلقات الإنشاد والمفاخرة والمنافرة والمعاظمة. وكانت هذه السوق على غِرار سوق (عُكَاظ) في الجاهلية يؤمها العلماء والأدباء والأشراف، وينزلون فيها للمذاكرة والرواية، والوقوف على مليح الأخبار. كذلك كان اللغويون يقابلون أهلها، ويدونون ما يسمعون. إلى ذلك كان النحويون يسمعون فيها ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم.

٣ ـ **موقع البصرة المهمّ**: تقع البصرة على طرق البادية بالقرب من بوادي نجد والبحرين، وتفد إليها الأعراب من قلب الجزيرة العربية لتعليم أبنائها اللغة الفصحى وأشعارها وأخبار أهلِها. لذلك لم تلوث لغة أهلها بعامية الأمصار المفتوحة، فظلت لغتهم سليمة، لاختلاطهم بالعرب الأقحاح الموثوق بفصاحتهم.

٤ ـ **عراقة البصرة بالفصاحة**: إمتازت البصرة بعراقتها بالفصاحة، باعتبار أنَّ أهلها اصفى لغة وأوثق صلة بالبادية؛ لأنهم كانوا يقصدون أهلها لمقابلتهم، والأخذ عنهم. وبذلك استمدوا اللغة من ينابيعها الصافية، بعيدة عن الشوائب وعوامل الوهن والضعف كما يزعم عبد العزيز عتيق.

تلك هي أهم المؤثرات في مذهب المدرسة البصرية والآن ننتقل إلى منهجية البحث.

منهجية البحث في الدراسة النحوية عند البصريين: من أهم ما يقوم عليه المذهب البصري هو القياس[٢] الذي تمسك علماء البصرة به، وفضلوه، وآمنوا بسلطانه وجَرَوْا عليه، ورأوْا أنَّ كل ما خرج عليه شاذ وغير مقبول؛ فاللغة التي تعتمد على القياس[٣] يأخذ بها البصريون، والتي تخالفه لا يعترفون بها. وهدفهم من ذلك تنظيم اللغة العربية وضبطها ولو بإهدار بعضها.

---

(١) العلي، صالح: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص ٩.

(٢) القياس هو عبارة عن ردّ الشيء إلى نظيره. ويقال هو المشهور والكثير الاستعمال عند العرب. وما كان كثير الاستعمال وشائعاً عند العرب ينبغي أن يكون قياسيّاً.

(٣) وقيل: القياس هو الاجتهاد بالرأي.

وقد بدأ القياس في زمن مبكر على يد نحاة البصرة القدامى، أمثال أبي إسحاق الحضرمي، ثم نمت بذوره على يد سيبويه الذي أكثر منه وتوسع فيه إلى أن بلغ كامل نضجه وتمام قوته، وأصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد.

وقد بلغ الأمر بالبصريين في الاعتداد بالقياس إلى أن يفترضوا افتراضات نظرية ويعطوها أحكاماً خاصة.

المصادر اللغوية للقياس البصري: لقد استمد البصريون اللغة التي قاسوا عليها من المصادر الاتية.

أ القبائل المشهود لها بالفصاحة: أخذ البصريون اللغة العربية من القبائل التي ابتعدت عن المؤثرات الخارجية وعاشت في عزلة تامة عن شعوب سائر الأمصار، فكملت لها لغتها، وصينت من كل تحريف، وظلت الفصاحة من أبرز سماتها. وقد اتّكل البصريون على تلك القبائل في الغريب وفي الإعراب. ومن هذه القبائل قيس وأسد، وهذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين.

ب ـ أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين: اعتمد البصريون في منهج دراستهم النحوية على أشعار العرب الجاهليين والمخضرمين. أمّا الشعراء الاسلاميون كجرير والفرزدق، فأكثر النحاة على عدم جواز الاستشهاد بشعرهم.

ج ـ القرآن الكريم: لمّا كان القرآن الكريم كتاب الله المنزل على الرسول ﷺ بلسان عربي، بالغاً قمة الرقيّ والكمال، فلا عجب أن يكون هذا الكتاب أصلاً من أصول الأستشهاد في اللغة والنحو. إذ إنه نزل بلغة قريش التي كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح من الالفاظ وأسهلَها على اللسان عند النطق.

ومن مظاهر تمسك البصريين بالقياس استدلالهم بالشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر؛ فبالغوا في التحرّي والتنقيب عن الشواهد السليمة. وكانوا يؤوّلون ما خالف القياس والقواعد تأويلاً يتفق وقواعدهم، أو يستنكرونه لكثرة ما أندسّ من الرواة وذوي الأهواء في اللغة، أو يتلمسون الضرورة إذا كان في نظم. فإن أعتاص كل ذلك عليهم فإنهم يضطرون إلى جعله جزئياً شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه.

وفضلاً عن تمسكهم بالقياس فقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها، أو كلام عربي يؤيدها، أو قياس يدعمها.

كذلك استبعدوا من منهجهم الاعتماد على الحديث الشريف في تقعيد القواعد.

ملاحظات على المنهج البصري:

إن أَخذَ البصريين اللغة التي قاسوا عليها، من القبائل الموثوق بفصاحتها، وعدم أخذهم عن سواها لِشكٍّ في فصاحتها نظراً لاختلاط أبنائها بالأعاجم أو، شعوب البلاد المجاورة، لأمر يطرح هذا السؤال. لِمَ لَمْ ينزل القرآن بلغة تلك القبائل البعيدة عن المؤثرات الخاريجة؟ والمعلوم أنَّ هذا القرآن نزل بلغة قريش التي لم تكن معزولة عن العالم الخارجي. فموطن تلك القبيلة مكة التي كانت قبلة العرب في الجاهلية والإسلام يفدون إليها من كل حدب وصوب. كذلك كانت قريش، بحكم عملها التجاري، لا تزال تقطع بلاد العرب برحلة الشتاء والصيف إلى اليمن جنوباً والشام شمالاً، ومع هذا لم يسمع أحد يقول: إنَّ لغة قريش ضعيفة لا يحتج بها، ولو قيل ذلك لرفض الاحتجاج بالقرآن الكريم لأنه نزل بلغة قريش.

ويرد الفرّاء على بعض علماء الشعر ورواة الأخبار التاريخية عن عرب العادية الذين لا يريدون التماس إعجاز القرآن في قوالبه اللغوية، بل يرون كمال الفصاحة في لغة عرب البادية، ويردّ هذا العالم على هؤلاء بقوله: إنَّ القرآن الكريم نزل بأفصح اللغات، وأنَّ لغته أفصح أساليب العربية على الاطلاق. ومن هنا نستطيع القول إنَّ البصريين بادعائهم حصر اللغة في قبائل معينة لا يمكِّنهم من وضع اليد على ما في اللغة من تراكيب وعلى كل ما فيها من أساليب وغريب، وعلى كل ما فيها من لهجات؛ لأن اللغة أوسع من أن تحصى في عدد من النصوص أو الاساليب.

ومما يلاحظ على البصريين إبعادهم القراءات عن مجال الدراسة النحوية؛ فكان هذا الإبعاد خطأً لا يغتفر؛ إذ حرموا النحو من مصدرٍ كبير كان من الممكن أن تبنى في ضوئه القواعد وتحرر الأصول. وقد أخذوا ببعض القراءات التي لم تكن وحدها في الميدان وقد انتقد السيوطي البصريين قائلاً: كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون، على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحنِ، وهم مخطئون في ذلك؛ فإنَّ قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية»[١].

كذلك اخطأ البصريون في منهجهم حين حرموا اللغة العربية موزداً لغوياً كبيراً وهو الحديث النبوي الشريف.

---

(١) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ١٧.

يضاف إلى أخطائهم اعتدادهم بالمنطق والعقل، وتجنبهم الرواية والنقل. ففي كثير من المسائل النحوية حكمُوا أقيستهم وما يتبعها من تعليلات، علماً بأن اللغَه ظاهرة اجتماعية وكائن حيّ ينمو ويترعرع في إطار بيئته، ويتفاعل معها ويتأثر بها، ولا يستقل عنها؛ لذلك يمكن القول إنَّ إخضاع اللغة أي: هذا الكائن لمقاييس تعوقه عن الانطلاق والنمو والحركة، ظلم وتجنٍ.

وسلك المتأخرون سبيل البصريين في ذلك المضمار؛ ما عقّد النحو وصعّب مسائله بعد جَعْلِهِ النحو منطقاً وعقلاً قبل أن يكون رواية ونقلاً.

ونجد كثيراً من المسائل النحوية يمكن أن تقوم على القرآن وحده لوضوح الاشتشهاد بها، إذ لا يحتاج إلى جدل أو مناقشة. لكنَّ البصريين حكَّموا أقيستهم إزاءها. وكان الأجدر بهم أن يحطموا هذه المقاييس ليأخذوا بالقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

ومن الأدلة على ما نقول تقديم معمول اسم الفعل عليه. فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ (عليك) و (دونك)، يجوز تقديم معمولاتهما عليهما نحو: زيداً عليك، وبكراً دونك. واحتج الكوفيون على ذلك بالنقل من القرآن الكريم حيث قال سبحانه وتعالى: ﴿كتابَ الله عليك﴾[(١)]. فورود ذلك في القرآن دل على جواز تقديمه عندهم[(٢)]. لكنَّ البصريين لم يجيزوا تقديم معمول اسم الفعل عليه، حتى ولو ورد مثل هذا التقديم في القرآن الكريم؛ وذلك لأنَّ القياس، عندهم، يأبى ذلك. والدليل على عدم جواز هذا التقديم أن اسم الفعل فرع على الفعل في العمل، لأنه إنما عمل عمله لقيامه مقامه؛ لذلك يجب ألاَّ يتصرف تصرفه، وينبغي ألاَّ يجوز تقديم معمولاته عليه. ولو تصرف تصرفه وجاز تقديم معمولاته عليه لأدّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأنَّ الفروع تنحط عن درجات الأصول. ولا يعني ما نقوله أننا ننكر القياس؛ فالقياس له مكانته في اللغة، وأنه يغني هذه اللغة ويثريها إذا استعمل استعمالاً صحيحاً وسليماً، ولكن بجانب القياس يجدر بنا أن نحترم السماع؛ لأن اللغة رواية ونقل، لا منطق ولا عقل.

ومن البراهين على أهمية السماع ماجاء في المنصف لابن جني: «إنَّ الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين، ونتبعه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من

---

(١) وكتاب مفعول مطلق أي كتب الله تعالى.، كتاب الله عليكم. أو الزموا كتاب الله.

(٢) لأنَّ القرآن الكريم أصل القياس، فهو يقاس عليه. وكتاب الله لا يخضع لأقيسة البصرين ولا لأقيسة الكوفين.

أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح، ومن هو فصيح. فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب، وعُدِلَ عن القياس إلى السماع»[١].

كذلك ورد في شرح الرضي على الكافية على لسان المبرد قوله: «فَعَالِ في الأمر من الثلاثي مسموع. فلا يقال: قَوَام وقَعَاد في قم واقعد؛ إذ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم يقلها العرب، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس؛ فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير»[٢].

من هذا الذي تقدم يظهر أنَّ البصريين لم يكونوا ملمين بكل ما قاله العرب؛ لذلك ليس من المنطق بأن نحكِّم العقل والمنطق في مجموعة من الاساليب.

وعلى الرغم من اعتماد البصريين على القياس اعتماداً شبه مطلق؛ فإنهم مالوا إلى السماع وأخذوا به بعض الأحيان. قال السيوطي: «واحتج البصريون بالسماع. حكي: تميميٌ أنا، ومشنوء مَن يشنؤك»[٣] (أبغضك) وشنأ بالحق أقرَّ به.

أشهر علماء المدرسة البصرية: من علماء هذه المدرسة المشاهير الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أقام صرح النحو وتصريفه. والعالم الشهير سيبويه الذي يعد كتابه قرآن النحو. ومنهم قُطْرُب صاحب كتاب العلل بالنحو وكتاب الاشتقاق بالتصريف. وأبو عُمَر الجَرْمي صاحب المختصر في النحو وكتاب الابنية. ومنهم أبو عثمان المازني صاحب كتاب الالف واللام. والمبرّد صاحب المقتضب ومعاني القرآن.

المدرسة الكوفية[٤].

لقد أشرنا في المحاضرات السابقة إلى أنَّ الكوفيين تأخروا عن البصريين في مدارسة النحو مدة مائة سنة، لانصرافهم إلى رواية الأشعار والأخبار والأدب والنوادر، فضلاً عن رفضهم التلقي عن البصريين رَبْأً بأنفسهم عن الأخذ عنهم. ولكن الأمر تغيرَّ بعد أن ذاع صيت البصريين في البحث في النحو والسير به نحو التطور. فتنبّه الكوفيون لهذا الأمر؛ إذ عَزَّ عليهم أن يكون لخصومهم مدرسة

---

(١) ابن جني: المنصف، ج ١، ص ٢٧٩.

(٢) الرضي: شرح شافية ابن الحاجب، ج ٢، ص ٧٢.

(٣) السيوطي: همع الهوامع، ج ١، ص ١٠٣.

(٤) أنشئت الكوفة من قبل الجيوش الإسلامية المشتركة في معركة القادسيّة وفتح المدائن في العراق. وكان معظم سكانها من أهل اليمن وشمال الجزيرة العربيّة، وهي تضمّ عدداً كبيراً من أهل البيوتات العربية القديمة التي كان لها مركز مرموق في الجاهليّة.

يتباهون بها عليهم، وخافوا أن يُعابُوا لتلقيهم النحو عنهم. فاستفزَّهم نشاط هؤلاء الخصوم المتعاظم في ميدان النحو، فحثُّوا أنفسهم لابراز فن يضارع الفن البصري، غيرةً منهم، وحنقاً عليهم. ثمَّ انطلقوا يشاركونهم بهذا الفن للظفر بشرفه، عامدين إلى تنظيم نحو على نمط يخالفون فيه البصريين، ويغايرونهم في مذهبهم.

منهج الكوفيين: وبفعل هذه الجهود المبذولة من الكوفيين نشأت مدرستهم بعد أن تطورت المدرسة البصرية، ووصلت إلى القِمَّة في هذا التطور؛ ذلك لأن أقيستها وأصولها وتعليلاتها آستقرت ونضجت ونمت وقويت. ويمكن القول: إنه لمَّا ظهرت مدرسة الكوفة، كانت مدرسة البصرة ينبوعاً لها، يمدها بالنحو والحياة. ومن هنا نستطيع القول إنَّ المدرسة البصرية كانت سبيلاً، لا بل منطلقاً رحباً جال فيه الكوفيون للظفر بعلم النحو. فأبو جعفر الرؤاسي شيخ الكوفين، وكان استاذهم في النحو، أخذ من البصريين عندما كان مقيماً في البصرة، ثم ما لبث أن نبغ في هذا العلم، وتوجه إلى الكوفة ليذيع فيها علم البصرة، فتتلمذ عليه كل من الكسائي والفراء اللذين أصبحا فيما بعد إمامي النحويين الكوفيين.

وبعد الرؤاسي أصبح الكسائي عميد مدرسة الكوفة، فخرج إلى البصرة ولقي علماءها كالخليل ويونس، ثم جرت بينه وبينهم مسائل أقرَّ له فيها يونس.

ولمَّا أخذ علماء الكوفة يبرزون شيئاً فشيئاً، أقبل طلاب العلم يتهافتون عليهم ليأخذوا عنهم النحو، ويتلقوا عليهم مسائله وأصوله. وبذلك تكوَّن للكوفيين منهج خاص بهم، تحقق لهم بعد طول النظر، وكثرة الجدل. وكان هذا المنهج مغايراً في بعض أسسه للمنهج البصري، الأمر الذي أدَّى إلى الخلاف بين المدرستين وقد اشتد النزاع بين الطائفتين. وكان لكل مدرسة أنصار وأتباع. ومن أبرز سمات المنهج الكوفي ما يأتي:

إستشهادهم بلهجات عرب الأرياف: استشهد الكوفيون بلغات سكّان الأرياف لثقتهم بها، في حين رفض البصريون الاستشهاد بها لضعف فصاحتها. ومن قبائل الأرياف أهل اليمن الذين لا يوثق بفصاحتهم، في رأي البصريين، لاختلاطهم بسكّان الحبشة والهند، والتجار الذين يفدون إليهم من مختلف الانحاء. كذلك عاب البصريون على الكوفيين أنهم يأخذون اللغة عن أكلة الشواريز[١]، وباعة

---

(١) جمع شيراز، وهو اللّبن الثخين.

الكواميخ[1]، في حين أنَّ البصريين يأخذونها عن حَرَشِة الضباب وأكلة اليرابيع[2].

٢ ـ **قياسهم على القليل النادر**: اعتمد الكوفيون على القياس على القليل النادر باعتبار أنَّ ما ورد من اللغة يعد قليلاً بالنسبة لما ضاع منها. مستندين إلى ما قاله أبو عمرو بن العلاء في هذا الأمر «ما انتهى إليكم مما قالته العرب إلاَّ أقله، ولو جاءكم علم وافر وشعر كثير»[3] وقد أشاد الكِسَائي زعيم المدرسة الكوفية بالقياس فناط به القاعدة بدون ورود لمطلق شاهد. ومن الأمثلة للقياس الكوفي ما يأتي:

أ ـ تجويزهم النصب بأن مضمرة؛ وفي ذلك يقول الرضي: «وقد تنصب مضمرة شذوذا... والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياساً» نحو: تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه. فالبصريون لا يقرون بالنصب بأن مضمرة. وإذا وقع مثل هذا النصب فيكون شاذا، يحفظ ولا يجارى في الاستعمال.

ب ـ تجويزهم عطف المفرد بـ(لكن) بعده الايجاب بنظير (بل) بعد نحو: جاءني زيد لكن عمرو، حملاً على بل وليس لهم بشاهد. وبتسامح الكسائي بكل ذلك اتُّهِمَ بإفساد النحو، ومن ذلك ما ورد في معجم الأدباء وهذا نصه: «وذلك أنَّ الكسائي كان يسمع الشاذ وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات، فيجعل ذلك أصلاً، ويقيس عليه حتى أفسد النحو».

٣ ـ قياسهم قواعدهم على كل مسموع والاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين. فهم لو سمعوا بيتاً واجداً فيه جواز شيىء مخالف للاصول جعلوه أصلاً وبوَّبُوا عليه خلافاً للبصرين.

٤ ـ التساهل في التثبت من معرفة القائل. وربما استشهدوا بشطر بيت لا يعرف شطره الثاني، ولا يعلم قائله، كدليلهم على جواز دخول اللام في خبر (لكن) بقول المجهول.

.... ولكنني بحبها لعميد

٥ ـ الاستشهاد بالقراءات: لم يكن الكوفيون رجال فلسفة، ولا دعاة منطق يحكِّمون المنطق في اللغة ويفرضون أقيسته عليها كما يفعل البصريون. لذلك قبلوا

---

(١) جمع كافح، وهو نوع من الأدم.

(٢) حَرَشة جمع حارش أي: صائد الضبّ حيوان جلده كجلد التمساح.

(٣) السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ص ١٠٠.

قراءات القرآن التي تتجافى عن المنطق وأساليبه؛ لأنها تقوم وعلى الرواية والنقل وبنوا كثيراً من القواعد النحوية عليها.

٦ ـ الاستشهاد بالقرآن الكريم: لقد علمنا أن الكوفيين يحتجون بلغة عرب الارياف من دون حرج أو وجل، وأنهم يأخذون عن كل العرب سواء كانوا من اليمن أو من قلب الجزيرة العربية، ويتقبلون اللغة من كل القبائل ولا يفضلون لغة على لغة. وفي إطار القرآن الكريم كانوا يستدلون بآياته ويحتعجون بأساليبه اكثر من البصريين؛ وذلك لأنهم يؤمنون بأن القرآن الكريم جاء بلغات مختلفة فصيحة، فهو أحق بالقبول وأجدر بالأخذ حين تبنى قاعدة أو يقرّر حكم أو يصحح أسلوب.

قال ابن جنّي في المنصف: «إنَّ القرآن قد جاء بلغات مختلفة»[1]. ويعد الكِسَائي المؤسس الأول للمذهب الكوفي، لا بل زعيم المدرسة الكوفية. كذلك ظهر الفرّاء كعالم بارز في المدرسة الكوفية، وقد ذاع صيته. وله مؤلفات مشهورة منها: (معاني القرآن). ومن العلماء الذين غلبت عليهم النزعة الكوفية أبو موسى الحامض، وأبو بكر محمد بن القاسم الانباري.

وقد ظهر نحويون جمعوا بين، النزعتين البصرية والكوفية نذكر منهم ابن قتيبة الدينوري وابن كَيْسان والاخفش الصغير وابن الخياط السمرقندي ونِفطويه.

الملاحظات على منهج الكونين:

ومن الملاحظات التي سُجّلت على الكوفيين اعتمادهم على شعر الأعراب والقبائل غير العريقة بالعروبَة. كأعراب الحُلَيْمات الذين أعتدَّ الكوفيون بكلامهم واستشهدوا به. وقيل إنهم من زعانف العرب الذين اختل لسانهم؛ ما أدّى إلى ضعف مذهبهم والطعن به. ويروى أنه بسبب هؤلاء الأعراب فاز الكِسَائي على سيبويه في مُناظرة الزُّنْبُور؛ لأن الكسائي اعتمد على لغاتهم واحتجّ بكلامهم. وقد قال اليزيدي في الكسائي الابيَات الآتية.

كُنَّا نَقِيسُ النحوَ فيما مَضَى ... على لسان العرب الأول
فجاء أقوامٌ يقيسونه ... على لُغَى أشياخ قُطْرُبّل
إنَّ الكِسَائي وأصحابَه ... يَرْقَوْنَ في النحو إلى أسْفَل

(١) ابن جني: المصنف، ج ٢، ص ١٧.

وظلّ الكوفيون ينهجون نهج الكِسائي معولين، على شعر الأَعْراب الذين آختلطوا بالمتحضرين، فَلاَنَ جفاؤهم. وكان ذلك سبباً في طعن البصريين بشواهد الكوفيين.

كذلك أخذ البصريون على الكوفيين قياس قواعدهم على كل مسموع من دون تدقيق.

وممّا أُخذ عليهم أنهم أَعتمدوا على القياس النظري عند انعدام الشاهد انعداماً كلياً. وقد اضطروا إزاء ذلك أَن وضعوا قواعد كثيرة خالفوا فيها البصريين. وأبلغ من ذلك وضعوا، جرياً على سنتهم للشيء الواحد، متى ورد على صور متغايرة قواعد بقدر صوره، فكثر عندهم التجويز للصور المختلفة، كما قلَّ عندهم ما كثر عند البصريين من التأويل والشذوذ والاضطرار والاستنكار.

هل أصاب الكوفيون في مسائل نحوية؟

على الرغم من المآخذ التي سجلت على المذهب الكوفى، وعلى الرغم من طعن البصريين بهذا المذهب في مجال القضايا النحوية، فقد كان للكوفيين مسائل أصابوا فيها وفازوا على البصريين. نذكر منها مسألة (عمل اسم المصدر عمل فعله) في قول الشاعر القطامي:

أَكُفراً بعد ردّ الموت عني ... وبعد عطائِكَ المِئةَ الرِّتاعة

فاسم المصدر (عطاء) عَمِل عَمَل فعله بنصبه(المِئة)(١).

يضاف إلى ذلك مسألة أخرى هي: جواز العطف على الضمير المخفوض بدون عود الخافض في السعة كما جاء في قوله تعالى: «واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والارحام» بجر الارحام من دون أن يسبق بالباء الجارة باعتبار أنَّ هذا اللفظ معطوف. وفي ذلك أيَّدَ ابن مالك رأي الكوفيين بقوله:

وَعَوْدُ خَافِض لدى عطف على ... ضمير خفض لازماً قد جعل

وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحيح مثبتا

يضاف إلى ذلك مسائل كثيرة أصاب فيها الكوفيون، لا مجال لذكرها الآن، وحاول البصريون نقضها من دون فائدة؛ فقد تعسّفوا غاية التعسف بما لا تقبله العدالة، ولا يستسيغه المنطق.

---

(١) ابن هشام: شرح شذور الذهب، ص ٤١٢.

موازنة بين المنهجين البصري والكوفي

بعد استعراضنا لكلا المذهبين نجد أنَّ المنهج البصري مضطرب وغير متماسك، وأن المذهب الكوفي لم يكن كاملا مضبوطاً، وعلة المنهج البصري تكمن في حبس اللغة في قوقعة المنطق الذي يعوق انطلاق هذه اللغة القابلة للتغير باستمرار بسبب الظروف الاجتماعية وغيرها.

فاللغة العربية لغة واسعة، تفرعت إلى لهجات كثيرة وتطورت هذه اللهجات تبعاً لتطور القبيلة وتغير ظروف المجتمع؛ فلكل قبيلة لهجة تلتزمها في كلامها، ومن الظلم الفاضح للغة حصرها في طائفة من النصوص أو في قبائل معينة من قبائل العرب. من هنا يمكن القول إنَّ البصريين أخطأوا في منهجهم، وكان عليهم أن يأخذوا من كل العرب باستثناء ما فسد من جرَّاء اللحن أو تقيّد بالدخيل: أمّا منهج الكوفيين في مجال السماع فكان أسلم بكثير من منهج البصريين، فاحترام السماع، مهما كان قليلاً أمر مشروع، لأنَّ اللغة كائن حيّ متطور، ومن التعسف الحد من انطلاقها وتطورها، وأن نكتم أنفاسها بهذه القيود الثقيلة التي وضعها البصريون.

ويعاب على البصريين والكوفيين معاً التزامهم التعليل والتأويل في مجال القرآن الكريم. وكان على كِلاَ الطرفين أن يتخذ القرآن الكريم موضع استشهاد في كل ما يصدر، والحق القول: هكذا قال القرآن؛ لأن القرآن الكريم مصدر موثق، مصدر لم يأته الباطل من بين يديه ولا من خلفه، نزل بلغة قريش وغيرها من لغات العرب. وعلى الرغم من الاخطاء التي وقع فيها البصريون، فقد كان الآخذ بآرائهم أكثر منه بآراء الكوفيين في مجال الدراسات النحوية.

المدرسة البغدادية

كانت المرحلة الرابعة لتطور النحو العربي مرحلة الترجيح بين المذهبين: البصري، والكوفي على يد البغداديين الذين أسسوا مدرسة كان لها مذهبها الخاص، وتقوم على الخلط بين آراء الفريقين، واختيار ما يرونه مناسبا منها، فضلا عن الآراء والاجتهادات التي ابتكروها بأنفسهم.

وقد اتجهت هذه المدرسة اتجاهين: الأول يمثله ابن كيسان، وابن شقير وابن الخيّاط، الذين مالوا إلى آراء الكوفيين، واكثروا من الاحتجاج بها، ثم فتحوا الأبواب لآراء البصريين وللاجتهاد لبعض الآراء الجديدة.

ويعَدُّ ابن كيسان (٢٩٢ هـ) رئيس أئمة البغداديين. فقد مزج بين النَّحوين

البصري والكوفي، وأخذ عن كل منهما ما يظنه صوابا، واطرد له قياسا. وقد وافق البصريين في ذهابهم، إلى انّ الناصب للمضارع بعد لام التعليل، (أنْ) مضمرة مثل: جئت لاساعدك، وقَدَّرُوا بعدها «أنْ»، لأنها قد تظهر في مثل: جئت لأن أساعدك. كما أنه أيد الكوفيين في كثير من آرائهم، كتجويزهم تقديم خبر «ما زال» عليها، نحو: قائما ما زال حسن، في حين كان البصريون يخالفون ذلك.

وقد ابتكر لنفسه آراء جديدة منها: تجويزه تذكير الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازى مثل: «الشمس طلع» لمجيء ذلك على لسان الشعراء في قولهم: ولا أرض أبقل أبقالها[1]. وتجويزه تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي، بدون فاصل، على غرار قول بعض الشعراء: تمنى ابنتاى أن يعيش أبوهما. واستدل برأى سيبويه، الذي حكى عن بعض العرب قولهم: «قال فلانة».

ومن علماء هذه المدرسة، الزجّاجي[2] (٣٣٧ هـ) الذي مال غالبا إلى البصريين، وأيد الكوفيين في مذهبهم، الرامي إلى أن كأن» تفيد التشبيه إذا كان خبرها اسما جامداً نحو: «كأن خالداً أسد»، والشك إذا كان هذا الخبر مشتقا نحو «كأن خالدا قادم» أي ظننت وتوهمت خالدا... وتفيد التحقيق كما هو وارد في قول الحارث المخزومي:

فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس لها هشام

أما البصريون، فكانوا يرون أنها لا تفيد إلا التشبيه.

وإلى جانب اختيار الزجاجي من آراء البصريين والكوفيين، كان له اجتهادات، ابتكرها بنفسه منها: ذهابه إلى أن «سوى» تأتي فاعلاً في مثل: جاء سواك، ومفعولا به في مثل: رأيت سواك، وبدلا في نحو: ما ساعدني أحد سواك. ولقد خالف البصريين بذلك، إذ ذهبوا إلى إنها ظرف مكان دائماً، والكوفيين الذين ذهبوا إلى أنها ظرف متمكن، يستعمل ظرفا كثيراً، وغير ظرف قليلاً.

ونذكر من علماء المذهب البغدادي، أبا علي الفارسي (٣٧٧ هـ)، الذي كان ينتصر للبصريين في كثير من الأحيان، إذ أيد مذهب الخليل الرامي إلى اعتبار أن «لا» النافية، قد تأتي زائدة، كما يظهر في قوله تعالى: «وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون». كما أنه أيد الكوفيين في رأيهم في اعمال «ان» النافية عمل ليس، لما روَوْا عن أهل العالية في مثل: «ان أحد خيرا من احد إلا بالعافية».

---

(١) أبقل: أنبت، وأبقالها. أي: نباتها.

(٢) نشأ بنهاوند جنوبي همذان.

ومن اجتهاداته النحوية، ذهابه إلى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد حرف العطف[1]، في مثل: ضربت زيدا وعمرا. وليس العامل فعل «ضربت» الذي عمل في المعطوف عليه «زيدا» وبهذا خالف سيبويه، وجمهور البصريين الذين ذهبوا إلى أن العامل في المعطوف، هو العامل في المعطوف عليه، أي: أن فعل «ضربت» عامل في زيد وعمرو معا. وبرأيه خالف ابن السراج الذي رأى أن حرف العطف هو العامل.

ويعدّ ابن جني (٣٩٢ هـ) أبرز علماء المدرسة البغدادية. فبعد خلطه آراء المذهبين البصري والكوفي، اختار كثيراً من المسائل البصرية، وأيدهم فيها، من ذلك موافقته على أنَّ رافع المبتدأ هو الابتداء. وبالمقابل، أيد الكوفيين في بعض مسائلهم منها: اعمال «إن» النافية عمل ليس، متابعا بذلك رأي الفارسي. كذلك كانت له آراء واجتهادات انفرد بها عن المذهبين، ومنها: تجويزه تقديم المفعول معه على المعمول قبله فيقال: جاء وثياب الصوف البرد. ومن آرائه النافذة، ذهابه إلى أن الأصل في ظهور اللغات، إنما هو اشتقاق كلماتها من الاصوات المسموعات.

إلى ذلك نضيف عالما برز في المدرسة البغدادية، هو السيرافي الفارسي (٣٦٨ هـ). وكان بصرى النزعة، ومن أشهر كتبه: «أخبار النحويين والبصريين» ونذكر أيضاً ابن خالويه (٣٧٠ هـ)، وقد مال إلى البصريين. وله شرح كتاب سيبويه، والربعي (٤٢٠ هـ)، وابن برهان (٤٥٦ هـ)، وابن الدهان (٥٦٩ هـ) والأنباري وله: «نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء». و«الأنصاف في مسائل الخلاف»، المطر زي الخوارزمي (٦١٠ هـ)، والكندي (٦١٣ هـ) وأبا البقاء العكبري (٦١٦ هـ)، وابن الخباز (٦٣٧ هـ).

وقد تأثر هؤلاء العلماء المتأخرون، بكل من ابن جني وأبي علي الفارسي، بعد أن خلفوهما واتخذوا نفس المنهج الذي اتخذاه، والقائم على تمثل الآراء البصرية والكوفية، وآراء البغداديين الأولين، الذين كانوا ينزعون نزعة كوفية، واختيار ما يرونه صوابا من آرائهم، والاجتهاد في استنباط آراء جديدة. وقد مال هؤلاء المتأخرون إلى البصريين[2].

---

(١) وعلل رأيه بأن الأصل في مثل: ضربت زيداً وعمراً ضربت زيداً وضربت عمراً فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه بدليل أنه يجوز إظهاره.
(٢) عدّ شوقي ضيف الرضي الاستراباذي وابن يعيش عالمين بغداديين.

مسألة

القول في علة إعراب الفعل المضارع:

ليس الفعل المضارع، في رأي البصريين والكوفيين، مبنيا، بل هو معرب في أغلب الأحيان. غير أنَّ الفريقين اختلفا في علة إعرابه، فكان لكل منهما علله وحججه يدافع بها عن وجهة نظره.

علة إعرابه عند الكوفيين: يرى الكوفيون أن الفعل المضارع معرب، لأنَّ المعاني والأوقات الطويلة تدخله.

ردّ البصريين على الكوفيين:

يردّ البصريون على زعم الكوفيين مبطلين عللهم بحجتين هما:

أ ـ إنَّ المعاني المختلفة التي تدخل الفعل المضارع ليست سببا في علة إعرابه، ذلك أنَّ الحروف تدخلها المعاني الكثيرة والمختلفة، علما بأنها مبنية في نظر جميع النحاة. و «من» تفيد عدة معانٍ منها: ابتداء الغاية نحو: ذهبت من بيروت إلى صيدا، والتبعيض نحو: أكلت من الطعام، أي: بعضه، والزيادة لإفادة التوكيد نحو: ما من أحد يكره السلام.

فلو كانت المعاني المختلفة التي تدخل الفعل المضارع سببا في إعرابه، لكانت الحروف الدالة على معان كثيرة ومختلفة معربة أيضاً، علماً بأنَّ جميع النحاة يجمعون على أنَّ الحروف مبنية. وعلى هذا تكون حجة الكوفيين واهية لا تثبت علة إعراب الفعل المضارع.

ب ـ إنَّ الأوقات الطويلة التي تدخل الفعل المضارع، ليست سببا آخر يؤكد إعرابه، ذلك أنَّ الفعل الماضي أطول من المستقبل، الذي يصبح ماضيا مع الأيام،

(١) راجع (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لعبد الرحمن الأنباري في المجلدين: الأول والثاني.

في حين أنَّ الماضي لا يمكن أن يصبح مستقبلا. فإذا كان طول الزمان يوجب الإعراب، لوجب أن يكون الماضي معرياً، علما بأنه لا خلاف بين النحويين على أنه مبني. من هنا يظهر أنَّ الحجة الثانية عند الكوفيين، غير مؤكِّدة إعراب الفعل المضارع، فلا حاجة للأخذ بها.

أسباب اعراب الفعل المضارع عند البصريين: يرى البصريون أنَّ الفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم بثلاثة امور:

الأول. الاختصاص:

إنَّ الأسم يكون شائعاً، ثم يتخصص. فكلمة «رجل» لها معنى شائع وتصلح لجميع الرجال، لأنها نكرة. أما إذا قلنا: «الرجل» فيتخصص هذا الاسم بعد أن كان شائعاً لأنه معرفة. كذلك يكون الفعل المضارع شائعاً ويأتي دالاً على معنيين هما الحال والاستقبال مثل: يستعد علي للإمتحان، ثم يتخصص هذا الفعل إذا قلنا: سيستعد للإمتحان أو سوف يستعد، وذلك لدلالته على الاستقبال واختصاصه به فقط.

الثاني: دخول لام الابتداء عليه وعلى الاسم:

فالاسم تدخل عليه لام الابتداء نحو: إنَّ زيداً لقائم، كذلك تدخل على الفعل المضارع نحو: إنَّ زيداً ليقوم.

والجدير بالذكر أنَّ هذه اللام لا تدخل على فعلي الماضي والأمر، فلا يجوز القول: إنَّ زيداً لقام أو إنَّ زيداً لأضرب عمراً.

الثالث:

جريان الفعل المضارع على اسم الفاعل في حركته وسكونه.

فـ«يضرب» على وزن «ضارب» في حركته وسكونه.

فهذه الأسباب الثلاثة تؤكد المشابهة بين الفعل المضارع والإسم. ولما كان الأسم معرباً، فإنَّ الفعل المضارع الذي يشبهه معرب أيضاً.

مسألة

القول في «رب» اسم هي أم حرف؟.

رأى الكوفيين وحججهم: يرى الكوفيون أنَّ «ربَّ» إسم محتجين بما يأتي:

١ ـ إنَّ «ربَّ» اسم حملا على «كم»؛ ذلك أنَّ «كم» للعدد وتفيد التكثير،

و«ربّ» تفيد العدد، وتفيد التقليل أيضاً. لذلك فهى اسم مثل «كم»، وليست حرفا.

٢ ـ إنَّ «رب» ليست حرفا، لمخالفتها حروف الجر فى أربعة أمور:

أ ـ مجيئها في صدر الكلام، خلافاً لحروف الجر التي تأتي عادة متوسطة للربط بين أجزاء الكلام من أسماء وأفعال.

ب ـ إنها لا تعمل إلاّ في النكرة، في حين انْ حروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة[١].

ج ـ لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، بينما حروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة[٢].

د ـ عدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به عند البصريين؛ ولمخالفة «رب» حروف الجر في هذه الامور، فهي اسم وليست حرف جرّ في نظر الكوفيين.

٣ ـ جواز حذف بعض أحرفها: فيقال في «ربّ» رُبَ عند تخفيفها، وقد جاء في قوله تعالى: «رُبَمَا يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين». فقد قرئت هذه الآية الكريمة قراءتين: الأولى بتخفيف «ربّ» التي تصبح «ربمَا»، فيحذف منها حرف الباء المرغم بالباء الثانية، والقراءة الثانية بالتشديد، أي: لا يدخلها حذف نحو: «رُبَّمَا».

رأي البصريين وأدلتهم: يذهب البصريون إلى أنَّ «رُبَّ» حرف. وقد دعموا رأيهم وعللوه بالدليل الآتي:

١ ـ إنَّ «ربَّ» حرف لدلالتها على معنى في غيرها، كالحرف. وهذا المعنى هو تقليل ما دخلت عليه، نحو: رُبَّ ظالم يعدل، أي: ذلك قليل. ورُبَّ كسول ينجح.

ردّ البصريين على مزاعم الكوفيين: يرد البصريون على الكوفيين مبطلين مزاعمهم وحججهم بالشرح والتعليل مثبتين أن «ربَّ» حرف جر على النحو الآتي:

أولاً: إنَّ قول الكوفيين بأنّ «ربَّ» اسم حملا على «كم»، لأنها للعدد والتقليل و«كم» للعدد والتكثير، كلام باطل ويجب عدم التسليم به، ذلك أنَّ «ربَّ»

---

(١) نحو: قمت في نزهة، عدت من الجامعة.
(٢) نحو: رب طالب مهمل ينجح في الامتحان. مررت برجل، ومررت برجل مسكين.

للتقليل فقط وليست للعدد. و«كم» اسم لقبولها علامات الأسماء نحو: بـ«كم» رجل مررت، ويجوز الإخبار بها نحو: كم رجلا عندكم؟ أما «رُبَّ» فلا تقبل علامات الأسماء، ولا يجوز الإخبار بها، لذلك فهي حرف وليست اسما كـ«كسم».

ثانياً: إنَّ ادعاء الكوفيين بأنّ «ربّ» اسم لمخالفتها حروف الجر في أربعة أمور باطل ايضاً؛ إذ لا يستند على أيّ دليل يثبت اسميتها. فهي في نظرهم تخالف حروف الجر لمجيئها في صدر الكلام، بينما تأتي حروف الجر متوسطة للربط بين الأسماء والأفعال. ويعلّل البصريون مجيئها فى صدر الكلام من جهة معناها، فهي تتصدر الكلام لأنها تفيد معنى التقليل. والمعروف أنَّ تقليل الشيء يقارب نفيه، لذلك اشبهت حرف النفي الذي له حق الصِدارة في الكلام. ولما كانت تشبهه فهي تحتل مركز الصدارة كحرف النفي.

ثم يدحض البصريون حجة الكوفيين القائلة: أنَّ «ربّ» لا تعمل إلاَّ في النكرة خلافا لحروف الجر. فيقولون: إنَّ افادتها معنى التقليل أوجب دخولها على النكرة الدالة على الكثرة ليصح في هذه النكرة معنى التقليل.

ويجيب البصريون على قول الكوفيين المفيد أنَّ «رُبَّ» لا تشبه حروف الجر، لأنها لا تعمل إلاَّ في نكرة موصوفة، في حين أنَّ هذه الحروف تعمل في النكرة الموصوفة وغير الموصوفة. فيقولون: أنّها لا تعمل إلاّ في النكرة للتعويض عن حذف الفعل الذي تتعلق به (ربّ). وقد يظهر هذا الفعل عند الضرورة الشعرية.

أمّا رد البصريين على ادعاء الكوفيين القائلين: إنَّ بينها وبين حروف الجر فرقاً لعدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به، فيقولون: لا يجوز إظهار هذا الفعل رغبةً في الإيجاز والإختصار.

فقولنا: «ربَّ رجل يعلم»، كان التقدير فيه: «رب رجلٍ يعلم أدركت أو لقيت» وقد حذف الفعل «أدركت» لدلالة الحال عليه.

يضاف الى هذا أنَّ البصريين أجابوا على زعم الكوفيين القائلين: إنَّ «ربّ» يدخلها الحذف خلافاً للحرف الذي لا يدخله أيّ حذف. فلم يسلموا بهذا الزعم، إذ إنَّ الحذف قد يصيب بعض الأحرف نحو: «إنَّ» التي تخفف فتصبح «إنْ» وهي حرف.

وقد أشار البصريون إلى أنَّ الكوفيين يناقضون أنفسهم، فهم لا يقرُّون بجواز دخول الحذف على الحرف عند غيرهم وفي الوقت نفسه يجيزون لأصحابهم

إجراءه. فأبو العباس. أحمد بن يحيى أحد أصحاب الكوفيين حذف حرف من «سوف» فحكى: «سف أفعل وسَوْ افعل». والحرفان المحذوفان هما الواو والفاء.

من هذا الرد يبدو أنّ البصريين مصيبون في رأيهم المعلل بالحجج والبراهين، وعلى هذا تكون «رُبّ» حرفا وليست اسما كما يدّعي الكوفيون.

ويبدو أيضاً أنَّ ظاهرة المنطق والعقل تطغى على منهجيّة البصريين الذين فضّلوها على الرواية والعقل.

مسـألـة

وزن «إنسان» وأصل اشتقاقه.

اختلف الكوفيون والبصريون حول وزن «إنسان» وأصل اشتقاقه. فالكوفيون يَرَوْنَ أنَّ «إنسان» على وزن إفعان» لأنَّ أصله، في نظرهم، «إنسيان» على وزن «إفعلان» من النسيان وحجتهم أنَّ كثرة استعماله في كلام العرب دفعتهم إلى حذف «الياء» منه وهي تمثل «اللام» فيه. والمعروف أنَّ الحذف أمر جائز لكثرة الاستعمال، وتردّد الكلام على الألسنة كحذف «الياء» و «الهمزة» من «اي شيء» التي أصبحت «إيش» بعد الحذف، وحذف الهمزة والنون من قولهم «أنعم صباحاً» التي اختصرت فصارت «عم صباحاً». وحذف الهمزة من قولهم «ويل أمه» التي صارت بعد الحذف «ويلمه».

وقد استشهد الكوفيون ببيت للهذلي لتأكيد صوابية رأيهم.

ويـلـمـه رجـلاً تـأبـى بـه غـبـنـا　　　اذا تـجـرَّد، لا خـال، ولا بـخـل

ثم يقدمون حجة ثانية للدلالة على أنَّ «إنسان» مأخوذ من النسيان، وهي قولهم: والذي يدل على أنَّ «إنسان» مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره «أنيسيان» فردوا الياء في حال التصغير، لأنَّ الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرة استعماله مكبَّرا، والتصغير يردّ الأشياء إلى أصولها فدل على ما قلنا».

رأي البصريين وحججهم:

يتعارض رأي البصريين مع الكوفيين حول وزن «إنسان»، إذ إنَّ البصريين يَرَوْنَ أنَّ وزنه «فِعْلان». وحجتهم أنَّ «إنسان» مأخوذ من الإنس(١) وسمّي الإنس إنساً لظهورهم، كما سمي الجن جِنّا لاجتنانهم، اي استتارهم. وقال الله تعالى:

---

(١) يقال: الإنس بكسر الهمزة والأُنس بضمها. راجع (محيط المحيط) للبستاني، مادة (أ ن س).

«آنس من جانب الطور ناراً» أي: أبصر. وحجتهم الثانية أنّ الهمزة في الإنس اصلية ولا الف ونون فيه موجودتان، فكذلك الهمزة أصلية في «إنسان».

ويجوز أنْ يكون سمي الإنس إنساً، لأنَّ هذا الجنس يستأنس به، ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش، ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان، وعلى كلا الوجهين فالالف والنون زائدتان. ولهذا قال البصريون: إنَّ وزن «إنسان» فعلان.

رد البصريين على الكوفيين: إنَّ قول الكوفيين إنَّ وزن «إنسان» «إفعان»، لأنّ الأصل فيه «إنسيان» فحذفت الياء لكثرة الاستعمال، وكثرة جريانه على الألسنة كالحذف في قولهم: ايش في أي شيء» و «عم صباحا» في «أنعم صباحا»، و «ويلمه» في «ويل أمه» كلام باطل؛ إذ لو كان هذا القول صحيحا لجاز أن تُرَدَّ كلمة «إنسان» إلى أصلها«إنسيان»، كما جار أن ترد الكلمات «ايش» و «عم صباحا» و «ويلمه» إلى اصولها فيقال: أي شيء وأنعم صباحا وويل أمه.

فلعدم جواز رد «إنسان» إلى أصله «إنسيان» عند الضرورة أو الرغبة والأختيار، فإن كلام الكوفيين لا صواب فيه.

ثم يرد البصريون على قول الكوفيين في تصغر «انسان» «أنيسيان» فيقولون إنَّ هذه الياء زيدت في «أنيسيان» خلافا للقياس، كما زيدت في قولهم «لييليه»[1] في تصغير «ليلة» «وعشيشية» في تصغير «عشية» وكقولهم خلافا للقياس «مغيريان»[2] في تصغير «مغرب» و «رويجل» في تصغير «رجل»[3].

وبهذا الحجج البصرية يدحض رأي الكوفيين، ويكون وزن «إنسان» «فعلان» وأنَّ أصله من الأنس لا من النسيان.

لا شكَّ في أنّ المسحة المنطقية تبدو ظاهرة في أسلوب البصريين من خلال هذه المسألة.

---

(١) وتصغيرها على القياس: ليلة.

(٢) مغربان: تصغير مغربان وهو بمعنى المغرب. يقال: لقيته مغرب الشمس ومغربانها.

(٣) تصغيره على القياس رجيل. (عشية) عشية. وتصغير (إنسان) (أنيسين) لأن الإسم الذي رابعه حرف علة تقلب ألفه واواً أو يأتي وتترك الياء على حالها فتقول في تصغير (منشار) منيشير وإنسان أنيسين). راجع التصغير في (النحو الوافي لعباس حسن) ج ٤ ص ٦٨٣ وما بعدها.

الخاتمة

بعد الانتهاء من البحث في موضوع (النحو العربي قضاياه ومراحل تطوّره) توصّلنا إلى النتائج الآتية:

١ ـ وجود النحو العربي في العصر الجاهلي: على الرغم من غلبة الرأي القائل إنَّ النحو العربي لم يكن موجوداً قبل الإسلام، بحجّة أنّ العرب كانوا يتكلّمون عن سليقة طُبعوا عليها، فإنّنا نميل إلى رأي أحمد بن فارس ورأي غيره من المحدثين الذين يَرَوْنَ أنَّ هذا العلم كان قائماً في العصر الجاهلي؛ ولعلّ مسوّغ ذلك يتركّز على كون النحو، بقوانينه وضوابطه، وتراكيبه، يحتاج إلى إجهاد فكر وشحذ ذهن، وعمل دؤوب متواصل، ودراسة وافية ومعمّقة، وتفصيل وتحليل واستقراءِ وأستنتاج، وإلى ما هنالك من جهود مضنية ووقت طويل، حتى يستوي على ساقيه، ويرقى إلى مرتبة النضج والاستكمال؛ شأنه في ذلك شأن أيّ علم من العلوم أو اختراع من الإختراعات، لا يتحقّق فجأة من دون أن تسبقه تحضيرات ومحاولات وأعمال شاقّة توصله إلى مرحلة الإنجاز النهائي.

٢ ـ أسباب ظهور النحو غير محصورة بالباعث الديني: كان القرآن الكريم السبب الأهمّ في بعث النحو من جديد عند العرب، لكونه دستور المسلمين وشريعتهم، ومنهل الفضائل والمقاصد التي يعجز المرء عن إحصائها، ويشقّ عليه وصفها؛ وهو الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]؛ ولمّا كان منزلاً بلسان عربي، خاف الحريصون على الدين الحنيف، بعد فشو اللحن وانتشاره على لسان الخاصّة والعامّة أن تفسد لغة قرآنهم فينغلق على الأفهام، وتبهم معاني أحاديث رسولهم الأعظم، فيتهدّد دينهم بالضياع؛ فهبّوا لبعث علم النحو من جديد، ليحدّد للّغة العربية قواعد وقوانين تعصمها عن الخطأ، وتحميها من الرّطانة واللّكنات، ليصان بها القرآن المجيد والدين الحنيف من الشوائب. وعلى الرغم من أهميّة الباعث الديني، فإنّ هناك بواعث وأسباباً أغفلها معظم القدامى والمحدثين، وقد رأيناها، نحن، جديرة بالذكر والأهتمام. ومن أبرزها الباعث القومي، الباعث الإجتماعي، الباعث السياسي، والباعث الحضاري؛ أي: احتكاك العرب بغيرهم؛

ما أدى إلى تفاعل حضاري بينهم وبين شعوب البلاد التي فتحوها.

٣ ـ النحو العربي بغالبيته من ابتكار العرب؛ بعد أنْ نسَبَ عدد من الباحثين النحو العربي إلى اليونانيين والسريانيين، وذكر آخرون أنه، بكامله، من ابتكار العرب واختراعهم؛ لأنّه كان نابعاً من حاجتهم الماسّة إليه، وذلك لدرء خطر اللحن الذي هدّد لغتهم بالزوال، وقرآنهم بالانغلاق على الأفهام ولا ينفي ذلك استعانتهم بالنقاط التي أخذها أبو الأسود الدؤلي عن السريانيّة، لتساعد على جودة القراءة كتابةً ومشافهة، ولا ينفي أيضاً تأثرهم بتقسيمات النحو السرياني إلى أبواب وفصول، وبمنطق اليونانيين وعلومهم. وعلى الرغم من هذا التأثر، فإنّ النحو هو الإعراب من فعل ومفعول وغير ذلك من الأقسام، وليس محصوراً بالنقاط وطريقة التقسيم، فإنه يبقى بغالبيته ومعظمه، عربيّ الطابع، عربيّ الأصالة في نشأته وتسميته معاً.

٤ ـ علي بن أبي طالب عليه السلام مؤسّس النحو العربي: بعد الاطلاع على آراء القدامى والمحدثين في قضيّة منشىء هذا العلم، وبعد دراستها ومناقشتها، رأينا أنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، هو المؤسس الأوّل لعلم النحو، وباعثه من جديد بعد اندثار دام طويلاً حتى ظهور الإسلام. وبعد انبعاث هذا العلم، تطور مع الزمن على أيدي علماء جاءوا بعد عليّ، فجعلوه فنّاً مستكمل الدعائم، مرتّب الأبواب، مجدّد الاصطلاحات العلمية الخاصّة.

٥ ـ استمرار تطوّر النحو وتواصله: إنّ التطوّر الذي رافق النحو منذ نشأته، لم يُصَبْ بركود وشلل بعد سيبويه، ولو كان كتابه يمثل قرآن النحو، وميدانه الذي جال فيه النحاة، وأخذ من كلُ علم به بسبب، ولو ظلَّ أساساً للنحو، ودستور النحاة قديماً وحديثاً على حدّ قول الباحثين والدارسين. فتطوُرُ علم العربيّة استمرَّ من دون توقف بعد هذا العالم الكبير؛ فالشروحات والمختصرات والتعليقات على كتابه المشهور كثيرة جداً، أوَليست عملاً جديداً في مجال النحو، ومظهر تطوّر له؟ ألم تكن آراء الكوفيين، بقطع النظر عن اختلافها عن آراء البصريين، رافداً يرفد علم العربية بقوانين جديدة غيّرت النحو وطوّرته، على أيدي الكسائي والفراء وثعلب وغيرهم من علماء الكوفة؟ أوَ ليستْ المناظرات التي تطالعنا بها مصنّفات البغداديين والمصريين والشاميين والأندلسيين الذين خلفوا سيبويه، تطويراً للنحو وازدهاراً له؟ علماً بأنّنا نعترف بفضل البصريين ودورهم الفاعل في تقعيد النحو وتقنينه على أيدي المشهورين منهم.

ألم تكن المناظرات والمجالس التي كانت تعقد بين النحويين بحضرة الخلفاء

والأمراء أحياناً، سبيلاً إلى تطوير النحو تطويراً يثير الإعجابَ، وذلك بسبب التنافس والعصبيّة بينهم؛ فهي التي حركّت العلماء إلى التنقيب والبحث في القضايا والمسائل النحويّة، وهي التي أتاحت لهم الفرصة لسبر أغوار النحو والصرف، وإدراك أسرار العربيّة.

رفع أ. عـلاء الدين شـوقى أسـكنه الله الفردوس

قائمة المصادر والمراجع

أولاً ـ المصادر العربية:

١ ـ ابن جنّي، عثمان أبو الفتح: الخصائص، دار الهدى للطباعة والنشر، تحقيق محمد علي النجّار (ط ـ ٢) (لا ـ ت) (م ـ ٣).

٢ ـ المؤلف نفسه: سرّ صناعة الاعراب، شركة مصطفى الحلبي وأولاده، مصر، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٤ م)، (م ـ ٢). ونسخة جديدة، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، (م ـ ٢).

٣ ـ المؤلف نفسه: المنصف (وزارة المعارف، ادارة إحياء التراث القديم)، دار الثقافة العامة، تحقيق إبراهيم مصطفى، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٤ م)، (م ـ ٣).

٤ ـ ابن الخشّاب، عبد الله بن نصر: المرتجل، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م).

٥ ـ ابن خالويه، الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان (طبعة جديدة منقّحة)، (ت ـ ١٩٨٥ م/ ١٤٠٦ هـ).

٦ ـ ابن الخطيب، محمد بن عبد الله: الإحاطة في أخبار غرناطة، دار المعارف، مصر (م ـ ٢).

٧ ـ ابن خلدون، عبد الرحمن: كتاب العبر، دار الكتاب اللبناني (ط ـ ٣)، (ت ـ ١٩٦٧ م/ ١٣٦٨ هـ)، (م ـ ٨) والمقدّمة هي المجلد الأول.

٨ ـ ابن حزم، علي أبو محمد: الإحكام في أصول الأحكام، مصر، (ط ـ ٢)، (لا ـ ت).

٩ ـ ابن رشيق القيرواني، الحسن بن علي: العمدة، تحقيق محمد محي الدين

عبد الحميد، القاهرة، المكتبة الكبرى التجارية، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٣٤ م/ ١٣٩٤ هـ)، (جزءان في مجلد واحد).

١٠ ـ ابن السرّاج، محمد بن سهل: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، بيروت، (ط ـ ٤)، (ت ـ ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٣ م)، (م ـ ٣).

١١ ـ ابن السيّد، عبد الله بن محمد البطليوسي: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المطبعة الكلية (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣١٩ هـ/ ١٩٠١ م).

١٢ ـ ابن الشجري، ضياء الدين: الأمالي الشجرية، حيدر آباد الدكن ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية (ت ـ ١٣٤٩ هـ/ ١٩٣٠ م)، (م ـ ٢).

١٣ ـ ابن عصفور، علي بن مؤمن: المقرّب، مطبعة العاني، بغداد، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٢).

١٤ ـ المؤلف نفسه: الممتع في التصريف، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (ط ـ ٣)، (ت ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٨ م)، (م ـ ٢).

١٥ ـ ابن عقيل، عبد الله: شرح ابن عقيل، دار إحياء التراث العربي. ونسخة ثانية تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، (ط ـ ١٤)، (ت ـ ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٤ م)، (م ـ ٢).

١٦ ـ ابن فارس، أحمد: رسائل في النحو واللغة، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، دار الجمهورية، بغداد، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٦ م).

١٧ ـ المؤلف نفسه: معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، مكتب الإعلام الإسلامي، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٣)، (م ـ ٥).

١٨ ـ المؤلف نفسه: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٣ م/ ١٣٨٢ هـ).

١٩ ـ ابن قاضي شبهة، تقيّ الدين: طبقات النحّاة واللغويين، مطبعة النعمان، (لا ـ ط)، (لا ـ ت).

٢٠ ـ ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: أدب الكاتب، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (ط ـ ٤)، (ت ـ ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م).

٢١ ـ المؤلف نفسه: عيون الأخبار، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٣ م/ ١٣٩٢ هـ)، (م ـ ٣).

٢٢ ـ ابن مالك، جمال الدين: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٠٧ هـ/ ١٩٦٧ م).

٢٣ ـ ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، أبو العبّاس: الردّ على النحّاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة (ط ـ ٣)، (ت ـ ١٩٨٢ م/ ١٣٠٣ هـ).

٢٤ ـ ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت ـ لبنان، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٠٠ هـ/ ١٩٨٣ م)، (م ـ ١٥).

٢٥ ـ ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، (ط ـ ١٠)، (ت ـ ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م).

٢٦ ـ المؤلف نفسه: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، بيروت، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٩ م)، ونسخة ثانية من منشورات المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، (م ـ ٢).

٢٧ ـ المؤلف نفسه: أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (ط ـ ٥)، (ت ـ ١٩٦٦ م/ ١٣٨٨ هـ)، (م ـ ٣).

٢٨ ـ ابن يعيش، عبد الله بن علي: شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ١٠).

٢٩ ـ أبو حيّان النحوي، محمد بن يوسف: البحر المحيط، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، ص. ب ٥٦٦، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٨).

٣٠ ـ أبو سعيد، الحسن بن عبد الله السيرافي: أخبار النحويين البصريين. اعتنى بنشره وتهذيبه فرينس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، (لا ـ ٤)، (ت ـ ١٩٣٦ م/ ١٣٥٨ هـ).

٣١ ـ أبو زيد الأنصاري، سعد بن أوس: النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م).

٣٢ ـ أبو الطيّب اللغوي: مراتب النحويين، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ مكتبة نهضة مصر، (ت ـ ١٩٥٥ م/ ١٣٧٣ هـ).

٣٣ ـ أبو العبّاس، أحمد بن يحيى ثعلب: مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام

محمد هارون، دار المعارف، مصر (ط ـ ٥)، (لا ـ ت)، (م ـ ٢).
٣٤ ـ أبو علي الفارسي، الحسين بن أحمد: الإيضاح العضدي، مطبعة دار المعارف، مصر، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م).
٣٥ ـ الإربلي، بدر الدين: جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، المكتبة الحيدرية في النجف، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠ م).
٣٦ ـ الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، المكتبة التجارية الكبرى، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٧٤ هـ/ ١٩٥٤ م)، (م ـ ٢).
٣٧ ـ الاستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي القاهرة، (أربعة أجزاء في مجلّدين).
٣٨ ـ الأشموني، علي بن محمد، أبو الحسن: شرح الأشموني، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٧٥ هـ/ ١٩٥٥ م).
٣٩ ـ الأنباري، عبد الرحمن: أسرار العربية، المجمّع العلمي، دمشق، (ت ـ ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م).
٤٠ ـ المؤلف نفسه: الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٢).
٤١ ـ المؤلف نفسه: نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الأندلس، بغداد (ت ـ ١٩٧٠ م/ ١٣٩٠ هـ).
٤٢ ـ المؤلف نفسه: لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق عامر عطية (ت ـ ١٩٦٣ م/ ١٣٨٧ هـ)، ونسخة ثانية تحقيق سعيد الأفغاني، دمشق، الجامعة السورية، (ت ـ ١٨٥٧ م/ ١٣٧٧ هـ).
٤٣ ـ الأنباري، محمد بن القاسم: الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م).
٤٤ ـ البغدادي، عبد القادر بن عمر: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، المطبعة الأميركية ببولاق، القاهرة (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٤٩ هـ/ ١٩٣٠ م).
٤٥ ـ الثعالبي: عبد الله بن محمد بن إسماعيل: فقه اللغة وسرّ العربية، تحقيق مصطفى السقا، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٩٥٤ م/ ١٣٧٣ هـ).
٤٦ ـ الجاحظ، عمرو بن بحر: دار صعب ـ بيروت ـ تحقيق فوزي عطوي، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٨ م/ ١٣٨٩ هـ).

٤٧ ـ الجرجاني، عبد القاهر: الجمل، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م).

٤٨ ـ الحموي، ياقوت: معجم الأدباء، القاهرة، عيسى البابي الحلبي، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٣٦ هـ/ ١٩٣٨ م)، (م ـ ٢٠)، ونسخة ثانية تصحيح مرجليون، القاهرة، مطبعة هندية الموسكي (ت ـ ١٩٢٨ م/ ١٣٤٦ هـ)، (م ـ ٧).

٤٩ ـ المؤلف نفسه: معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٥).

٥٠ ـ الخوارزمي، محمد بن أحمد: مفاتيح العلوم، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م).

٥١ ـ الرمّاني، علي بن عيسى: كتاب معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م).

٥٢ ـ المؤلف نفسه: منازل الحروف، وهو قسم ملحق بـ (كتاب معاني الحروف). وهو وارد في (رسائل في النحو واللغة) لأحمد بن فارس المشار إليه آنفاً.

٥٣ ـ الزبيدي، محمد بن الحسن: طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، (ط ـ ٢)، (لا ـ ت).

٥٤ ـ المؤلف نفسه: الواضح في علم العربية، دار المعارف، مصر، تحقيق الدكتور أمين علي السيّد (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٧٥ م/ ١٣٩٥ هـ).

٥٥ ـ الزجّاجي، عبد الرحمن: اللاّمات، مطبوعات مجمع اللغة العربية، المطبعة الهاشمية، دمشق، تحقيق مازن المبارك، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٨٩ هـ/ ١٩٦٩ م).

٥٦ ـ المؤلف نفسه: مجالس العلماء، مطبعة حكومة الكويت، تحقيق عبد السلام محمد هارون، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٢ م/ ١٣٩٢ هـ).

٥٧ ـ المؤلف نفسه: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، المؤسسة السعودية بمصر، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٧٨ هـ/ ١٩٥٩ م)

٥٨ ـ الزركشي، محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، (ط ـ ٢)، (م ـ ٤).

٥٩ ـ الزمخشري، محمود بن عمر: المفصّل، دار الجيل، (ط ـ ٢)، (لا ـ ت).
٦٠ ـ السهيلي، عبد الرحمن: أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، مطبعة السعادة، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٩٠ هـ/ ١٩٧٠ م).
٦١ ـ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن: الاقتراح في أصول النحو، حيدر آباد الدكن، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٣٥٩ هـ/ ١٩٤٠ م).
٦٢ ـ المؤلف نفسه: الأشباه والنظائر، مراجعة الدكتور فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م)، (أربعة أجزاء في مجلدين).
٦٣ ـ المؤلف نفسه: الإتقان في علوم القرآن، القاهرة، (لا ـ ط)، (لا ـ ت).
٦٤ ـ المؤلف نفسه، ومعه العلاّمة محمد بن أحمد الحلبي: تفسير الجلالين، دار الكتب الدينية، بيروت ـ لبنان، (لا ـ ط)، (لا ـ ت).
٦٥ ـ المؤلف نفسه: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو فضل إبراهيم، دار الفكر (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩ م)، (م ـ ٢).
٦٦ ـ المؤلف نفسه: همع الهوامع وشرح جمع الجوامع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (جزءان في مجلّد واحد).
٦٧ ـ سيبويه، عمرو بن عثمان بن قمبر: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٩٧٧ م/ ١٣٩٧ هـ)، (م ـ ٥). والطبعة القديمة.
٦٨ ـ الضبيّ، أحمد بن يحيى: بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس، دار الكتاب العربي، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٧ م/ ١٣٩٧ هـ).
٦٩ ـ الطبرسي، علي أبو الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، منشورات، دار مكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٦).
٧٠ ـ الفرّاء، يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجّار، القاهرة، مطبعة دار الكتب (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٥٥ م/ ١٣٧٥ هـ).
٧١ ـ الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، مطبعة العاني، بغداد، تحقيق عبد الله درويش (ت ـ ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٧ م)، (م ـ ٢).
٧٢ ـ الفيروزآبادي، مجد الدين: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، منشورات دار

الثقافة، دمشق (١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م).

٧٣ ـ القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان (ط ـ ١)، (ت ـ ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م)، (عشرون جزءاً في عشرة مجلّدات).

٧٤ ـ القفطي، علي بن يوسف: إنباه الرواة على أنباه النحّاة، مطبعة دار الكتب المصرية، تحقيق أبو فضل إبراهيم (ت ـ ١٣٧٠ هـ/ ١٩٥٠ م)، (م ـ ٣).

٧٥ ـ الكتبي، محمد بن شاكر: فوات الوَفَيات، دار الثقافة، بيروت، تحقيق إحسان عباس، (ت ـ ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م)، (م ـ ٤).

٧٦ ـ المالقي، أحمد بن عبد النور المالقي: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م).

٧٧ ـ المبرّد، محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب، مكتبة المعارف، تصحيح لجنة من المحققين، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (جزءان في مجلد واحد).

٧٨ ـ المؤلف نفسه: المقتضب، لجنة إحياء التراث الإسلامي، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٤). ونسخة ثانية، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٤).

٧٩ ـ العكبري، عبد الله بن الحسين: التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت ـ لبنان (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ٢).

٨٠ ـ المرادي، حسن بن قاسم: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق طه محسن، مؤسسة الكتب للطباعة والنشر، (١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م).

٨١ ـ الهروي، علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، مجمع اللغة العربية، دمشق، (ت ـ ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١ م).

٨٢ ـ النّديم: الفهرست، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، (لا ـ ط)، (لا ـ ت)، (م ـ ١). وذكرنا النديم من دون (ابن)، لأن النديم هو صاحب الفهرست، وليس ابنه. راجع ترجمة الفهرست إلى الفرنسية، وكتاب ثريا ملحس (محمود بن الحسين البغدادي المعروف بأبي الفتح كشاجم)، دار الكتاب اللبناني، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٨٠ م/ ١٤٠١ هـ).

ثانياً: المراجع العربية

١ ـ اسبر، محمد سعيد: معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٨١ م/ ١٤٠١ هـ).

٢ ـ الأسعد، عبد الكريم: الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشوّاف ـ الرياض، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م).

٣ ـ الأفغاني، سعيد: في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م).

٤ ـ أمين، أحمد: فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (ط ـ ٨)، (ت ـ ١٩١١ م/ ١٣٣٢ هـ).

٥ ـ المؤلف نفسه: ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة (ط ـ ٦)، (ت ـ ١٩٦١ م/ ١٣٨١ هـ)، (م ـ ٣).

٦ ـ أنيس، إبراهيم: من أسرار العربية، مكتبة الانجلو المصرية، (ط ـ ٧)، (ت ـ ١٩٨٥ م/ ١٤٠٥ هـ).

٧ ـ المؤلف نفسه: الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة، (ط ـ ٥)، (ت ـ ١٩٧٩ م/ ١٣٩٩ هـ).

٨ ـ باشا، محمد مختار: التوفيقات الإلهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الإفرنجية والقبطية، دراسة وتحقيق محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م).

٩ ـ البستاني، بطرس: محيط المحيط، مكتبة لبنان، (ت ـ ١٩٨٣ م/ ١٤٠٣ هـ).

١٠ ـ البستاني، كميل أفرام: اللغة السريانية، بيروت، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٤ م/ ١٣٨٤ هـ).

١١ ـ بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، نقله إلى العربية عبد الحليم النجّار، دار المعارف، (ط ـ ٤)، (ت ـ ١٩٥٩ م/ ١٣٧٨ هـ)، (م ـ ٨).

١٢ ـ بشر، كمال محمد: علم الأصوات، دار المعارف بمصر، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٨٦ م/ ١٤٠٦ هـ).

١٣ ـ جفري، آثر: مقدّمتان في علوم القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٣٩٢ هـ/ ١٩٧٢ م).

١٤ ـ حاطوم، أحمد: كتاب الاعراب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،

بيروت، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٩٩٢ م/ ١٤١٢ هـ).

١٥ ـ الحدّيثي، خديجة: الشاهد وأصول النحو، جامعة الكويت، (ت ـ ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧٤ م).

١٦ ـ حسّان، تمام: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، (ت ـ ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٩ م).

١٧ ـ المؤلّف نفسه: اللغة العربية، معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٩٧٩ م/ ١٣٩٩ هـ).

١٨ ـ حسن، عبّاس: النحو الوافي، دار المعارف بمصر، (ط ـ ٥)، (لا ـ ت)، (م ـ ٤).

١٩ ـ المؤلف نفسه: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر، (لا ـ ط)، (لا ـ ت).

٢٠ ـ خفّاجة، محمد صقر: مقدّمة في اللغة اللاتينية، دار النهضة العربية، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٦ م/ ١٣٨٦ هـ).

٢١ ـ خير الدين، هاني: دراسة مقارنة في حروف الجر العربية والإنكليزية، منشورات جامعة القديس يوسف ـ فرع الآداب العربية (ت ـ ١٩٧٩ م/ ١٣٩٩ هـ).

٢٢ ـ الدّجنى، فتحي عبد الفتّاح: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات ٢٧، الكويت، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٧٤ م/ ١٣٩٥ هـ).

٢٣ ـ المؤلف نفسه: أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٧٤ م/ ١٣٩٤ هـ).

٢٤ ـ دمشقية، عفيف: أثر القراءات القرآنية في تطوّر الدرس النحوي، معهد الإنماء العربي، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٧٨ م/ ١٣٩٨ هـ).

٢٥ ـ الرّاجحي، عبده: التطبيق النحوي، دار النهضة العربية، بيروت ـ لبنان، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٧٥ م/ ١٣٩٤ هـ).

٢٦ ـ الرافعي، مصطفى صادق: تاريخ آداب العرب، تحقيق سعيد العريان، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، (ت ـ ١٩٥٣ م/ ١٣٩٦ هـ)، (م ـ ٣).

٢٧ ـ رفيدة، إبراهيم عبد الله: النحو وكتب التفسير، دار الجماهيرية للنشر، (ط ـ ٣)، (ت ـ ١٣٩٩ هـ/ ١٩٩٠ م).

٢٨ ـ الزركلي، خير الدين: الأعلام، دار العلم للملايين، (ط ـ ٣)، (ت ـ ١٩٨٩ م/ ١٤٠٩ هـ)، (م ـ ٨).

٢٩ ـ زيدان، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٨٣ م/ ١٤٠٣ هـ)، (م ـ ٢).

٣٠ ـ السامرائي، إبراهيم: مباحث لغوية، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٩١ هـ/ ١٩٧٢ م).

٣١ ـ السعران، محمد: علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، (ت ـ ١٩٦٢ م/ ١٣٨٢ هـ).

٣٢ ـ السلماني، عبد الحميد: مصادر اللغة، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع ـ طرابلس، ليبيا، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٣٩١ هـ/ ١٩٨٢ م).

٣٣ ـ شامي، أحمد: معجم حروف المعاني، مؤسسة عزّ الدين ـ لبنان، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٩٢ م/ ١٤١٣ هـ).

٣٤ ـ شاهين، عبد الصبّور: في التطوّر اللغوي، منشورات مكتبة الشباب، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٩٠ م/ ١٤١١ هـ).

٣٥ ـ ضيف، شوقي: المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٩٦٨ م/ ١٣٨٨ هـ).

٣٦ ـ المؤلف نفسه: تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٩٨٢ م/ ١٤٠٢ هـ).

٣٧ ـ شعبان، زكي الدين: أصول الفقه الإسلامي، مطبعة دار التأليف ـ مصر، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٦٤ م/ ١٣٨٤ هـ).

٣٨ ـ الطنطاوي، الشيخ محمد: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحّاة، دار المعارف بمصر، (ط ـ ٥)، (ت ـ ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٣ م).

٣٩ ـ عبد الباقي، محمد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت (لا ـ ط)، (ت ـ ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م).

٤٠ ـ العبيدي، شعبان عوض: النحو العربي ومناهج التأليف، منشورات جامعة قاريونس ـ ليبيا (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٨٩ م/ ١٤١٠ هـ).

٤١ ـ عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، (ط ـ ٤)، (ت ـ ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م).

٤٢ ـ العمشاوي، محمد زكي: الأدب وقيم الحياة المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، (ط ـ ٢)، (لا ـ ت).

٤٣ ـ عون، حسن: دراسات في اللغة والنحو، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، (ت ـ ١٩٧٠ م/ ١٣٩١ هـ).

٤٤ ـ عيد، محمد: أصول النحو العربي في نظر النحّاة، عالم الكتب، القاهرة، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٧٨ م/ ١٣٩٨ هـ).

٤٥ ـ المؤلف نفسه: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، عالم الكتب (لا ـ ط)، (ت ـ ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٩ م).

٤٦ ـ غبريال، فولس مشترك مع كميل أفرام البستاني في تأليف كتاب (اللغة السريانية) المذكور آنفاً.

٤٧ ـ الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا ـ بيروت، (ط ـ ٢)، (ت ـ ١٤٠١ هـ/ ١٩٨٠ م). (ثلاثة أجزاء في مجلد واحد).

٤٨ ـ فندريس: اللغة، ترجمة محمد القصاص وعبد الحميد الدواخلي، القاهرة، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٩٥٠ م/ ١٣٧٠ هـ).

٤٩ ـ كحّالة، عمر رضا: اللغة العربية وعلومها، منشورات مكتبة النسر بدمشق، دار المعلّم العربي، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٩١ هـ/ ١٩٧١ م).

٥٠ ـ المؤلف نفسه: معجم المؤلفين، منشورات مكتبة المتنبّي، بيروت ـ دار إحياء التراث العربي (ت ـ ١٣٧٦ هـ/ ١٩٥٧ م)، (م ـ ١٥). ونسخة ثانية من منشورات المكتبة العربية ـ دمشق (ت ـ ١٩٦١ م/ ١٣٨٢ هـ). ونسخة ثالثة من منشورات مطبعة الترقي، دمشق (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦٠ م).

٥١ ـ مبارك، مازن: النحو العربي والعلة النحوية، نشأتها وتطوّرها، المكتبة الحديثة، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٨٥ هـ/ ١٩٦٥ م).

٥٢ ـ المؤلف نفسه: الرمّاني النحوي، مطبعة جامعة دمشق (ط ـ ١)، (ت ـ ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٣ م).

٥٣ ـ مدكور، إبراهيم: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً (١٩٣٢ م/ ١٣٥١ هـ ـ ١٩٦٢ م/ ١٣٨٢ هـ)، ماضيه وحاضره، القاهرة، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٨٣ هـ/ ١٩٦٤ م).

٥٤ ـ مراد، عبد الفتّاح عبد المجيد: القرآن الكريم، مكتبة الجمهورية المصرية. نسخة ثانية من منشورات مكتبة ودار الهلال، لبنان ـ بيروت، (لا ـ ط)، (لا ـ ت).

٥٥ ـ مطر، عبد العزيز: لحن العامة، داز الكتاب العربي، القاهرة، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٧ م).

٥٦ ـ مطلق، ألبير: الحركة اللغوية في الأندلس، المكتبة العصرية، صيدا، (ت ـ ١٣٨٧ هـ/ ١٩٦٧ م).

٥٧ ـ مكرم، عبد العال سالم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، دار المعارف بمصر، (لا ـ ط)، (ت ـ ١٣٨٤ هـ/ ١٩٦٥ م).

٥٨ ـ المؤلف نفسه: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٨٠ م/ ١٤٠٠ هـ).

٥٩ ـ نور الدين، عصام: ابن هشام الأنصاري، الشركة العالمية للكتاب، مكتبة المدرسة، دار الكتاب العالمي، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٨٩ م/ ١٤٠٠ هـ).

٦٠ ـ المؤلف نفسه: علم وظائف الأصوات اللغوية، دار الفكر اللبناني، بيروت، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٩٢ م/ ١٤١٣ هـ).

٦١ ـ وجدي، محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (ط ـ ٣)، (لا ـ ت)، (م ـ ١٠).

٦٢ ـ يعقوب، إميل: المعاجم اللغوية، بداءتها وتطوّرها، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، (ط ـ ١)، (ت ـ ١٩٨١ م/ ١٤٠١ هـ).

المجلات

١ ـ مجلّة آخر ساعة، عدد ١٦٢٢، تاريخ (١٤/ ١٠/ ١٩٦٧/ ١٣٨٧ هـ).

٢ ـ مجلة دراسات عربية، العدد (٥)، السنة الرابعة والعشرون، آذار ١٩٨٨، شعبان ١٤٠٩ هـ.

٣ ـ مجلة العربي، العدد ١٠٦.

٤ ـ مجلة الغدير، العدد الثاني، ربيع الأول، ١٤٠١ هـ، كانون الثاني ١٩٨١ م.

٥ ـ مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلّد العاشر.

٦ ـ مجلة المعارج، المجلّد الثاني، العدد الخامس عشر، شعبان ـ ذو الحجة، آذار ـ حزيران ١٩٩٢ م/ ١٤١٣ هـ.

٧ ـ مجلة المنطلق، العدد الثامن والسبعون والتاسع والسبعون.

ثالثاً ـ المراجع الأجنبية:

1 - Blachère: Grammaire de L'arabe

المكتبة الشرقية ـ بيروت.

2 - Henri Fleish: Traité de Philogie Arabe

دار المشرق ـ لبنان ـ المكتبة الشرقية.

3 - B' Curme, George: A Grammar Of The English Language, Boston: D. C., Heath & CO., 1931.

4 - Francis, Nelson W : The Structure Of American, English, New York, The Romld Press Co., 1958.

5 - Pries charles: American English Grammar, New York. Contury Co., 1940.

6 - Jespreson: Otto, Philosophy Of Grammar, New York, Henry Holt & Co., 1933.

Strangg, Barbara: Modern English Structure, William Clowes & Sons Ltd., 1963.

الفهرس

النحو العربي

قضاياه ومراحل تطوره

يجلو هذا الكتاب حقيقة النحو العربي بصورة أوضح وأدق، ويعيد النظر، من جديد، في قضاياه، ويجري دراسة بينة واضحة لتطوره، ذلك أن التطور الذي واكب هذا العلم منذ ظهوره وانبعاثه، حتى بلوغه المستوى الراقي من التقنين والتقعيد، لم يفه الدراسون والباحثون حقه من الابانة والوضوح، وان البحث في القضايا المتعلقة به من انبعاث ونشأة، ووضع وتأسيس، وأصالة، كان يجانب الدقة والتعمق، ويبتعد عن الواقع والحقيقة، ما دفعنا الى معالجة هذا الموضوع، لعلنا نتمكن من بلوغ الهدف الذي بادرنا من أجله، الى وضع هذا المؤلف، مستلهمين العون والتوفيق من رب العالمين.

د. أحمد شامي